المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 173 يوليو 2023

حمد الساير:

«وربة» يتربع في عالم الواقع المعزز بجداره

بارتفاع كبير نسبته 41.3%

397.3 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2023

د. حمد الحساوي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

شيخة العيسى
نائب رئيس التحرير
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

محمد سليمان
مدير تحرير مجلة
المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك
بوبيان وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
د. حمد الحساوي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة
عبدالوهاب طارق
جنان عبدالسلام
موضي رحال

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
شرق - شارع السور - برج التجارية - الدور 24
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

AL MASAREF MAGAZINE

04 **تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية مسئولية تضامنية أين الكويت من التدفقات الاستثمارية العالمية**
الدكتور/حمد الحساوي | رئيس التحرير

06 **حوار العدد: حمد الساير: «وربة» يتربع في عالم الواقع المعزز بجداره**

14 أمين عام اتحاد المصارف العربية ومدير المعهد العربي لإدارة المخاطر المالية والمصرفية في حوار خاص للمصارف
د. وسام فتوح: خطة الاتحاد لحل الأزمة في لبنان تؤكد على حماية أموال المودعين وتعزيز الملاءة المالية للمصارف وإعادة هيكلتها ضمن خطة إصلاحية شاملة

24 المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية في حوار خاص مع المصارف
رنا النيباري: المعهد يسعى للمزيد من التطور والتوسع في برامج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتنمية المستدامة والبيئة والحوكمة

30 **الخدمات المصرفية المفتوحة Open Banking ... بوابة المستقبل للابتكار والنمو**
بقلم: محمد سليمان

36 **السياسة النقدية ومأزق التضخم!**
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي

38 **آلية تحديد سعر الفائدة المحلية في دولة الكويت**
بقلم: د. صادق أبل

42 **قانون غسل الأموال.. سلبيات حان علاجها قبل فوات الأوان!!**
بقلم: أحمد مشاري الفارس

46 **التحكيم القضائي في القانون الكويتي... ما له وما عليه**
بقلم: المستشار الدكتور نواف شبيب سعد الشريعان

50 **أنت مغارة علي بابا!!**
بقلم: أحمد محمد الفهد

52 على أساس سنوي في نهاية مايو 2023
2.1% ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية لتصل نحو 84.87 مليار دينار

58 بارتفاع كبير نسبته 41.3%
397.3 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2023

62 البنوك الكويتية تسجل أقوى معدل نمو 41.3% في الربع الأول من عام 2023
13.4 مليار دولار صافي أرباح بنوك الخليج بمعدل نمو 17%

68 في حوار صريح عن المرأة لمجلة المصارف
بدرية الحميضي: التحدي الوحيد أمام نجاح المرأة أو الرجل هو أنفسهم... ولا يوجد مستحيل

74 صندوق النقد الدولي يدعو الكويت إلى عدد من الإصلاحات منها:
تعجيل تمرير قانون الدين العام الجديد... وتطبيق ضريبتي «القيمة المضافة» و«الانتقائية» و«توسيع ضريبة دخل الشركات» لتغطي الشركات المحلية

80 **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة لمخاطر متزايدة على المالية العامة**

84 **نمو الاقتصاد المصري يتعرض للعديد من الضغوط وسط استمرار ضعف الجنيه**

90 صندوق النقد الدولي:
البنوك المركزية يمكنها الاستمرار في مكافحة التضخم مع تجنب الاضطرابات المالية

94 سجلت رابع أدنى مستوى فصلي خلال 5 أعوام
767 مليون دينار قيمة التداولات العقارية بالكويت في الربع الثاني 2023

102 **أين الكويت من الاستراتيجيات الطموحة لغزو سوق الهيدروجين؟**

108 **بنسبة 15% من القيمة الرأسمالية السوقية للقطاع 3.8 مليار دينار استثمارات الأجانب في قطاع البنوك الكويتية**

112 يوجهها صندوق النقد الدولي
ضربة للعملات المشفرة باعتراض اعتبارها عملة قانونية ويوصي بخطة عمل للتعامل معها

114 **مصير هيمنة الدولار.. وهل يكون العالم بعده سهلاً؟**

بقلم: د. حمد الحساوي
رئيس التحرير

على الرغم من أن آخر الإحصائيات تشير إلى أن دولة الكويت نجحت في جذب 758 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2022 بنمو سنوي بلغ 34%، مقارنة بجذبها تدفقات بلغت قيمتها 567 مليون دولار في عام 2021، إلا أن هذه التدفقات تعتبر دون المستوى المأمول حيث جاءت الكويت في المرتبة الأخيرة خليجيا وذلك وفقا لتقرير الاستثمار الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد.

تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية مسئولية تضامنية أين الكويت من التدفقات الاستثمارية العالمية؟

وفي ضوء التطورات الاقتصادية العالمية والتداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية والزيادات في أسعار الفائدة العالمية، وتراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم بنسبة 12% خلال عام 2022، وتزايد حدة المنافسة بين دول العالم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعاتها المختلفة، فإن الأمر يستلزم قيام دولة الكويت بإسراع الخطى في اتجاه التنمية والتطوير وإحداث تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية باتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار وتحسين وتطوير هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أحد المنافذ الهامة لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتنويعه وإتاحة الفرصة لأصحاب الخبرة والاختصاص لإدارة المشروعات بمستوى عالي من الكفاءة.

فالكويت بحاجة إلى تنفيذ خطط متكاملة واضحة المعالم لتحسين مناخ الاستثمار بالدرجة التي تمكنها ليس فقط من استقطاب الشركات الأجنبية، بل وتوطين الاستثمارات الكويتية وتركيز جهود التحسين على مختلف المحاور اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً أيضاً.

كما أنه من الضروري اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات لتحسين تصنيف الكويت وترتيبها في المؤشرات الدولية الخاصة بالاستثمار ومتابعة تطورها. وهناك ضرورة في هذه المرحلة لمراجعة الإطار

التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار ووضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة عقبات تنفيذ القوانيين ذات الصلة بتشجيع الاستثمار، وحصر الفرص الاستثمارية المتاحة في كل قطاع وبحث محاور المشاكل المتعلقة بها، واتخاذ ما يلزم نحو وضع سياسات واقعية وخطط استثمارية تتضمن المشروعات الاستثمارية المستهدفة وبما يراعي أولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة، وبما يتسق مع السياسة العامة لدولة الكويت ورؤية الكويت 2035 والخطة الإنمائية ونظم الاستثمار المعمول بها.

ولا شك أن تنفيذ مؤسسات الدولة للخطط والبرامج الاستثمارية، وتطور العمل بالمشروعات الاقتصادية الكبرى، وتفعيل مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص يحتاج إلى المتابعة من أجهزة متخصصة، وذلك لضمان الاستمرارية في الإنجاز والانتهاء خلال التوقيتات المحددة وفقا للجداول الزمنية.

وأود هنا التأكيد على أن مسئولية تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية لا ينبغي أن تكون قاصرة على الجهات المنوط بها ذلك مثل هيئة تشجيع الاستثمار وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بل ينبغي التأكيد على ضرورة تفعيل المسئولية التضامنية لجميع الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية ذات الصلة بالاستثمار، وتحقيق التناغم في أداء المنظومة بشكل كامل، وتلافي الخلافات والتشابكات التي قد تنشأ بين هذه الأجهزة في مجال الاستثمار.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك تلعب دوراً محورياً ذا تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية ودعم النشاطات الاستثمارية، وذلك بمساهمتها الفاعلة في تنشيط دورة الحياة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها في مختلف مجالات الاستثمار، كما تعد البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدولة من خلال عمليات التمويل التي تتطلبها كافة القطاعات الاقتصادية.

Dr. Hamad Al-Hasawi

في حوار خاص مع «المصارف»

حمد الساير: «وربة» يتربع في عالم الواقع المعزز بجداره

أكد رئيس مجلس الإدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير على أن بنك وربة يتربع في عالم الواقع المعزز بجداره ونجح بعد فترة قصيرة من تأسيسه في إثبات مكانته بالقطاع المصرفي، واحتلّ مركزاً ريادياً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية، حيث يعتبر أكثر البنوك المحلية بعدد قاعدة المساهمين من أفراد المجتمع، مما يجعله البنك الأقرب لهم بتقديم أفضل الخدمات المصرفية، وأصبح على قدر تطلعات المجتمع الكويتي وكسب ثقتهم عن جدارة خلال فترة قصيرة. وأوضح الساير في حواره مع مجلة «المصارف» أن بنك وربة اعتاد على طرح مجموعة مبتكرة من المنتجات والخدمات الرقمية التي تطرق باب السوق المحلي للمرة الأولى بشكل يتواكب مع مسؤوليته الاجتماعية كأحد البنوك الرقمية المؤثرة في القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن بنك وربة من أبرز البنوك على مستوى المنطقة التي أولت التكنولوجيا المصرفية أهمية خاصة، وضخ فيها استثمارات كبيرة لتطويع هذه التقنيات وتمكين العملاء من استخدامها بشكل يتوافق مع تطلعاتهم ويلبي حاجاتهم الرقمية المتنامية وتأثيراتها المباشرة على مختلف نواحي الحياة. وذكر الساير أن «وربة» يرى أن العنصر البشري خاصة من الشباب الكويتي المؤهل والمدرب من أهم أصوله وأكثره قدرة على تحقيق النجاح والقيمة المضافة سواء كان ذلك لمصلحة بنك وربة أو للمجتمع بشكل عام، إذ إن العمل في «وربة» يوفر للموظف إمكانية اكتساب مهارات وخبرات في مجالات عديدة. وإليكم تفاصيل الحوار:

نلاحظ في الفترة الأخيرة وخصوصا في قطاع التكنولوجيا المالية الحديثة تسارع ومنافسة على التطور لهذا القطاع وأصبح من الضروري على البنوك مواكبة هذا التطور والمنافسة في تقديم خدمات رقمية، هل لك أن تحدثنا عما يميز بنك وربة وما تم إنجازه لدى البنك؟

ما يميز بنك وربة بأن البنك يعتبر من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة خلال فترة وجيزة ورغم صغر رأس ماله، حيث تصدّر مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية، كما يعتبر من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين الكويتيين في رأس مال البنك مما أهله بأن يلقب من المجتمع بـ «بنك الشعب»، ويعتبر ذلك من أبرز المقومات التي تجعل البنك قريب من جميع أفراد المجتمع.

بحمد الله وتوفيقه ودعم مجلس إدارة البنك وبفضل جهود جميع العاملين، نجح بنك وربة في تأكيد مكانته كواحد من أهم البنوك الكويتية التي استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات والنجاحات على مستوى السوق المحلي، على الرغم من قصر عمره نسبيا مقارنة بالآخرين، حيث اكتسبت استراتيجية «وربة» للتحول الرقمي زخماً كبيراً باعتبارها تجربة ومثالاً حياً للنجاح في الوصول إلى مستويات عالية من المنافسة في مجال الخدمات الرقمية وإحداث التغيير الإيجابي في حياة العملاء، من خلال الخدمات والمنتجات التي يقدمها والتي تطرح لأول مرة في السوق المصرفي الكويتي، على الرغم من المنافسة في سوق ينمو بقوة وبسرعة، وهو سوق الخدمات المصرفية الرقمية.

ويمكن القول إن بنك وربة نجح بعد فترة قصيرة من تأسيسه في إثبات مكانته بالقطاع المصرفي، واحتلّ مركزاً ريادياً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية، حيث يعتبر أكثر البنوك المحلية بعدد قاعدة المساهمين المعبرة عن

«وربة» أصبح على قدر تطلعات المساهمين والعملاء وكسب ثقتهم عن جدارة خلال فترة قصيرة

أفراد المجتمع، مما يجعله البنك الأقرب لهم بتقديم أفضل الخدمات المصرفية.. وأصبح على قدر تطلعات المجتمع الكويتي وكسب ثقتهم عن جدارة خلال فترة قصيرة.

وقد شهدت الفترة الأخيرة إطلاق بنك وربة مجموعة من المنتجات والخدمات التي تطرح للمرة الأولى في الكويت وتواكب سعي البنك المستمر ليكون مواكبا لتطلعات واحتياجات عملائه في مختلف نواحي حياتهم اليومية، مما يحقق لهم تحقيق شغف التجربة والمزيد من الراحة واختصار الوقت.

واعتاد بنك وربة على طرح عدة منتجات وخدمات وحلول مصرفية تقدم للسوق للمرة الأولى التي تأتي في إطار استراتيجية البنك للمسؤولية الاجتماعية، حيث أطلق مؤخرا فعالية رقمية ضمن عالم الواقع المعزز «عالم وربة» كجزء من خطته الجريئة للتحول الرقمي والابتكار، حيث تعد هذه المبادرة الرقمية الفريدة الأولى من نوعها في دولة الكويت وتقدم نكهة محلية إلى جانب مواد تعليمية تتراوح بين أسئلة مصرفية مبسطة إضافة إلى الحقائق العامة عن معالم دولة الكويت بهدف زيادة حصيلة التثقيف المالي لجميع العملاء وغير العملاء على حدٍ سواء. وقد تم طرح تقنية الواقع المعزز عبر مزج العالم المادي والرقمي بصورة ابتكارية مع تحديد دقيق ثلاثي الأبعاد للمكونات، وتتيح التجربة للمشاركين إمكانية الانتقال مباشرة عبر المواقع الافتراضية ضمن تقنية الواقع المعزز واختيار الصورة الرمزية الخاصة بهم، التي تنقلهم إلى نسخة مذهلة ثلاثية الأبعاد لمدينة الكويت بشكل افتراضي.

ونقيس هذا الإنجاز والنجاح الذي شهده البنك في المجال التكنولوجي والرقمي عند التطرق لدور هذه الفعالية التي أطلقها البنك وهي «عالم وربة» من خلال ما ورد في الصحف والمدونات الأجنبية العالمية والمتخصصة في مجال العالم المعزز والافتراضي.

وما الذي يميز بنك وربة في هذا التطور؟

إن ما يميز بنك وربة في هذا التطور تحفيز وترغيب العملاء في التحول إلى استخدام الخدمات المصرفية الرقمية ونمو قاعدة العملاء الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية بكافة قنواتها سواء عبر شبكة الأنترنت أو الأجهزة الذكية التي تقدم في إطار من الإبداع والابتكار في تصميم وطرح هذه الخدمات عبر القنوات الرقمية.

ويهدف بنك وربة دائماً إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية الرقمية تجاه مستقبل أكثر إبداعاً وتميزاً بحيث تكون الأولوية لراحة العميل وتلبية متطلباته، حيث يعتبر البنك أن هذا الاستثمار الاستراتيجي الذي يلبي الاحتياجات المتنوعة والمتقدمة لعملائه يؤكد مكانته ووضعه القوي داخل القطاع المصرفي الكويتي.

إن بنك وربة يسعى دائما إلى تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة. وتتمثل

أولينا التكنولوجيا المصرفية أهمية خاصة وقمنا بضخ استثمارات كبيرة لتكييفها مع مختلف نواحي الحياة اليومية

رؤية «وربة» في تعزيز مكانته السوقية عبر جميع نشاطاته لاسيما الخدمات المالية الرئيسية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات والمنتجات الجديدة المقدمة لعملائه من الأفراد والشركات من خلال التميز في خدمة العملاء والريادة في طرح أساليب وبرامج تطوير الموظفين، بالإضافة إلى بناء شراكات طويلة المدى مع الأطراف المعنية.

كيف وظف هذا التطور تجاه الدور الذي يقوم به البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

بنك وربة لا يألو جهداً في تأسيس علاقات وشراكات ذات طابع استراتيجي طويل الأمد، وذلك التزاماً بمسؤوليته تجاه عملائه، وتحقيقاً لأهدافه الثابتة، والهادفة إلى الارتقاء بتجربة الخدمات المصرفية إلى مستوى أكثر شمولاً وتكاملاً، وبما يتناسب مع أسلوب الحياة العصري الذي يلبّي تطلعات العملاء.

كما يحرص بنك وربة باستمرار على إثراء التجربة المصرفية لعملائه من خلال ابتكار أفضل المنتجات والخدمات التي تمنحهم تجربة مصرفية شاملة واستثنائية، فبفضل البنية التحتية المواتية ورصيد الخبرات الواسعة لدى بنك وربة وقدرته على فهم احتياجات العملاء، وتقييم أهدافهم، بل وتجاوز توقعاتهم، لذلك نجح مؤخراً في تقديم أفضل تجربة لعملائه بما في ذلك المنتجات والخدمات المبتكرة التي تعتبر جزءاً رئيسياً من

استراتيجية «وربة» للتحول الرقمي اكتسبت زخماً كبيراً نتيجة نجاح البنك في الوصول لمستويات عالية ومتقدمة في الخدمات الرقمية

ثقافة «وربة» المؤسسية وهو دافع أيضاً باتجاه مواصلة العمل بلا كللٍ لتقديم أعلى مستوى من الخدمة.

وضمن سعي بنك وربة الدائم لتبني المبادرات النوعية المجتمعية، وانطلاقاً من رؤيته الاستراتيجية في دعم عملائه المستمر وتقديم أفضل الخدمات لهم، فقد أطلق بنك وربة مسابقة «قراء وربة» الأولى من نوعها في دولة الكويت والتي يسعى البنك من خلالها اعتماد أحدث الأساليب التقنية في مجال التعليم الإلكتروني والاستفادة من أحدث ما توصلت له وسائل التقنية الحديثة وأيسرها على القراء، لتوفير بيئة تقنية تنافسية يكون هدفها دعم هدف تعليم القرآن الكريم بأسلوب عصري. وفي إطار مسؤولياته الاجتماعية، يوظف البنك كافة إمكانياته من أجل تحقيق الاستفادة من الطاقات التي يمتلكها الشباب، والتي تحتاج إلى الفرص المناسبة لتؤدي دورها الحيوي في مسيرة التنمية والتقدم في دولة الكويت.

وأوضح أن بنك وربة يبقى الأقرب إلى الشباب ويحرص على تلبية تطلعاتهم ومواكبتها بأكثر الطرق العصرية والمتطورة، كما يسعى على نحو متواصل إلى تطوير خدماته، وتنويعها بما يتناسب مع مختلف احتياجاتهم، حيث يتواجد البنك بالعديد من المبادرات الرياضية الإلكترونية المتميزة والجاذبة التي تعتبر فرصة لتعزيز دعمه للشباب وترسيخ جسور التواصل معهم.

لذا كان للبنك السبق في إطلاق العديد من المبادرات الاجتماعية ودعم الكثير من الأنشطة والفعاليات الإلكترونية الموجهة لمختلف الشرائح، وفي إطار الالتزام بمبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة، الذي يشمل عددا من الجوانب والمحاور الرئيسية التي تهم عملاءنا ومساهمينا وموظفينا والمجتمع كله.

هذا الإنجاز والتطور التكنولوجي المالي لم يأت من فراغ... هناك كوادر وكفاءات جعلت الحلم حقيقة..... حدثنا عن اهتمام البنك في تعزيز وتطوير الكوادر الوطنية لديكم؟

إن الاستثمار في موظفينا يشكل أحد أهم الركائز الاستراتيجية لتحقيق النمو المستدام وضمان تفوق البنك وترسيخ مكانته، حيث يعتبر البنك كافة موظفيه كشركاء لهذا النجاح ويسعي «وربة» لمدهم بالتعليم المستمر عبر الاستثمار في مجالات التدريب والتطوير، وذلك في إطار الدعم المستمر الذي يقدمه لموظفيه من أجل تمكينهم وتأهيلهم من خلال البرامج المتخصصة.

ويسعى بنك وربة دائماً لدعم موظفيه وتطوير بيئة العمل الداخلية التي تطلق قوى الإبداع والابتكار لدى جميع العاملين وبما يحقق الأهداف الرئيسية للبنك التي تعتمد على خلق بيئة عمل تشجع الموظفين على تحديد فرص التطوير من خلال طرح التحديات التي يواجهها الموظفين خلال أداء مهام وظائفهم اليومية، وتحويل هذه الفرص إلى مشاريع يتم العمل عليها ويكون لها تأثير إيجابي على تطوير وتسريع آلية العمل التي تنعكس إيجابيا على العملاء والموظفين.

ويحرص أخواني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تحسين الأداء، وتطوير كل عمليات البنك من خلال الاستماع إلى آراء الموظفين أنفسهم ودراسة كل مقترحاتهم إلى جانب إمكانية وضعها موضع التنفيذ من خلال استخدام أفضل السبل العلمية والتقنية، وهذا من شأنه أن يمنح الموظفين فرصة المشاركة بصورة أكبر في التغيير ومن ثم إحداث التطور المطلوب بما يحقق أهداف البنك في تقديم أعلى مستويات الخدمة للعمل.

ويرى بنك وربة أن العنصر البشري خاصة من الشباب الكويتي المؤهل والمدرب من أهم أصوله وأكثره قدرة على تحقيق النجاح والقيمة المضافة سواء كان ذلك لمصلحة بنك وربة أو للمجتمع بشكل عام، إذ أن العمل في «وربة» يوفر للموظف مهارات وخبرات في مجالات عديدة واطلاق العنان للإمكانيات الكامنة، كما أن سياسة التدريب وتطوير القدرات تضيف بعداً مهما لقدرات الموظفين، وبنك وربة دائماً ينتظر من موظفيه الكثير في مجال الإبداع والابتكار في العمل وتقديم المقترحات والتصورات حول تطوير الأداء وتحسين أسلوب وقنوات التعامل وخدمة العملاء، فمعظم ما تم ابتكاره من منتجات وخدمات حقق فيها «وربة» السبق على مستوى السوق كانت من إبداعات وأفكار موظفيه وحققت قبولاً واسعاً لدى العملاء لأنها جاءت أيضا معبرة عن طموحاتهم وتطلعاتهم.

«وربة» يهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية تجاه مستقبل أكثر إبداعاً وتميزاً

إن سرعة وتيرة وتنافسية البيئة التي تعمل في ظلها الكثير من البنوك اليوم تفرض على نماذج أعمالها الحالية تحديات بسبب الرقمنة.

لقد شهدت الصناعة المالية مؤخراً اتجاهات تؤثر على نماذج أعمالها المصرفية وتضعها تحت المجهر. على سبيل المثال، الخدمات المصرفية التنبؤية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ويلعب هذا الاتجاه المتطور المبني على استخدام البيانات دوره في تعزيز التجربة المصرفية للعملاء، إضافةً إلى زيادة عناصر الأمان والكفاءة من خلال التحول إلى تقديم الخدمات المصرفية عبر «الروبوتات» وبرامج الدردشة التفاعلية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

هل تعتقد بأن العملاء مقبلين على هذا التطور؟

من المؤكد أن عملاء البنك مقبلين على هذا التطور الكبير خاصة بعد أن شهدت الصناعة المصرفية تحولاً من حيث متطلبات واحتياجات العملاء إلى جانب تغير سلوكهم بسبب التحول السريع في الاتصال الإلكتروني وعبر الأجهزة الذكية، إضافة إلى ذلك برزت منصات التكنولوجيا المالية الجديدة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتساهم في تغيير مفهوم الصيرفة التقليدية وتواكب تطلعات العملاء.

إن عملاء اليوم باتوا يفضلون المؤسسات التي تقدم لهم الاستشارات والمعلومات ذات الصلة بالمنتجات التي يرغبون في الاستفادة منها بضغطة زر، إلى جانب الوصول السريع والسهل للخدمات، يضع العميل أيضاً في مقدمة أولوياته أمن وسلامة معلوماته.

«وربة» يتميز بتحفيز وترغيب العملاء في التحول إلى استخدام الخدمات المصرفية الرقمية ونمو قاعدة العملاء

ما هو حجم المنافسة محلياً؟

نحن نعيش اليوم في زمن التكنولوجيا السريعة، حيث بات الابتكار عاملاً استراتيجياً للقطاعات التنافسية كالصيرفة. بالتالي، تجد البنوك التي تتمتع بمزايا تنافسية نفسها أمام حاجة ملحة إلى سرعة التكيف مع هذه البيئة المتغيرة، لاسيما وأن وتيرة التأقلم مع الابتكارات الأخيرة أسرع مما كانت عليه من قبل.

ويشكل الابتكار دافعاً رئيسياً لبنوك المنطقة التي تريد تلبية توقعات عملائها وتحقيق النمو في الوقت ذاته، لاسيما وأن هناك عوامل مساعدة تشجع على ذلك، مثل التركيبة السكانية الشابة المحيطة بالتكنولوجيا بشكل كبير. ويتعين على البنوك التركيز على أهم متطلبات العملاء، وتكوين فهم شامل عن احتياجاتهم وسلوكهم على كافة الأصعدة.

ما تقييمكم لهذا القطاع ونموه في المستقبل وهل هناك تعاون مع شركات محلية أو عالمية متخصصة في قطاع التكنولوجيا المالية؟

ما نشهده اليوم يعكس نجاح توجهات بنك الكويت المركزي الداعمة للتحول الرقمي في تمهيد الطريق لمرحلة رقمية جديدة للقطاع المصرفي الكويتي، وذلك بفضل جهوده التي أرست دعائم بنية تحتية تكنولوجية هائلة وإطار واضح لبيئة رقابية وتنظيمية أثمرت عن ريادة القطاع المصرفي الكويتي في إطلاق الخدمات الرقمية المتطورة على مستوى المنطقة من جانب وتعزيز دور الشمول المالي من جانب أخر.

وقد لعب بنك وربة دوراً أساسياً وسباقاً في هذا الصدد، حيث قام بطرح تطبيق «SiDi» الأول من نوعه في دولة الكويت ويعتبر أول محفظة رقمية مرخصة من قبل بنك الكويت المركزي تتميز بسهولة الاستخدام، وتتماشى مع حاجات ورغبات الشريحة المستهدفة غير المتعاملة مع البنوك، وذلك في إطار جهود بنك وربة نحو تعزيز مؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت عبر توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المصرفية لتشمل كافة فئات المجتمع، وهو ما يساهم في تحسين موقع دولة الكويت ضمن الخارطة العالمية لمؤشرات الشمول المالي.

عملاء اليوم باتوا يفضلون مؤسسات تقدم استشارات ومعلومات مكمله ذات صلة بالمنتجات والخدمات

ومن المتوقع أن يشهد هذا القطاع نموا كبيرا في المستقبل القريب، حيث يشهد هذا القطاع تطورا تدريجيا في هذا المجال، ويؤكد ذلك ما أعلنه بنك الكويت المركزي مؤخرا عن دخول نحو 110 خدمة مالية رقمية إلى السوق الكويتي، وذلك بفضل النهج الرقابي المرن الذي يتبعه بنك الكويت المركزي والبيئة الداعمة للخدمات المالية الرقمية في الكويت، ما أدى إلى زيادة معاملات تطبيقات الأجهزة الذكية.

ومن جانب آخر، فقد أبرم بنك وربة عدة شراكات مع عدة شركات محلية وعالمية متخصصة في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث أن لدينا تعاون مع أكبر شركات التكنولوجيا في العالم بهدف الاستفادة من استراتيجياتها المبتكرة وقدراتها التكنولوجية العالية في سبيل تطوير بنية البنك التكنولوجية والتطبيقات الرقمية المستخدمة. إضافة إلى تعزيز البنك لمنصاته الرقمية من أجل تلبية احتياجات الجيل الجديد من العملاء. كما يتم عقد العديد من ورش العمل وجلسات تبادل الرؤى والأفكار مع خبراء هذه الشركات عبر برامج بناء الابتكار والاختبار بهدف تصميم البنية التحتية المواتية لتطلعات العملاء.

أمين عام اتحاد المصارف العربية ومدير المعهد العربي
لإدارة المخاطر المالية والمصرفية في حوار خاص للمصارف

د. وسام فتوح: خطة الاتحاد لحل الأزمة في لبنان تؤكد على حماية أموال المودعين وتعزيز الملاءة المالية للمصارف وإعادة هيكلتها ضمن خطة إصلاحية شاملة

في حواره الخاص مع مجلة المصارف قال الدكتور وسام فتوح أمين عام اتحاد المصارف العربية ومدير المعهد العربي لإدارة المخاطر المالية والمصرفية أن القطاع المصرفي اللبناني يمر بأزمة كبيرة جداً وغير مسبوقة، وإجراءات الحكومة والتأخير في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ساهم في تفاقمها. وأضاف فتوح أن خطة الاتحاد لحل الأزمة تؤكد على حماية أموال المودعين وتعزيز الملاءة المالية للمصارف اللبنانية وإعادة هيكلتها ضمن خطة إصلاحية شاملة.

وأكد فتوح أنه على يقين من عدم وجود تحديات كبيرة تواجه المصارف العربية والمؤسسات المالية العربية رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية. وأشار دكتور وسام إلى أن التحوّل الاقتصادي في الدول العربية يحتاج إلى مساهمة كبيرة من القطاع الخاص وعلى رأسه القطاع المصرفي في ظلّ تراجع إمكانات الدولة على التمويل مع تزايد عبء الديون السيادية. كما أكد فتوح أن المصارف الكويتية تتمتع برأسمال ممتاز وسيولة قوية ورؤية مستقبلية مستقرة. والقطاعات المصرفية الخليجية تشكل 71% من مجمل حجم القطاع المصرفي العربي.

وأشار فتوح إلى أن اتحاد المصارف العربية عقد شراكات عمل مع العديد من المؤسسات الدولية ويساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن استراتيجية اتحاد المصارف العربية تهتم بتعزيز ثقافة الاستدامة، والتمويل المستدام، والصيرفة الخضراء، والتطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا المالية، وتأثيراته على المصارف والعملاء وكذلك الجهات الرقابية. وفيما يلي نص الحوار:

على يقين من عدم وجود تحديات كبيرة تواجه المصارف العربية والمؤسسات المالية العربية رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية

في ضوء التطورات التي يمر بها الاقتصاد العالمي.. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية العربية؟

كما نعلم جميعاً، يواجه الاقتصاد العالمي تحديات جدّية، تتمثل في تباطؤ النمو بسبب رفع أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق في الاقتصادات الكبرى، وتحديداً الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبريطانيا، بهدف ضبط التضخم المرتفع جداً في تلك الدول، والذي يفوق بأضعاف المستويات المستهدفة. ويترافق مع تلك الإجراءات النقدية التشديدية،

التحوّل الاقتصادي في الدول العربية يحتاج إلى مساهمة كبيرة من القطاع الخاص وعلى رأسه القطاع المصرفي مع تزايد عبء الديون السيادية

استمرار تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية والنزاع السياسي الصيني-الأمريكي، اللذان يهددان بتجزئة الأسواق الدولية. كل تلك العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والمالية أدت إلى تحديات جدّية للآفاق الاقتصادية الدولية والنمو العالمي، حيث أشارت بيانات تقرير «الأفاق الاقتصادية الدولية» الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2023 أن النمو الاقتصادي العالمي سوف يُسجل نسبة 2.8% خلال العام الحالي، بانخفاض من 3.4% في عام 2022. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤاً كبيراً في النمو، لتسجل 1.3% خلال العام الحالي، انخفاضا من 2.7% خلال العام الماضي.

أما بالنسبة لمنطقتنا، فقد قدر الصندوق أن تسجل نسبة نمو 3.1% خلال العام الحالي، والتي سوف تكون مترافقة مع استقرار واضح في الأوضاع السياسية في منطقتنا. وكل ذلك ينعكس إيجاباً على البيئة التشغيلية للمصارف والمؤسسات المالية العربية، حيث إنني أتوقع أن تسجل معظم القطاعات المصرفية العربية أداءً جيداً، مستفيدة من النمو الاقتصادي الجيد، وبرامج التنويع والتطوير والتحول الاقتصادي، وفي ظل الإجراءات الاحترازية التي تعتمدها المصارف والمصارف المركزية. في الخلاصة، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية، فإنني على يقين من عدم وجود تحديات كبيرة تواجه المصارف العربية والمؤسسات المالية العربية بشكل عام.

كيف ترى برامج التطوير والإصلاح والتحوّل الاقتصادي في الدول العربية؟ ودور المصارف العربية في تنفيذ برامج الإصلاح؟

لفهم خلفيات برامج التطوير والإصلاح والتحول الاقتصادي الجارية في الدول العربية حالياً، أود أولاً الإشارة إلى أن المنطقة العربية قد شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات جذرية بعد اكتشاف النفط والغاز، سواء مباشرة في الدول التي أكتُشفت فيها احتياطات ضخمة من هاتين السلعتين وتلقّت فوائض مالية ضخمة من تصديرهما، أو بشكل غير مباشر في الدول العربية الأخرى التي استفادت في مجال العمالة والاستثمار، والسياحة، والتجارة، والتحويلات.

ولكن في مقابل تلك المنافع، أفرطت الدول العربية المُصدرة للنفط والغاز في اعتمادها على هاتين السلعتين، بحيث شكلا المصدر الأساسي للتدفقات المالية، والإيرادات الحكومية، والودائع المصرفية، والسيولة في الأسواق. وعلى الرغم من بعض الجهود، لم تنجح الدول العربية النفطية حتى وقت قريب في إحداث تنويع اقتصادي كبير. وبالتوازي، لم يكن الوضع أفضل في الدول العربية الأخرى، والتي اعتمدت بشكل كبير على قطاع اقتصادي واحد، وتحديداً قطاع الخدمات، ما جعل اقتصاداتها عُرضة للصدمات السياسية والأمنية.

ومنذ بضعة سنوات، بدأت الدول العربية – مُصدرة ومستوردة للنفط على حدّ سواء – تتبع برامج إصلاح وتطوير اقتصادي عميق وشامل، واعتماد إجراءات تنويع قطاعي لتخفيف الأحادية الاقتصادية وزيادة قدرة الاقتصادات الوطنية على تحمل الصدمات، وتعزيز مرونتها وقدرتها على توليد فرص العمل.

ولا شك أن هذه الإجراءات سوف تغيّر الخارطة الاقتصادية والمالية والمصرفية في المنطقة العربية، وسوف تفتح آفاقاً جديدة للقطاع الخاص العربي تحديداً في مجالات الاستثمار، وللقطاع المصرفي في مجال التمويل. وفي ظل هذه البرامج والسياسات الاقتصادية، فإننا نشجع المصارف العربية، والتي تحوز الجزء الأكبر من المدخرات العربية، على المساهمة بشكل فاعل في تلك البرامج والسياسات، عبر التوسع في تمويل القطاعات الاستراتيجية والتي تمثل دعائم لبرامج التحول الاقتصادي وعبر الدخول في شراكات مع القطاع العام العربي بهدف الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الضخمة تحديداً، بالإضافة إلى التوسع في تمويل قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والذي يمّثل أحد القطاعات الأساسية التي تستهدفها سياسات التنوع الاقتصادي العربية.

وفي ظلّ تراجع إمكانات الدولة على التمويل بسبب تزايد عبء الديون السيادية، لا شكّ أن التحوّل الاقتصادي في دولنا العربية يحتاج إلى مشاركة

القطاع المصرفي اللبناني يمر بأزمة كبيرة غير مسبوقة وإجراءات الحكومة وتأخير الإصلاحات ساهم في تفاقمها

جدية ومساهمة كبيرة من قبل القطاع الخاص العربي، وعلى رأسه القطاع المصرفي.

كيف ترى الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان؟ وما هي سبل الخروج من هذه الأزمة؟ وما هي توقعاتكم؟ هل خطة التعافي هي السبيل الوحيد للخروج من الانهيار؟ وماذا عن خطة اتحاد المصارف العربية؟

كما نرى، يمر القطاع المصرفي اللبناني بأزمة كبيرة جداً وغير مسبوقة، وربما لم يشهد مثلها حتى في أسوأ أيام الحرب الأهلية. وفي حين أن

المصارف الكويتية تتمتع برأسمال ممتاز وسيولة قوية ورؤية مستقبلية مستقرة. والقطاعات المصرفية الخليجية تشكل 71% من حجم القطاع المصرفي العربي

الأزمة المصرفية في لبنان تعود جزئياً إلى انكشاف المصارف الكبير على الدين العام، وخاصة بالدولار، إلا أن الأزمة الاقتصادية والنقدية التي تعصف بلبنان منذ نحو ثلاث سنوات ونصف قد ساهمت في زيادة تدهور الوضع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، فاقمت السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها من قبل الحكومة اللبنانية الأزمة الاقتصادية والنقدية بدلاً من حلها، ما أدى إلى مزيد من الضرر بالمصارف اللبنانية.

علاوة على ذلك، فإن التأخير في تطبيق البرنامج الإصلاحي من قبل الحكومة اللبنانية – وخاصة ما يتعلق بإصدار القوانين الخاصة بالقطاع المصرفي، والتأخير في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، أدت إلى تفاقم وضعية المصارف اللبنانية، وبالتالي إلى مزيد من عدم اليقين في مصير الودائع.

من جهة أخرى، أود التأكيد أنه من دون خطة إصلاحية اقتصادية ومالية ونقدية واضحة المعالم وجدّية وقابلة للتطبيق، لا يمكن معالجة الأزمة في لبنان، لكونها من أعقد وأخطر الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية التي تم تسجيلها حول العالم. وقد وضعت كل من الحكومة السابقة وحكومة تصريف الأعمال الحالية خطتين إصلاحيتين لمعالجة الأزمة، إلا إننا لم نشهد أي إفادة ملموسة من الخطتين، بالإضافة إلى إنهما استندتا إلى افتراضات

وتوقعات غير واقعية في نواحي كثيرة، علاوة على ضبابية وعدم شفافية في بنود عديدة، خاصة خطة الحكومة الحالية.

وفي مراجعتنا لخطة حكومة تصريف الأعمال الحالية، فإننا نرى أنها غير عادلة لإنها تُحمّل المودعين الجزء الأكبر من الخسائر عبر ما يُسمى بـ «شطب الودائع»، بالإضافة إلى عدم وضوح في جوانب عديدة، منها على سبيل المثال كيفية إعادة رسملة مصرف لبنان، وكيفية التعامل مع القطاع المصرفي، ومصير سندات اليوروبوندز، واسترداد الأموال المنهوبة، وغيرها.

أما بالنسبة للخطة البديلة التي وضعها خبراء من اتحاد المصارف العربية، فهي تقوم على أسس واقعية، وتؤكد على ثوابت حماية أموال المودعين في المصارف اللبنانية، وعدم المساس بالودائع، وإعداد خطة متدرجة لاستعادتها. كما تشدد على أهمية استمرار عمل المصارف اللبنانية، وقيامها بتعزيز ملاءتها المالية، وإعادة هيكلتها ضمن خطة إصلاحية شاملة، يسبقها عودة الحياة الاقتصادية بشكل طبيعي. بالإضافة إلى ذلك، أصرت خطة الاتحاد على أهمية إلغاء أسعار الصرف المتعددة، وتحرير سعر الصرف بالتوازي مع مجموعة من التدابير والإجراءات والضوابط المالية والنقدية.

ما هو تقييمكم للقطاع المصرفي الكويتي بوجه خاص والخليجي بوجه عام؟

أود أولاً الإضاءة على حجم القطاعات المصرفية الخليجية، بحسب آخر البيانات المتوفرة والصادرة عن المصارف المركزية لدول الخليج. بنهاية الربع الأول من العام الحالي، بلغ حجم القطاع المصرفي الإماراتي 1025 مليار دولار، والسعودي 999 مليار دولار، والقطري 517 مليار دولار، والكويتي 280 مليار دولار، والبحريني 226 مليار دولار، والعُماني 40 مليار

الاتحاد عقد شراكات عمل مع العديد من المؤسسات الدولية ويساهم بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دولار. وهكذا، يكون مجموع موجودات القطاعات الست المذكورة قد بلغ قرابة 2082 مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة 71% من مجمل حجم القطاع المصرفي العربي.

وتستمر القطاعات المصرفية الخليجية بتسجيل نسب نمو جدية جداً، مدفوعة بالتطورات الاقتصادية الكلية الجيدة التي تشهدها دول الخليج في ظل أسعار نفط جيدة ومستقرة.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي الكويتي، فمن خلال متابعتنا لتقارير المصارف، وتقارير بنك الكويت المركزي، وتقارير وكالات التصنيف الدولية، يتضح لدينا أن المصارف الكويتية تتمتع برأسمال ممتاز وسيولة قوية، ما يعطينا رؤية مستقبلية مستقرة لتلك المصارف. وحيث أنه من المتوقع أن تسجل الكويت نمواً وتوسعاً في القطاعات غير النفطية خلال العام الحالي والعام المقبل – وهي المجال الأساسي الذي تمارس فيه المصارف الكويتية معظم أعمالها وأنشطتها، إضافة إلى استمرار التزام الحكومة الكويتية بخطة التنمية الوطنية والإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الكبيرة، فإن ذلك سوف يعزز الطلب على الائتمان.

وبموازاة تلك الزيادة، من المتوقع أن تكون جودة القروض المحلية سليمة، كما أن وفرة المخصصات والمؤونات ورأس المال القوي سوف توفر حماية للمصارف. أما بالنسبة للربحية، فإننا نتوقع أن تبقى ربحية المصارف الكويتية مستقرة خلال العام الحالي،

استراتيجية الاتحاد تهتم بتعزيز ثقافة الاستدامة والتمويل المستدام والصيرفة الخضراء، والتطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا المالية وتأثيراته على المصارف والعملاء والجهات الرقابية

مدعومة بنمو في الطلب على القروض وبكفاءة تشغيلية عالية.

تحرصون دائما على تعزيز علاقات الاتحاد.. هل لك أن تحدثنا عن علاقة اتحاد المصارف العربية والمؤسسات المالية العالمية؟ وما هي أوجه التعاون معها؟

شكل اتحاد المصارف العربية، منذ تأسيسه عام 1974 في بيروت، مرجعاً أساسياً للمجتمع المصرفي والمالي العربي، ونقطة تواصل بين المصارف العربية يعمل على توثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها، وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة. وانطلاقا من رؤيته، حرص الاتحاد على أن يكون المنظمة المصرفية والمالية الرائدة على مستوى العالم العربي بحيث يعمل على الارتقاء بالصناعة المصرفية والمالية العربية. وبهدف تعزيز علاقات المجتمع المصرفي العربي مع المجتمع المصرفي الدولي، عقد الاتحاد شراكات عمل مع مؤسسات دولية بينها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مجموعة العشرين، الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وزارة الخزانة الأمريكية، البنك المركزي الأوروبي، مجموعة العمل المالي FATF، الأمم المتحدة بمختلف منظماتها، الاتحاد الأوروبي والصين.

في إطار جهود اتحاد المصارف العربية الرامية إلى المساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتعزيز وتطوير العمل المصرفي العربي وتوجيهه إلى المساهمة في دعم التنمية المستدامة، قام الاتحاد بإطلاق العديد من المبادرات والأنشطة خلال العام الماضي بالتعاون مع عدد من أهم المنظمات الإقليمية والدولية – وعلى رأسها الأمم المتحدة والبنك الدولي والـ OECD – والتي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هل لك أن تحدثنا عن استراتيجية اتحاد المصارف العربية للسنوات القادمة؟ ما هي الموضوعات التي يوليها اتحاد المصارف العربية اهتمامه في المرحلة الحالية؟ ولماذا؟

على مدى السنوات الماضية، انطلقت دعوات متكررة بأن النماذج الاقتصادية التقليدية بحاجة إلى الإصلاح من أجل معالجة تغير المناخ، وخسائر التنوع البيولوجي، وندرة المياه، وما إلى ذلك، مع الاهتمام بالتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في الوقت نفسه. وهكذا، نشأت مسؤولية كبيرة على المصارف – وهي الممول الرئيسي للقطاعات والنشاطات الاقتصادية في دولنا العربية – تتلخص في تطبيق معايير الاستدامة، والتشدد في تمويل المشاريع المُضّرة بالبيئة، وتضمين شروط قبول منح الائتمان اعتبارات ومعايير الاستدامة.

مما سبق، يَظهر الدور الأساسي المنوط بالمصارف والمؤسسات المالية العربية في المساهمة في الاستدامة، ومكافحة التغيّر المناخي، ودعم التحول

إلى اقتصاد مستدام وأخضر في منطقتنا العربية، عبر التشدد في تمويل المشاريع المضرّة بالبيئة، والتحول بشكل أسرع إلى التمويل المستدام والأخضر. وعليه، فإن اتحاد المصارف العربية – وأمام هذا الواقع – أصبح معنياً كغيره من المنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة، بمواجهة هذه التحديات، والبناء على القرارات الدولية، ومتابعتها ووضع الآليات في نطاق حدوده، لتعزيز ثقافة الاستدامة، والتمويل المستدام، والصيرفة الخضراء في المنطقة العربية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات والإقراض الداعمة للبيئة لدى مصارفنا العربية، وتنظيم المؤتمرات والندوات ذات الصلة لترسيخ هذا الدور المصرفي العربي الذي يقوم أساسه على معرفة «الاقتصاديات البيئية» والصيرفة البيئية.

الموضوع الثاني على أجندة الاتحاد هي التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها قطاع التكنولوجيا المالية، وتأثيراته على المصارف والعملاء وكذلك الجهات الرقابية، وعلى مستقبل الخدمات المصرفية. وقد عقد عدد من المؤتمرات والمنتديات المتخصصة التي جمعت الجهات الرقابية وقادة المصارف للتباحث في كيفية مواكبة هذه الثورة في قطاع التكنولوجيا المالية.

ما هي جهود اتحاد المصارف العربية لحماية القطاع المالي والاقتصاد والمجتمع العربي من مخاطر تسرب الأموال القذرة؟

يولي اتحاد المصارف العربية اهتماما كبيراً لموضوع مكافحة الجرائم المالية، وعلى رأسها جرائم غسل الأموال. ولتحقيق هذا الأمر، يركز اتحاد المصارف العربية على تعزيز التواصل مع السلطات الأمنية، بالإضافة إلى التعاون الدائم مع السلطات التشريعية والبنوك المركزية والمؤسسات الدولية ذات الصلة، وعقد المبادرات ومذكرات التفاهم مع المؤسسات

تعميق العلاقات مع الاتحادات والجمعيات المصرفية في الدول العربية على رأس الأولويات وإنشاء المجلس الاستشاري للأمناء العامين يأتي في هذا الإطار

العربية والإقليمية والدولية. وكان اتحاد المصارف العربية السبّاق في تدارك هذا الخطر فباشر في وضع خطة لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال منتدياته ومؤتمراته، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس وزراء الخارجية العرب والهيئات التنظيمية الدولية، بإصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية ووضع الكثير من التوصيات التي تتماشى مع أحكام القانون الدولي والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كيف تقيمون التعاون مع اتحادات وجمعيات المصارف في الدول العربية؟ وما هي خطتكم لتعزيز هذا التعاون؟

يضع اتحاد المصارف العربية على رأس أولوياته حالياً تعزيز وتعميق العلاقات مع الاتحادات والجمعيات المصرفية في الدول العربية. طبعاً، لم يكن اتحاد المصارف العربية بعيداً عن تلك الاتحادات والجمعيات سابقاً، ولكنه يسعى حالياً إلى مزيد من التعاون، لا بل التكامل معها. وفي هذا الخصوص، رفع الاتحاد من وتيرة التواصل والتنسيق مع اتحادات وجمعيات المصارف العربية. كما أود الإشارة إلى أن اتحاد المصارف العربية عقد في شهر مارس الماضي

المعهد العربي لإدارة المخاطر المالية والمصرفية تم تأسيسه عام 2022 لتطوير الموارد البشرية لرفع مستوى العمل المصرفي العربي والارتقاء به إلى المستويات الدولية

«ملتقى رؤساء اتحادات وجمعيات المصارف العربية» لمناقشة الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، ولعرض خطة ومقترحات اتحاد المصارف العربية للخروج من تلك الأزمة. وقد ساهم الأخوة الأمناء العامون للاتحادات والجمعيات المصرفية العربية في مناقشة خطة الاتحاد.

وأود أن أشير إلى أنه في سياق تعزيز الروابط بين اتحاد المصارف العربية واتحادات وجمعيات المصارف العربية، عقد الاتحاد خلال شهر مارس الماضي اجتماعا للأمناء والمدراء العامين لجمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية، حيث جرى مناقشة اقتراح إنشاء مجلس استشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية. كما أطلق الاتحاد جائزة سنوية وتمُنح تكريماً لأحد الأمناء العامين لتلك الاتحادات والجمعيات. وقد تشرف اتحاد المصارف العربية بمنح «جائزة العام 2023 للأمناء العامين في جمعيات المصارف في الدول العربية» للأخ العزيز الدكتور حمد الحساوي، أمين عام اتحاد مصارف الكويت، الذي استحق الجائزة بجدارة لجهوده المميزة في تطوير العمل المصرفي في الكويت وإعلاء مرتبة المصارف الكويتية وتعزيز التعاون بينها وبين المصارف العربية.

ما هو دور المعهد العربي لإدارة المخاطر المالية والمصرفية؟ وما هي توجهاته؟

تم تأسيس المعهد العربي لإدارة المخاطر المالية والمصرفية خلال العام 2022، من قبل اتحاد المصارف العربية، وتم تسجيله في المملكة الأردنية الهاشمية. ويساهم المعهد في تحقيق رسالة اتحاد المصارف العربية في رفع مستوى العمل المصرفي العربي والارتقاء به إلى المستويات الدولية عبر تطوير الموارد البشرية العاملة في المصارف العربية.

ويهدف المعهد إلى تقديم برامج تدريب مهنية متخصصة عالية المستوى، موجهة بشكل أساسي للقيادات المصرفية المتوسطة والعالية، بهدف تطوير كفاءتهم ومعارفهم ومساعدتهم على التطور وظيفياً. وتُركز برامج المعهد على الموضوعات الأحدث والأهم، وخاصة في مجال التكنولوجيا والرقمنة والابتكارات الرقمية، بالإضافة إلى الموضوعات المصرفية.

وتغطي برامج المعهد ما بين 50 إلى 60 ساعة تدريبية، بحسب نوعية البرنامج، تمتد على فترة ثلاثة أشهر، عبر وسائل التواصل المرئي، وقد يكون جزء منها حضوري بحسب طبيعة البرنامج. ويحاضر في تلك البرامج خبراء رفيعو المستوى، يحوزون على خبرات عملية دولية. وخلال البرنامج التدريبي، يخضع المشاركون لتقييم مستمر، يحصل الناجحون منهم على شهادة Diploma.

وأود الإشارة إلى أن المعهد يسعى لعقد اتفاقيات مع جهات إقليمية ودولية، للحصول على اعتماد لشهاداته. أخيرا، يعمل المعهد حالياً على التحضير لإطلاق شهادة ماجستير مهنية في التكنولوجيا المالية في المصارف، بالتشارك مع إحدى الجامعات البريطانية المرموقة.

المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية في حوار خاص مع المصارف

رنا النيباري: المعهد يسعى للمزيد من التطور والتوسع في برامج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتنمية المستدامة والبيئة والحوكمة

أكدت رنا النيباري المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية في حوار خاص للمصارف أن المعهد يعمل بتوجيهات معالي محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة المعهد وأعضاء مجلس الإدارة على السعي للمزيد من التطور من خلال العمل على توسيع برامج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتنمية المستدامة والبيئة والحوكمة، ويسعى باستمرار لمواكبة التطورات والتغيرات المؤثرة على القطاع المصرفي والمالي المحلي.

وأشارت النيباري إلى أن المعهد يحرص على العمل مع المتخصصين من ذوي الخبرة المهنية العريقة وفتح باب التعاون مع جهات عالمية كتعاونه مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال وتعاقده مع مؤسسة فرانكلين كوفي الشرق الأوسط إيماناً بأهمية العمل على جودة الخدمات التدريبية. وأضافت أنه إيمانا من المعهد بالدور الفاعل للمرأة قدم هذا العام برنامجاً موجهاً للقيادات النسائية بالتعاون مع جامعة إتش إي سي باريس في قطر بالتعاون مع محاضرين عالميين.

كما أشارت النيباري إلى أن المعهد أنشأ شبكة من أعضاء هيئة التدريس المتميزين الدوليين والإقليميين الذين يمتلكون مؤهلات أكاديمية وخبرات عملية في القطاع ومستمر بعقد شراكات عالمية مع أفضل المؤسسات المهنية عالية المستوى لتعزيز التعاون الطويل الأمد. وأوضحت أن التحديات كثيرة، حيث يقوم المعهد بوضع الخطط لخدمة أكبر شريحة من موظفي البنوك المحلية وعددهم 13,000 وتطوير ثقافة التعليم والتدريب في مجتمع الأعمال والمصارف وتغطية مجالات أكثر.

وأكدت النيباري أن القطاع المصرفي والمالي يعتبر من أكبر القطاعات التي توظف الكوادر الوطنية، وهو في توسع وتغير مستمر حيث يعمل سنوياً على توظيف الكوادر الوطنية الشابة. وأوضحت أن المعهد يعمل على إمداد السوق الكويتي من البنوك والقطاعات المالية المختلفة بكوادر مؤهلة ومحترفة. ووجهت النيباري عدد من النصائح للمنضمين حديثا للبنوك وكذلك للطلاب الراغبين في الانضمام للعمل في البنوك مستقبلاً لمواكبة التغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي والمالي. وفيما يلي نص الحوار:

المعهد يحرص على دراسة التغيرات والتطورات التي يواجهها القطاع المصرفي ويحرص على العمل مع المتخصصين من ذوي الخبرة المهنية العريقة

كيف قام معهد الدراسات المصرفية بتطوير خدماته وتقديم كل جديد ومطلوب في القطاع المالي والمصرفي؟

قام المعهد بدراسة التغيرات والتطورات التي يواجهها القطاع المصرفي ومن ثم النظر في احتياجات ومطالب البنوك التقليدية والإسلامية للعمل على تلبيتها بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي، كما حرص على العمل بشكل مكثف مع المتخصصين ذوي الخبرة المهنية والعريقة في المجال المصرفي والمالي، واستمرار باب التعاون مع جهات عالمية ومحلية للعمل على التوسع في نطاق التدريب وطرح العديد من البرامج التدريبية المتخصصة لعملائه.

هل لك أن تحدثينا عن العلاقات الاستراتيجية للمعهد مع المؤسسات العالمية؟

إيماناً بأهمية العمل على جودة الخدمات التدريبية المقدمة، يتعاقد المعهد سنوياً مع عدة جهات للتعاون في مجال التدريب، كتعاونه مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال لتقديم برنامج لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية، وتعاقده مع مؤسسة فرانكلين كوفي الشرق الأوسط لتدريب القياديين الناشئين والتنفيذيين، وإيماناً من المعهد بالدور الفاعل للمرأة في التطوير والتغيير قدم هذا العام برنامجاً موجهاً للقيادات النسائية بالتعاون مع جامعة إتش إي سي باريس في قطر والتعاون مع محاضرين عالميين.

كما اعتمد المعهد العديد من الشهادات المهنية دولياً التي يقدمها محلياً، وذلك من قبل الشريك المعتمد (معهد لندن المصرفي والمالي) والذي يعد من أعرق المؤسسات التعليمية في العالم المتخصصة في مجال الخدمات المصرفية والمالية والوحيد في المملكة المتحدة الذي لديه صلاحية منح درجات علمية، وتطوير ما يقارب 300 موظف بهذه الشهادات، بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات وجهات محلية من خلال توقيع مذكرات تفاهم للتدريب وتبادل الخبرات.

هل لديكم توجهات استراتيجية مستقبلية لتطوير أعمال المعهد؟

يعمل المعهد بتوجيهات معالي محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة المعهد وأعضاء مجلس الإدارة على السعي للمزيد من التطور من خلال العمل على توسيع برامج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتنمية المستدامة والبيئة والحوكمة ESG، كما يسعى باستمرار لمواكبة التطورات والتغيرات المؤثرة على القطاع المصرفي والمالي المحلي. وتتضمن أهداف المعهد تحليل البيانات الخاصة ببرامج المعهد والمشاركين لتطوير مناهج تساعد البنوك في تطوير المسار الوظيفي للعاملين فيها، والعمل بشكل دؤوب للتعاون مع أفضل أعضاء هيئات التدريس المتميزين الدوليين والإقليميين والمحليين الذين يمتلكون مؤهلات أكاديمية وخبرات عملية. كما أن المعهد مستمر بعقد شراكات عالمية مع أفضل المؤسسات المهنية عالية المستوى لتعزيز التعاون الطويل الأمد.

كيف يتعامل المعهد مع التحديات الاقتصادية والتطورات المتسارعة والمؤثرة، وتحديداً التي تواجه القطاع المصرفي والمالي؟

لا شك أن التحديات كثيرة، حيث يقوم المعهد بتلبية احتياجات البنوك المحلية التي يتجاوز عدد موظفيها 13,000 ويقوم بوضع الخطط التي من خلالها يستطيع خدمة أكبر شريحة منهم من خلال توفير خدمة التعلم الإلكتروني ضمن مجموعة الخدمات التعليمية المتطورة ليساعد في تلبية احتياجات العملاء والتي تهدف إلى إتاحة التعلم في أي وقت وفي أي مكان والمساهمة في تطوير ثقافة التعليم والتدريب مدى الحياة في مجتمع الأعمال والمصارف وتغطية مجالات وتخصصات أكثر.

وأنشأ المعهد شبكة من أعضاء هيئة التدريس المتميزين الدوليين والإقليميين الذين يمتلكون مؤهلات أكاديمية وخبرات عملية في القطاع، وعقد عدة شراكات عالمية مع مؤسسات مهنية عالية المستوى لتعزيز التعاون الطويل الأمد.

بالإضافة لاستضافة المعهد لمحاضرين مشهورين عالمياً، لعقد ورش عمل وندوات تساهم في نقل آخر ما توصلت له الدراسات الحديثة وإطلاع المهتمين من مختلف القطاعات العاملة في الكويت.

ما هو دور المعهد في إعداد كوادر وطنية مؤهلة ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة بالبنوك والمؤسسات المالية وتنمية قدراتها وتطويرها بما يحقق النجاح والتطور؟

يُشرف المعهد على تنفيذ برامج مبادرة «كفاءة» وهي مبادرة استراتيجية أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وإشراف معهد الدراسات المصرفية، تهدف إلى بناء

المعهد فتح باب التعاون مع جهات عالمية ومحلية ويتعاقد سنوياً مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال ويتعاقد مع مؤسسة فرانكلين كوفي الشرق الأوسط

الكوادر الوطنية عالية التأهيل وتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز متانة الاقتصاد الوطني في الكويت من خلال مده برأس المال البشري عالي التأهيل.

صُممت برامج مبادرة (كفاءة) وفق دراسات تبين حجم المهام التي يتطلبها القطاع المالي والمصرفي وطبيعتها، لتزويد الكوادر الوطنية بما يعزز قدراتها ومعارفها. وتبقى إضافة مزيد من البرامج والفعاليات للمبادرة عملية قائمة ومستمرة وتحكمها أهداف المبادرة المنبثقة

إيمانا بالدور الفاعل للمرأة قدم المعهد هذا العام برنامجاً موجهاً للقيادات النسائية بالتعاون مع جامعة إتش إي سي باريس في قطر

عن الأهداف العامة لرؤية الكويت 2035.

تغطي برامج (كفاءة) مجالات متعددة مثل برنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وبرنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، برنامج قادة الأمن السيبراني، برنامج قادة إدارة المخاطر، برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد وبرامج الابتعاث في الدراسات العليا مع أعرق الجامعات في العالم.

والجدير بالذكر أنه يتم اختيار المشاركين بناء على أسس مدروسة، وضمن استراتيجية تهدف إلى تأهيل وتطوير وإمداد السوق المحلي بالكفاءات الوطنية ورفد القطاعات المالية المختلفة بكوادر مؤهلة ومحترفة.

ما هي البرامج التي يطرحها المعهد سنوياً؟

عمل المعهد خلال مسيرته على تنويع الخدمات التي يقدمها لتشمل برامج الاعتماد المهني، وبرامج تطوير القيادات التنفيذية، وأنشطة التدريب والتطوير على اختلاف أنواعها ضمن عدة مجالات رئيسية وهي: التدقيق والقوانين المصرفية، العمليات المصرفية في قطاع تمويل الأفراد والشركات، إدارة الائتمان، تقنية المعلومات، الابتكار، العلوم المصرفية والمالية الإسلامية، الإدارة والتطوير المهني، التسويق وتطوير الأعمال، إدارة المخاطر، والخزينة والاستثمار. هذا بالإضافة إلى خدمات القياس والاختبارات، وتدريب اللغات، والتعلم الإلكتروني، وبرامج مكافحة غسيل الأموال التي يتوجب على جميع موظفي البنوك الحصول عليها بالإضافة إلى شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية الموجهة للمختصين في هذا المجال. كما يقدم المعهد إصدارات بحثية في المجالين المصرفي والمالي. إلى جانب ذلك، يقوم المعهد بتقديم برامج تدريبية تعاقدية للعديد من المؤسسات والجهات وذلك كل حسب احتياجاته التدريبية.

من هي الجهات الداعمة لأنشطة المعهد؟

يعمل المعهد تحت رعاية ودعم بنك الكويت المركزي وبدعم من البنوك الكويتية المحلية.

ما هو دور معهد الدراسات المصرفية في المساهمة بدعم العملية التنموية؟

المعهد يهدف من خلال كافة نشاطاته لإمداد السوق المحلي بالكفاءات الوطنية ورفد القطاعات المالية المختلفة بكوادر مؤهلة ومحترفة قادرة على دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت.

ما هو رأيك باتساق مخرجات التعليم بالكويت مع متطلبات سوق العمل في تضييق هذه الفجوة خاصة فيما يتعلق بالعمالة المطلوبة للقطاع المالي والمصرفي؟

القطاع المصرفي والمالي يعتبر من أكبر القطاعات التي توظف الكوادر الوطنية، وهو في توسع وتغير مستمر حيث يعمل سنوياً على توظيف الكوادر الوطنية الشابة، ويظهر دور المعهد هنا من خلال تأهيل هذه الكوادر وتدريبها للانخراط في العمل المصرفي، على سبيل المثال برنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وهو أحد برامج مبادرة كفاءة التي يقدمها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تقوم به إدارات التدريب في البنوك. ونأمل مستقبلاً بالعمل مع البنوك على التوسع في هذه البرامج.

كما أن السوق الكويتي مليء بالكوادر الوطنية المهنية المتخصصة بالاقتصاد والمال والأعمال، ولهم مساهمات عديدة في قيادة السوق المصرفي والمالي الكويتي، ويعمل المعهد على إمداد السوق الكويتي من البنوك والقطاعات المالية المختلفة بكوادر مؤهلة ومحترفة وذلك حسب الطلب وتوفر فرص العمل للخريجين.

ما هي نصائحك للمنضمين حديثاً للعمل في البنوك من جانب، والطلبة الدراسين الراغبين في الانضمام للعمل في البنوك مستقبلاً من جانب آخر؟

بالنسبة للمنضمين حديثاً للعمل في البنوك ننصحهم بدمج المعرفة الأكاديمية مع التجربة العملية اللازمة لسوق العمل من خلال ربط التدريب النظري والعملي والاستفادة من الخبرات التي اكتسبوها أثناء دراستهم ودوام السعي لتطوير مهاراتهم العملية والعلمية حتى خلال عملهم وذلك لمواكبة التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي.

أما بالنسبة للطلبة الراغبين في الانضمام للعمل في البنوك مستقبلاً، فأنا أشجعهم على اغتنام جميع الفرص الممكنة في التدريب أو التطوع خلال سنوات دراستهم الجامعية من أجل الحصول على خبرة في ممارسة العمل بعد التخرج مما يعزز ثقتهم بقدراتهم ويكسبهم مؤهلات إضافية ويزيد فرصتهم في بناء علاقات عملية، حيث إن سوق العمل يفضل الخريجين ممن لديهم خبرة ولو كانت بسيطة مبدئية.

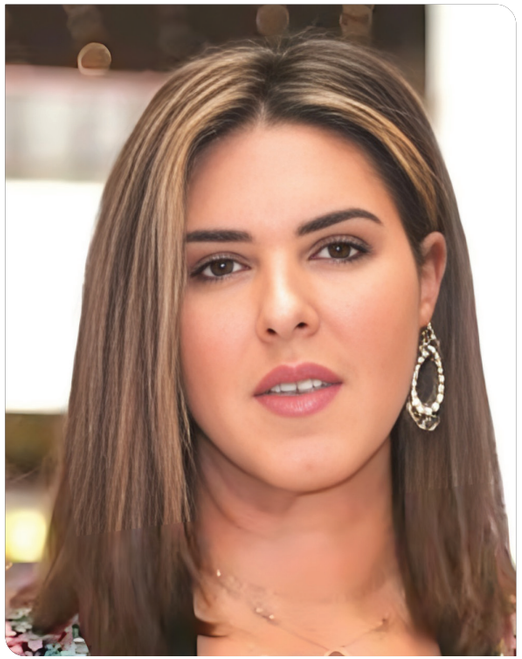

المعهد اعتمد العديد من الشهادات المهنية دولياً التي يقدمها محلياً من قبل الشريك المعتمد (معهد لندن المصرفي والمالي) وهو من أعرق المؤسسات التعليمية في العالم المتخصصة في مجال الخدمات المصرفية والمالية

الخدمات المصرفية المفتوحة Open Banking ...

بوابة المستقبل للابتكار والنمو

بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

أصبحت الخدمات المصرفية المفتوحة Open Banking (OB) عنصراً سريع التطور ومتزايد الأهمية في الصناعة المصرفية في معظم أنحاء العالم. وبلغت قيمة حجم سوق الخدمات المصرفية المفتوحة العالمية 20.07 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بنحو 2.8 مليار دولار. ومن المتوقع أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 27.2% من عام 2023 إلى عام 2030. وأصبح السباق نحو تبني نظام الخدمات المصرفية المفتوحة سمة مميزة للعديد من البلدان، حيث يسعى لدعم خطوات التحول لمجتمع رقمي متقدم جاذب للاستثمارات وداعم للمعرفة والابتكار.

وتتيح منظومة الخدمات المصرفية المفتوحة مشاركة بيانات العملاء بين البنوك والمؤسسات المصرفية مع أطراف ثالثة بموافقة العميل، بهدف وضع إطار محكم لمشاركة البيانات بطريقة آمنة للوصول بسهولة أكبر إلى البيانات المالية للعملاء، حيث يتم تسهيل تبادل البيانات من خلال واجهات برمجة التطبيقات (Application Programming Interfaces APIs) التي تسهل التواصل بين البنوك والخدمات المالية المختلفة.

ويعني ذلك أنه في حال كان المستخدم يرغب بإجراء معاملة بنكية عبر تطبيق ما، ويتطلب هذا التطبيق معلومات وأذونات بنكية من المستخدم فإنه بدلاً من الذهاب لإتمام هذه المتطلبات من البنك نفسه وتوفير مستندات موثقة، تساعد المصرفية المفتوحة على منح التطبيقات أذونات لإتمام التعاملات رقمياً من خلال التأكد من المعلومات مباشرة عبر البنوك.

والسؤال المطروح: كيف تنظر البنوك للمصرفية المفتوحة وتأثيرها على المنافسة؟ وهل تضر بأعمالها؟

للوهلة الأولى، يبدو السماح لمقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة بدخول سوق الخدمات المالية للأفراد ضاراً للبنوك. ولكن في حقيقة الأمر أن الخدمات المصرفية المفتوحة ستزيد من حجم الكعكة الاقتصادية الإجمالية، وبالتالي فهي تنعكس بشكل إيجابي على البنوك. ولذلك هناك إقبالاً متنامياً من

الأنظمة المصرفية على تبنيها، حيث أدركت العديد من البنوك الفرص والفوائد الناجمة عن استخدام «واجهة برمجة تطبيقات» مفتوحة – سواء كانت فوائد مادية أو غيرها، فإن هذه الواجهات تضمن للبنوك بقائها ومواكبة ركب التطورات في قطاع تنافسي بفضل ما توفره من خدمات ومنتجات قيّمة لعملائها.

وهناك مزايا لتبني الخدمات المصرفية المفتوحة:

- **تحسين المرونة الرقمية:** بما يتيح للبنوك الاستفادة من بياناتها داخلياً واستخدامها بشكل أفضل من خلال إعادة تصميم هياكل البيانات لمشاركتها بأمان وسرعة وكفاءة.
- **تطوير نظام بيئي رقمي جديد:** يتسم بالمرونة والتكيف مع الحلول الجديدة التي يستخدمها مزودو الطرف الثالث المعتمدين TPPs. ويشمل أصحاب المصلحة المعنيين مثل الجهات التنظيمية والمؤسسات المصرفية والمالية وشركات التكنولوجيا المالية ومزودي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشركات إدارة المنصات الرقمية.
- **تطوير منتجات واجهة برمجة التطبيقات API** جديدة ومتميزة لعملاء البنوك وتحقيق تدفقات إيرادات مباشرة إضافية بسهولة نسبية.
- **تطوير أساليب أكثر ابتكاراً وكفاءة:** من قبل البنوك ومزودي الطرف الثالث لإدارة البيانات المالية وإتمام المعاملات لتمكين العملاء من مشاركة معلومات بياناتهم المصرفية مع مزودي الطرف الثالث المعتمدين خلال لحظات.
- **إقامة البنوك علاقات تعاونية مع شركات الخدمات المالية:** وتمكينها من الوصول إلى بيانات العملاء، الأمر الذي يزيد من قدرة البنوك على وضع استراتيجيات تسويقية لكسب عملاء جدد.
- **زيادة التركيز على العملاء:** ورفع مستوى تجربة العميل وإتاحة مجموعة أكبر من عمليات

الخدمات المالية المتكاملة، وتسهيل تطوير نماذج أعمال تتمحور حول العميل وتتماشى مع اتجاهات المستهلكين الجديدة وتؤدي إلى احتفاظ البنوك بالعملاء.

- **قاعدة أوسع من العملاء:** حيث تتمكن البنوك من الوصول إلى بيانات المستخدمين من المؤسسات المالية والبنوك الأخرى. وهذا يخلق فرصة هائلة للبنوك لتطوير منتجاتها وخدماتها المالية، فيمكنها خدمة عملاء البنوك الأخرى.
- **إتاحة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الجديدة والمفيدة والتنافسية والصديقة للعملاء**، يتمتعون بوصول موثوق ومتسق إليها، وينبغي أن تكون بياناتهم محمية ويتحكمون بها.
- **تحقيق معدلات أرباح أعلى:** يسمح للمؤسسات المالية بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات بتكاليف تشغيلية منخفضة، مما يتيح لها زيادة الإيرادات بمعدلات أكبر.
- **تشجيع الاقتصاد القائم على الابتكار** لتصبح البيانات والرقمنة المحركين الرئيسيين للتنمية الاقتصادية.
- **تعزيز التنافسية الاقتصادية** في القطاع المصرفي والمالي والتنمية والابتكار في قطاعات أخرى من الاقتصاد.
- **زيادة الشمول المالي:** من خلال تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة خاصة لأصحاب الدخل المنخفض وتشجيعهم على إدارة أموالهم بشكل أفضل ومن ثم زيادة الطلب على الخدمات المصرفية.

النماذج الخاصة بالخدمات المصرفية المفتوحة:

تعد الخدمات المصرفية المفتوحة منظومة تتضمن لوائح جديدة، ونماذج للحوكمة، ونماذج للأعمال والتشغيل، ونماذج للالتزام والمسؤولية، ومعايير فنية وأمنية لجعل بيانات العملاء المالية متاحة (بإذن من العميل) لمقدمي الخدمات الخارجيين، وذلك لفتح الفرصة أمام مجموعة واسعة ومبتكرة من الخدمات

والمنتجات المالية. وتشير شركة إي تي كيرني A.T Kearny للاستشارات إلى ثلاثة نماذج رئيسية:

أولها، النموذج الداخلي: وفيه تقوم البنوك بإعداد واجهاتها البرمجية الخاصة بها لتطوير المنتجات داخلياً، أو دمجها مع ما تقدمه جهات خارجية من منتجات لا تحمل أي شعار أو علامة تجارية. ويحتفظ البنك بملكية التوزيع وواجهة المستخدم.

وثانيها، منصة الخدمات المصرفية: وفيها تقوم أطراف خارجية بتقديم منتجات ومقترحات جديدة لعملاء البنك على البنية التحتية الأساسية للبنك.

وثالثها، نموذج المُوزِّع: وفيه تشارك أطراف خارجية مع البنوك في الوصول إلى بيانات العملاء، مما يؤدي إلى تقديم عروض أوسع نطاقاً وأكثر كفاءة للعملاء.

ولا شك في أن تبني أي نموذج أعمال جديد لتسريع الرقمنة والنجاح في تبني نموذج الخدمات المصرفية المفتوحة ليس بالأمر السهل. ولذلك من المهم للبنوك التأكد من أن لديها الفريق الكفء الذي يمكنه تحديد وتحليل الإيجابيات والسلبيات والتحديات والمخاطر، وأن تكون لدى البنك استراتيجية موحدة للبيانات والاستفادة من الذكاء الاصطناعي وأدواته، مع ضرورة غرس ثقافة تحفز على الإبداع والابتكار بين موظفيه لمواكبة التغييرات المطلوبة.

واجهات برمجة التطبيقات (API) أكثر السبل فعالية

تستعد واجهات برمجة التطبيقات لتغيير مستقبل الخدمات المصرفية بما لديها من إمكانات هائلة لتمكين الابتكارات في نماذج الأعمال التي تقودها الخدمات المصرفية المفتوحة. وتشير تجربة المملكة المتحدة إلى أن تبني نظام مبني على «واجهات برمجة التطبيقات (API)» هي أكثر السبل فعالية ومن أفضل الممارسات في هذا المجال، من حيث مستوى جودة الأداء أو الأمان.

وتنظر العديد من الجهات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تجربة المملكة المتحدة على أنها تجربة ناجحة يمكنهم التمعن فيها والتعلم منها. كما تشير التجارب إلى تطور نهج الخدمات المصرفية المفتوحة القائم على المنصة بإحدى طريقتين:

أولهما، كما رأينا في الاتحاد الأوروبي وأستراليا، هو استخدام واجهات برمجة التطبيقات لربط البنوك بشكل فردي مع المجمعين والمقرضين وشركات المدفوعات وغيرها من شركات التكنولوجيا المالية.

وثانيهما، الذي تفضله سنغافورة وسويسرا، هو استخدام واجهة برمجة تطبيقات مركزية تتصل بها جميع الأطراف، بما في ذلك البنوك.

هل بدأت رحلة الخدمات المصرفية المفتوحة بالكويت؟

وفي غياب إطار إقليمي للخدمات المصرفية المفتوحة، تحدد كل دولة مسارها الخاص من خلال التنظيم والممارسات التي تقودها السوق. كانت للبحرين الريادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كانت أول من اعتمد إطار عمل للخدمات المصرفية المفتوحة في 2020. وقد حذت بلدان أخرى حذوها مثل الإمارات والسعودية وعمان.

وتتمتع الكويت بمزايا ديموغرافية وبيئة صديقة للأعمال والاتصال بالإنترنت. والكويت تعتبر من أعلى دول المنطقة في النفاذ واستخدام الإنترنت والتكنولوجيا في المنطقة، الأمر الذي يعكس جاهزية المجتمع لإجراء المعاملات الإلكترونية على جميع الأصعدة. وتبلغ نسبة اشتراكات الهواتف المتنقلة 158%، فيما تبلغ نسبة سكان الكويت المستخدمين للإنترنت 99.7%، و95.7% منهم يستخدمونه بشكل يومي، بينما يغطي انتشار الهواتف الذكية نحو 98.5% من السكان.

ولا شك أن المنظمون يلعبون دوراً حيوياً في

الخدمات المصرفية المفتوحة ويمكنهم استخدام أدوات مختلفة لتشجيع تطويرها. وفي هذا الصدد، هناك اهتمام كبير من بنك الكويت المركزي بدعم وتنظيم نشاط الخدمات المصرفية المفتوحة، ويقوم المختصون في البنك بدراسة موسعة حول هذا الشأن، خلصت إلى ضرورة وضع إطار تنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة وإعداد معايير لواجهة برمجة التطبيقات، ولتحقيق هذا الغرض شكل البنك «مجموعة عمل الخدمات المصرفية المفتوحة» التي تتألف من مختصين في البنوك الكويتية، إلى جانب تشكيل «فريق عمل للخدمات المصرفية المفتوحة لدى بنك الكويت المركزي» والذي يضم المختصين في البنك المركزي وممثلي البنوك الكويتية.

وفي اعتقادي أن بنك الكويت المركزي سيكون حريصاً على التحرك بحذر في الخدمات المصرفية المفتوحة بهدف ضمان الامتثال الكامل لأقصى المعايير الأمنية، وذلك لضمان عدم تعريض سلامة النظام وعملائه للخطر. وكعادته دائما سيعمل بالتأكيد على تطوير البنية التحتية اللازمة لتطبيقها وفقًا لأفضل المعايير، وخاصة وأن إمكانية السماح لمقدمي الخدمات بالوصول إلى البيانات المصرفية للعملاء يستلزم إتباع إطار حوكمة للبيانات ووضع اللوائح والقوانين التي تحمي البيانات داخلياً وخارجياً لضمان الأمان والخصوصية.

والسؤال هنا ما هي مخاطر الخدمات المصرفية المفتوحة؟

قد تقدم الخدمات المصرفية المفتوحة العديد من المزايا، إلا إنها من المحتمل أيضاً أن تشكل مخاطر شديدة على الخصوصية المالية وأمن الموارد المالية للمستهلكين، مما يزيد الالتزامات الخاصة بالمؤسسات المالية تجاه عملائها، وخاصة أن معلومات وبيانات عملاء البنوك كانت دائماً وستظل هدفا للمخترقين والمحتالين وبوجه خاص في ظل ما تستهدفه البنوك من تحولات رقمية. ونشير هنا إلى بعض المخاطر:

- المخاطر الأمنية الناتجة عن حدوث اختراقات باستخدام واجهة برمجة التطبيقات المصرفية المفتوحة، وخاصة في حالة عدم توافر عناصر الأمان اللازمة. مثل احتمال وجود تطبيق ضار تابع لجهة خارجية لمسح حساب العميل، وهذا سيمثل تهديداً شديداً لحساب العميل (بالرغم من أن احتمالات حدوث هذا الأمر قليلة).
- قد تكون المخاوف الأوسع نطاقاً هي ببساطة انتهاكات البيانات بسبب ضعف الأمن أو القرصنة أو التهديدات الداخلية.
- قد يتم اختراق الشركات التابعة لجهات خارجية أيضا، وإعطاء معلومات العملاء عن غير قصد للمجرمين.

وهنا تبرز مواجهة المستهلكين لمشاكل نتيجة لكشفهم عن تفاصيل حول حساباتهم للمحتالين.

كيف ستتعامل البنوك مع هذه المخاطر؟

وبالتأكيد لن تكون البنوك ضحية لعمليات الاحتيال لأنها قامت بتدريب موظفيها، وتميل البنوك إلى امتلاك أعلى معايير الأمان. لكن الشركات الصغيرة الناشئة قد لا تكون قادرة على تحمل تكلفة أحدث بروتوكولات الأمان، وبالتالي تكون ضحية سهلة للمتسللين.

ويظل الخطأ البشري هو أكبر سبب للانتهاكات الأمنية، وسيكون من الأسهل على المحتالين خداع العملاء. ولذلك يجب على البنوك تثقيف عملائها، على النحو الأمثل، حول أفضل الممارسات لحماية معلوماتهم، ومحاولة الوصول للعملاء من خلال الوسائل المباشرة وغير المباشرة. من جانب آخر، يمكن العملاء تجنب معظم هذه المشكلات من خلال البحث بعناية عن أي شركة قبل الكشف عن معلوماتهم معهم. يعد تجنب الشركات غير المرخصة والتحقق من بروتوكولات الأمان الخاصة بها فكرة جيدة أيضاً.

ولا شك أن الخدمات المصرفية المفتوحة قد تكون حلاً رائعاً للعملاء، بل نقلة نوعية من أجل توفير الوقت والجهد وإتمام تعاملاتهم المالية دون عناء كبير، لكنها رغم ذلك تحمل مخاطر عدة على المستوى التقني على الأقل وتحتاج توضيحات كاملة من مقدميها ليتسنى للعملاء الاختيار، بجانب الحاجة لوجود تشريعات صارمة لتنظيمها والرقابة عليها.

السياسة النقدية ومأزق التضخم!

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

واجه العالم منذ بداية عام 2022 معضلة ارتفاع الأسعار وما يطلق عليه بالتضخم بعد أن كانت البنوك المركزية الرئيسية تحاول أن تصل إلى معدل 2% سنوياً دون جدوى في ظل موجة من تراجع الأسعار «Deflation» على مدى زمني طويل وخلال تلك الفترة تراجعت أسعار الخصم المعتمدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى مثل بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان، تراجعت إلى مستويات متدنية وأحياناً سلبية وبذلك أصبحت تكلفة الاقتراض أو الاستدانة منخفضة. كانت الأهداف التوسع في النشاط الاقتصادي ودعم خلق فرص العمل وتمكين المؤسسات الاقتصادية من التوسع في أعمالها اعتماداً على تمويلات ميسرة.

Amer Altameemi

لكن تلك السياسات لم تؤد إلى رفع مستوى التضخم حتى جاءت حرب روسيا على أوكرانيا وصدور قرار مقاطعة النفط والغاز الروسي لتفعل فعلها وترفع الأسعار للسلع والخدمات إلى مستويات لم تكن محسوبة على مدى العقدين الماضيين، بل هي مستويات تذكر بموجات التضخم في ثمانينات القرن الماضي والتي دفعت إلى سياسات نقدية متشددة عطلت من قدرة العديد من المؤسسات والدول من مواجهة خدمة الديون آنذاك ودفع إلى ابتداع معالجات لأزمة الديون.

قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي منذ نهاية يناير، 2022 برفع مستوى سعر الخصم من 0.25% إلى 5.25% في الوقت الحاضر بعد أن اتخذت قرارات متتالية خلال فترة زمنية محدودة. ويقدر سعر الخصم التاريخي بـ 1.98%. اتخذت قرارات رفع سعر الخصم لمواجهة التضخم الذي اعترى الاقتصاد الأمريكي والعالمي خلال الفترة التي بدأ فيها ارتفاع الأسعار في عام 2021، بعد أن بدأت تظهر تبعات جائحة كرونا Covid 19. كان معدل التضخم في عام 2020 لا يزيد عن 1.4%، ولكنه ارتفع إلى 7% في نهاية عام 2021.

ومنذ ذلك الوقت بدأت البنوك المركزية اتخاذ إجراءات لمعالجة ظاهرة التضخم من خلال اتباع الأليات التقليدية والتي تهدف إلى كبح الاستدانة ودفع المستهلكين إلى ترشيد إنفاقهم، وتعطيل عمليات الاستثمار والإنفاق الرأسمالي.

التضخم لم يكن مقتصراً على الولايات المتحدة، فقد عانت منه أوروبا ومختلف دول العالم، المتقدمة والنامية. التضخم في بلدان الاتحاد الأوروبي بلغ

8.5% في فبراير الماضي وتراجع إلى 6.9% في شهر مارس الماضي.

هل أدت التعديلات على سعر الخصم ومن ثم رفع أسعار الفوائد المصرفية، بمختلف الآجال، إلى التحكم بمعدلات التضخم؟ صندوق النقد الدولي توقع في بداية هذا العام تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم.

وقدر الصندوق بأن معدل التضخم العالمي كان 8.8% في عام 2022 ومن المحتمل أن يتراجع إلى 6.6% في عام 2023. في الولايات المتحدة من المتوقع أن يدور معدل التضخم خلال هذا العام حول 5%، وإن كان ذلك مرتفعاً عن معدله البالغ 2.1% خلال الفترة من 2000 إلى 2020.

لكن تذبذب معدل التضخم الشهري مازال مثيراً للقلق لصناع السياسة النقدية بما يعني أن إمكانيات رفع سعر الخصم خلال الشهور القادمة محتملة.

أما في بلدان الاتحاد الأوروبي فإن معدل التضخم بلغ 8.1%، معدل سنوي، في شهر أبريل من العام الجاري، وهو أدنى من معدل العام الماضي البالغ 8.3%.

بنك الكويت المركزي اجتهد في تعامله مع معدل التضخم وعمل على رفع سعر الخصم مجارياً مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى، وإن لم يكن ذلك في كل الأحوال. خلال شهر مايو من هذا العام أظهرت بيانات حكومية أن معدل التضخم كان بحدود 3.7%، كمعدل سنوي.

رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم بواقع نصف نقطة مئوية من 3.5% إلى 4.0% وذلك اعتباراً من 26 يناير 2023.

لا شك أن رفع سعر الخصم قد رفع من أسعار الفوائد وبينت إحصاءات البنك المركزي أن التسهيلات الائتمانية تراجعت إلى 52.7 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023، كما أن الودائع ارتفعت من 47.3 مليار دينار في فبراير 2023 إلى 47.9 مليار دينار في نهاية أبريل 2023. تعكس هذه المتغيرات التأثر بتعديلات السياسة النقدية.

لكن يجب الأخذ بالاعتبار أن الكويت والتي تعتمد نهج اقتصادي يعزز دور الدولة فإن دور السياسة المالية يظل طاغياً في صياغة سلوكيات الأفراد والمؤسسات.

آلية تحديد سعر الفائدة المحلية في دولة الكويت

بقلم: د.صادق أبل
(باحث اقتصادي من الكويت)

يعتبر سعر الفائدة أداة رئيسية من أدوات السياسة النقدية وهو يلعب دوراً هاماً في دعم الاستقرار النقدي وتوطين المدخرات المحلية. وقد شهدت الساحة الاقتصادية المحلية منذ العام الماضي، وحتى وقت قريب، طرح بعض الآراء بشأن سياسة بنك الكويت المركزي المتعلقة في تحديد سعر الفائدة. وقد غلب على تلك الآراء ضرورة وجود هامش موجب لسعر الفائدة على الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وهذا الرأي نظريا صحيح، ولكن من الناحية العملية ليس بالضرورة قراراً صحيحاً في كل الأحوال، لأن تحديد سعر خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك المحلية والتي يقبل بنك الكويت المركزي خصمها أو إعادة خصمها- يعتبر بمثابة السعر المحوري الذي يتم الاسترشاد به لتحديد أسعار الفائدة المحلية - يجب أن يأخذ هذا التحديد في الحسبان عدة عوامل.

Sadeq Abul

وسأحاول في هذه المقالة الفنية أن أوضح رأيي الشخصي بشأن هذا الموضوع. فلمعرفة آلية تحديد سعر الفائدة في اقتصاد كالاقتصاد الكويتي يجب أولاً استعراض السمات والخصائص الأساسية لهذا الاقتصاد الذي يتسم بانفتاحه الخارجي واستيراده لكافة مستلزماته السلعية من الخارج الأمر الذي يجعله معرضا لاستيراد التضخم الخارجي مع تلك السلع أيضا.

وهذا الاقتصاد يعتمد أساساً على تصدير النفط، ويلعب القطاع الحكومي وإنفاقه دوراً أساسياً في تحريك مكوناته ومعدلات نموه، وأما فيما يتعلق بسياسة تحديد سعر صرف الدينار الكويتي فهو مربوط بسلة مرجحة من عملات الدول ذات العلاقة التجارية والمالية مع الكويت وهي سلة غير معلنة، إلا أنه يفترض عملياً أن يكون للدولار الأمريكي وزن كبير نسبياً في تلك السلة بسبب حجم المعاملات التجارية التي تدفع بالدولار.

وبفضل هذه السلة حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل كافة العملات العالمية الرئيسية منذ إعادة العمل بهذه السلة في مايو 2007. وعلى ضوء ذلك، فإن اتساق اتجاهات ومستويات أسعار الفائدة المحلية مع تطورات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، وتطورات أسعار الفائدة على العملات العالمية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي من جانب آخر، لابد أن تكون من العناصر الأساسية لتحقيق أهداف السياسة النقدية، لذا فإن البنك المركزي يقوم دائماً بمراجعة مستمرة لتطورات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها المحلي ومنها العالمي وذلك على النحو التالي:

العوامل المحلية:

- معدلات نمو التسهيلات الائتمانية على كافة القطاعات، ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى حجم الودائع التي يجب ألا تتعدى نسبة معينة (80% فرضاً) وكذلك معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- من المعروف أن قنوات الاستثمار في الكويت تكاد تكون منحصرة في قطاعي العقار والأسهم وأن المحفظة التمويلية للبنوك المحلية لهذين القطاعين تشكل نسبة تصل إلى 24.5% من أجمالي المحفظة، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار معدلات نمو الأسعار في قطاعي العقار والأسهم، فمن الطبيعي ألا يسمح البنك المركزي بتعثر سداد القروض الممنوحة لهذين القطاعين والمحافظة على الوضع الائتماني للبنوك المحلية.
- معدل نمو التضخم في السوق المحلية من خلال المؤشر القياسي لأسعار المستهلك، علماً بأن ارتفاع سعر صرف العملات العالمية الرئيسية تجاه الدينار قد يعني أن جانب كبير من التضخم المحلي مستورد.
- مستوى نزوح الأموال إلى الخارج ومعرفة معدلات الفائدة على الودائع المحلية بالدينار. (مقارنتها مع مستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالعملات الأجنبية لدى البنوك المحلية).
- الهامش بين أسعار الفائدة على كل من الدينار والدولار. ويجب التأكد من استمرار جاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات الوطنية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن يفقد الدينار الكويتي جاذبيته في حال ارتفاع الهامش قليلا لصالح الدولار. قد يكون ذلك صحيحاً في حال وجود هامش كبير لصالح الدولار، الأمر الذي قد يؤدي إلى نزوح الأموال إلى الخارج، وللبنك المركزي القدرة على اتخاذ القرار السليم نتيجة لتوفر كافة البيانات التي تشير إلى استقرار ونمو الودائع بالدينار الكويتي مع وجود هامش بسيط لصالح الدولار.

وفي هذا السياق، قد يكون من المناسب استعراض تطورات أسعار الفائدة على الدينار الكويتي والدولار الأمريكي خلال الفترة التاريخية الممتدة من يناير 2008 وحتى أبريل 2023، حيث تشير البيانات إلى أن بنك الكويت استمر في الحفاظ على هامش موجب لصالح أسعار الفائدة على الدينار الكويتي منذ يناير 2008 وحتى أغسطس 2022 حيث بلغ اعلى هامش في شهر أبريل من عام 2008 بنحو 3.75 نسبة مئوية لصالح الدينار حيث بلغ سعر الفائدة 5.75% مقابل 2% للدولار، كما بلغ أدنى هامش لصالح الدينار في شهر أغسطس من عام 2022 بنحو 0.375 نسبة مئوية حيث بلغ سعر الفائدة على الدينار 2.75% مقابل 2.375% للدولار الأمريكي (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم (1)
الفرق بين سعر الخصم على الدينار الكويتي وسعر الفائدة الفيدرالي على الدولار الامريكي
(يناير 2008 - ابريل 2023)

وهنا يمكن القول بأن سياسة بنك الكويت المركزي المتعلقة بسعر الفائدة استمرت في المحافظة على وجود هامش لصالح الدينار الكويت خلال الفترة الممتدة من يناير 2008 وحتى أغسطس من عام 2022. وقد تغير ذلك التوجه والقبول بوجود هامش لصالح الدولار الأمريكي من شهر سبتمبر عام 2022 وحتى شهر أبريل

من عام 2023 لتتراوح نسبته ما بين -0.875% إلى 0.125%-. فالرسم البياني رقم 2 يوضح المسار التاريخي لقرارات بنك الكويت المركزي بخصوص سعر خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية مقارنة بقرارات الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة على الدولار وكذلك قرارات البنك المركزي الأوربي على اليورو حيث استمر الهامش لصالح سعر الفائدة على الدينار الكويتي مقابل اليورو خلال الفترة من 2008 وحتى 2023.

الرسم البياني (2)
أسعار الفائدة على الدينار الكويتي والدولار الامريكي واليورو
يناير 2008 - ابريل 2023

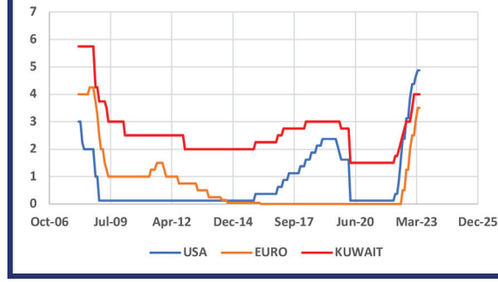

والسؤال الذي يردده بعض المتابعين للأوضاع الاقتصادية المحلية هل أدى الهامش السالب إلى نزوح الأموال إلى الخارج بعيداً عن الدينار الكويتي؟ وهل استمر معدل التضخم في الارتفاع؟ ولماذا تغيرت سياسة المركزي بخصوص الهامش؟

من الضروري معرفة أن للبنك المركزي عدة أهداف يجب أن يراعيها حسب الظروف الاقتصادية وأهميتها، وعليه أن يوازن بين انعكاس تغيير سعر الفائدة على كل المتغيرات ويقيم أثارها على الاقتصاد المحلي، وقد أثبت بنك الكويت المركزي كفاءته العالية في إدارة السياسة النقدية خلال العقود الماضية. وقد نجح أيضا خلال الفترة من سبتمبر 2022 وحتى أبريل 2023 في تحقيق عدة أهداف في ظل وجود هامش لصالح سعر الفائدة على الدولار. وبالاستعانة بالرسوم البيانية، وفقا للإحصائيات التي ينشرها بنك الكويت المركزي، تشير بوضوح إلى إنجازاته في إدارة هذا الملف، فالرسم البياني رقم 3 يشير إلى تراجع معدل نمو التضخم السنوي في الكويت مؤخراً.

الرسم البياني رقم (3)
معدل التضخم السنوي بالكويت
يناير 2018-ابريل 2023

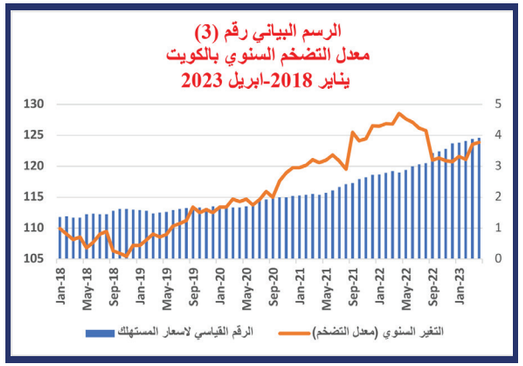

الرسم البياني رقم (4)
قيمة الودائع بالدينار مقارنة باجمالي الودائع بالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية بالمليون دينار

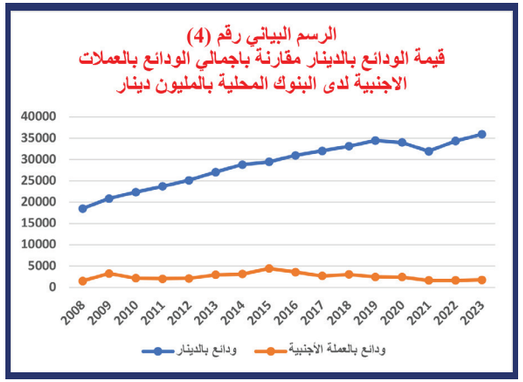

وأما على صعيد الحفاظ على الودائع الدينارية فالرسم البياني رقم 4 يشير إلى نموها خلال فترة الهامش السلبي مقارنة بتراجع الودائع بالعملات الأجنبية الأخرى، والتي من ضمنها الدولار، مع عدم وجود نزوح يذكر من الدينار إلى الخارج. وعلى الرغم من وجود الهامش (-0.875) لصالح الدولار إلا أن الفائدة التي تمنحها البنوك المحلية على الودائع بالدينار الكويتي كانت أعلى ولصالح الدينار مقابل الدولار. كما أن الرسم البياني رقم 5 يشير إلى نمو حجم القروض الممنوحة من البنوك إلى كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، هذه البيانات تؤكد عدم نزوح الأموال إلى

الرسم البياني رقم (5)
رصيد القروض الممنوحة من القطاع المصرفي
2023 - 2008

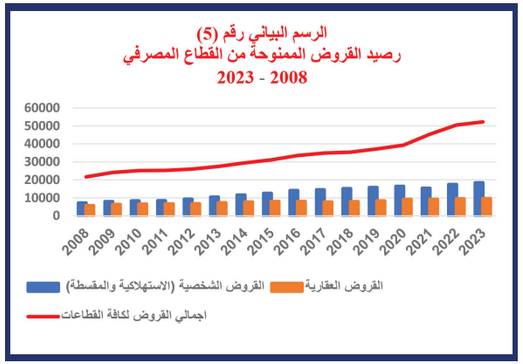

الرسم البياني رقم (6)
المتوسط الشهري لسعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي
2023-2008

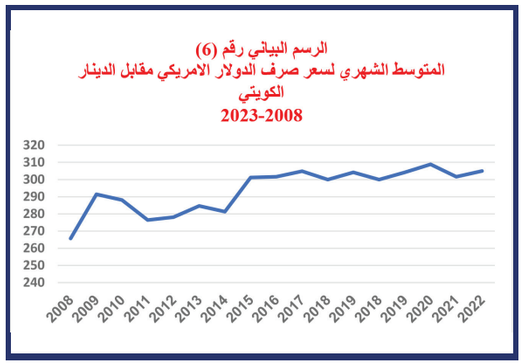

خارج منطقة الدينار، بل بالعكس استمر نموها. وعلى صعيد القروض الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة فقد استمر نموها خلال فترة الهامش لصالح الدولار الأمريكي. كما حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره خلال الفترة من 2008 إلى 2023 (الرسم البياني رقم 6).

الخلاصة: وقد يكون من المناسب الإجابة على التساؤلات المتعلقة بعدم استمرار بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم بالتوازي مع قرارات البنك الفيدرالي الأمريكي والاستمرار بالاحتفاظ بالهامش الكبير بينهما، فمن الواضح أن بنك الكويت المركزي أخذ بعين الاعتبار عدة عوامل جعلته يتأنى في مسايرة الفيدرالي الأمريكي. فقد تأثرت الكويت كما تأثرت كل دول العالم بالآثار السلبية التي نجمت عن جائحة كورونا حيث تعطلت الدوائر الحكومية والشركات وحقق القطاع الخاص خسائر ملموسة، كما توقفت حركة الاستيراد وتعطلت سلاسل الإمدادات بين دول العالم المنتجة، وتولد عن ذلك ارتفاع ملحوظ في الأسعار جعلت معظم البنوك المركزية في العالم تتخذ سياسة نقدية مشددة من خلال رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم. وأما عن حالة دولة الكويت، فقد كان الوضع مختلفاً فهناك هواجس أخرى أهمها المحافظة على القطاع المصرفي من تعثر بعض القطاعات التي يمولها ومنها القطاع العقاري كما أن المبالغة في رفع أسعار الفائدة قد تؤدي إلى تراجع نشاط القطاع وزيادة حجم الودائع لدى البنوك. وفي تصوري الخاص، فإن بنك الكويت المركزي وازن بين كافة البدائل واتخذ أسلوب التأني الحذر في مسايرة الفيدرالي الأمريكي وخاصة أن الدينار الكويتي غير مربوط كليا بالدولار الأمريكي. وقد يكون لهذه السياسة تكلفة على البنوك أو على البنك المركزي، ولكنها حققت النتائج المرجوة وخاصة أن معدل التضخم تراجع تدريجياً وكان ضمن المعدلات المرتفعة نسبيا، ولكنها مقبولة. كما استمرت البنوك بتحقيق أرباح جيدة واستمرت معدلات نمو كل من الودائع الدينارية والقروض ضمن المعدلات المقبول في مثل هذه الظروف التي تحتاج إلى تأني في اتخاذ القرار. ومن خلال القراءة الفنية للرسوم البيانية يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن بنك الكويت المركزي قد نجح في تقليص الآثار السلبية للتضخم، وفي الوقت ذاته حافظ على معدلات نمو أداء البنوك والقطاع الخاص. وفي هذا السياق، فإنه لا يمكن قبول الآراء التي تم طرحها في السابق بشأن ضرورة الإفصاح المسبق للبنك المركزي عن سياسته النقدية لأن ذلك يضر بالاقتصاد ويفتح المجال للمضاربة على الدينار الكويتي، كما جرى العرف في كافة البنوك المركزية في العالم، التي تحرص على عدم الإفصاح مسبقاً عن سياساتها النقدية أو إبداء رغبتها بتغيير أسعار الفائدة، وهذا أيضاً يخالف مبدأ استقلالية البنك المركزي.

قانون غسل الأموال.. سلبيات حان علاجها قبل فوات الأوان!!

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية لمجلة المصارف

لا شك أن صدور قانون رقم 106 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جانب كبير من الأهمية وانتظرته بيئة الأعمال طويلاً، كما أنه خطوة رئيسية، مهدت لحزمة من الإجراءات المطلوبة لتصويب المثالب التي لاحظها المخاطبون في القانون والتي تم ذكرها أكثر من مرة في المراسلات الرسمية بين تلك الجهات، كما باتت معالجتها أمراً على جانب كبير من الأهمية، حتى لا يتم إفراغ القانون من مضمونه ويجعل تطبيقه أمراً من الصعوبة بمكان.

ويمكن القول إجمالاً، أن صدور القانون ولائحته التنفيذية يعالج أحد أهم الظواهر خطورة على الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته، إلا أن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية أفرز العديد من القصور التي من الواجب مراجعتها، حتى يتم الاستفادة منها بالشكل الذي يعزز سمعة الكويت دولياً ويرفع مكانتها في العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية الدولية ذات الصلة والتي من بينها: تحسين بيئة الأعمال والتصنيف الائتماني.

ومن بين تلك المثالب التي شابت تطبيق القانون:

● الغموض في المهام والواجبات لبعض المخاطبين في القانون، وتحديداً التعريفات الواردة في مجموعة المهن غير المالية، ومن بينها المحاسبين المستقلين، فالقانون تعامل مع مراقبي الحسابات بنفس منطق الإجراءات المتبعة على شركات العقار والصرافة على الرغم من اختلاف طبيعة الأنشطة التي تقوم بها مكاتب التدقيق المحاسبي وهو الأمر الذي لم يتم إعادة النظر فيه حتى الآن، رغم مطالبات مراقبي الحسابات بضرورة إعادة النظر في طبيعة المهام والواجبات المنوط بها تنفيذها والتي تختلف كلية عن المهام والواجبات المذكورة فالبند (ج) من المادة الأولى للقانون تطالب المحاسبين المستقلين والمحامين والمهنيين القانونيين ضمن الأعمال والمهن غير المالية بإعداد أو تنفيذ أو القيام بمعاملات لصالح العملاء فيما يتعلق بشراء أو بيع

العقارات وبيع أو شراء الشركات وهي أنشطة لا تنطبق على أنشطة مراقبي الحسابات.

● تعدد الجهات الرقابية وعمل كل منها بشكل منفصل يعد من بين المثالب التي يعانيها القانون ويجعل جهود تفعيل دوره في مهب الريح، فلدينا إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وزارة التجارة والصناعة ووحدة التحريات المالية وجهاز المراقبين الماليين وبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهي وحدات تعمل بشكل مستقل ومنفصل عن الأخرى دون رابط بينهم، الأمر الذي يجعل من تطبيق القانون أمراً على جانب كبير من الصعوبة، ما يزيد من وتيرة تعارض توجيهاتها وغياب تأثيرها على الواقع الاقتصادي.

● صعوبة تنفيذ القانون لدى بعض الجهات الرقابية قد يكون صعباً لعدم كفاية الكادر البشري اللازم للتطبيق، فعلى سبيل المثال لا الحصر وزارة التجارة والصناعة لديها ما يزيد عن 5 آلاف رخصة مخاطبة في القانون، إلا أن الكادر البشري لديها غير كاف للرقابة على تلك الرخص، فالمخاطبون لدى وزارة التجارة يتضمنون: سوق العقارات وسوق الذهب ووسطاء العقار ومؤسسات الصرافة وهي أسواق تتزايد بشكل سنوي وبالتالي فإن عبء الرقابة عليها ومتابعتها يحتاج لمزيد من الموظفين لعمل الرقابة المطلوبة وفق ما نص عليه القانون.

● يترتب على النقطة السابق ذكرها قصوراً في معالجة ظواهر باتت تخص المجتمع وأدى بعضها إلى كوارث عانى منها القطاع العقاري والمالي وتضررت بسببه الكثير من الأسر وأعني هنا ظاهرة النصب العقاري التي لا تزال بانتظار الحلول الحازمة والصارمة لإعادة الأموال التي نهبت من جيوب المواطنين والتي تقدر قيمتها بالمليارات والتي لم تسترد قيمتها حتى الآن.

● من بين الأمور التي تستوجب تعديلاً تشريعاً في القانون، ما يتعلق باستقبال البنوك المحلية للأموال، فالقانون يمنع استقبال المصارف المحلية للأموال، إلا أن القانون يفرض على البنوك سؤال العميل عن مصادرها، فإن لم يقتنع البنك بأجوبة العميل يتم إخطار وحدة التحريات المالية بمصادر الأموال. والسؤال هنا: كيف يمكن للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية تتبع تلك الأموال دون دخولها في الجهاز المصرفي؟. والجدير بالذكر هنا في تلك النقطة أن قطاع البنوك المحلية وبنك الكويت المركزي، يبذلان جهوداً حثيثة لمواجهة تلك الظاهرة، رغم أن الجهاز المصرفي يتابع ملايين العمليات التي يجريها العملاء، فإنه يتم إبلاغ وحدة التحريات المالية بأية مخالفات مالية يتم اكتشافها أولاً بأول وكافة القضايا التي أثيرت في الصحف مثل الصندوق الماليزي وغيره من القضايا تم إخطار وحدة التحريات المالية بها من قبل البنوك المحلية.

● من بين الأمور الواجب الالتفات إليها القصور التشريعي الذي يعانيه وضع بعض الجهات الرقابية الوارد ذكرها في القانون، فرئيس وحدة التحريات المالية هو رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكلاهما جهتان رقابيتان وهو قصور تشريعي من الواجب العمل على إصلاحه.

● غياب معالجة بعض الأمور الواردة في عمل بعض الجهات الرقابية، فوحدة تنظيم التأمين لم يحدد

القانون كيفية التعامل مع منتج التأمين على الحياة باعتباره بيئة خصبة لغسل الأموال بالرغم من كونه أحد المنتجات التأمينية لشركات التأمين، كما لم يتم وضع آليات محددة في القانون لتنظيمها، رغم قيام الوحدة بمنع استخدام «الكاش» لوثيقة التأمين للمركبات الإجباري لمنع استغلال المعاملات في غسل الأموال.

● سعت الكثير من الجهات ومن بينها وزارة التجارة والصناعة ومن خلال إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لها، وضع خطط متكاملة لجعل القانون متسقاً مع متطلبات بيئة الأعمال والعمل في الوقت ذاته على إيجاد مرونة في مواده تسمح بتعديله وفق تطور أداء بيئة الأعمال والاحتياجات التي تفرضها تلك البيئة.

ومن وجهة نظري يلزم لتفعيل القانون وعلاج مثالبه ما يلي:

● إعادة النظر في التعريفات الواردة في القانون بما يتفق وعمل المخاطبين في القانون، حيث إن بعض التعريفات الواردة في القانون لا تتفق مع عمل بعض الجهات ولا تنطبق عليها وبالتالي من الضروري العمل على مراجعتها والتدقيق عليها.

● زيادة جرعات التوعية ونشر الثقافة اللازمة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بمشاركة وسائل الإعلام والقطاع الخاص وأن تتعزز تلك الثقافة السائدة بين كافة أطياف المجتمع.

● إعادة هيكلة وحدة التحريات المالية وتبعيتها وهيكلها التنظيمي ليتولى أمورها مجلس مفوضين كهيئتي أسواق المال ومكافحة الفساد.

● تشجيع الجهات الرقابية في استخدام القنوات الإلكترونية في التعاملات الخاصة بها والعمل على تفعيل وتطوير القوانين بما يتفق واحتياجات بيئة الأعمال.

وختاماً، فإن القصور والسلبيات التي يعاني منها القانون لابد من الإسراع بمناقشتها وإقرارها بحضور الجهات الفاعلة والمخاطبة في القانون، بالإضافة لممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للخروج بقانون شامل يحمي كافة الحقوق ويمنع تلك الظاهرة من النمو داخل المجتمع ويعزز سمعة الكويت دولياً.

التحكيم القضائي في القانون الكويتي... ما له وما عليه

بقلم: المستشار الدكتور
نواف شبيب سعد الشريعان
رئيس الإدارة القانونية
في البنك الأهلي الكويتي
عضو لجنة المستشارين القانونيين
باتحاد مصارف الكويت

التحكيم القضائي كأحد أنظمة فض المنازعات المدنية والتجارية يحمل كثيراً من المميزات، كما أنه لا يخلو من العيوب أو الانتقادات، ويمكن إيجازها بما يلي:

1. مميزات قانون التحكيم القضائي الكويتي:

لعل أهم ما يتميز به قانون التحكيم القضائي الكويتي أنه نظام مختلط جمع بين مميزات قضاء الدولة ومميزات التحكيم، فيأخذ من مميزات النظام القضائي اطمئنان المتقاضين لهيئة الحكم، لأن من ضمن هيئة التحكيم قضاة يتحلون بما يتحلى به القضاة من مميزات جمة جليلة كالاستقامة والاستقلالية والحياد والنزاهة والكفاءة فضلاً عن الإلمام بالقانون والواقع والخبرة في الفصل في النزاعات، كما أن من هذه المميزات وضوح الإجراءات المرسومة في قانون التحكيم القضائي، ومنها أيضاً جواز الطعن على الحكم الصادر من هيئة التحكيم أمام محكمة التمييز في حالات الطعن بالتمييز المنصوص عليها في قانون المرافعات، مضافاً إليها حالة التماس إعادة النظر.

أما ما يتمتع به نظام التحكيم القضائي من مميزات باعتباره أحد أنظمة التحكيم التي لها مميزات كثيرة من أهمها عنصر الوقت المتمثل في سرعة الفصل بالمنازعات، فضلاً عن مبدأ اختيار أطراف النزاع لجزء من هيئة التحكيم التي تفصل في الدعوى التحكيمية، بما يبعثه ذلك من اطمئنان لدى الطرفين بأن المحكم الذي تم اختياره من قبل أي منهما هو من أصحاب الخبرة والدراية (أهل السالفة) وأن النزاع المعروض (تجاري أو غير ذلك) تنظره هيئة تحكيم تضم في عضويتها أصحاب اختصاص فني بالإضافة إلى أصحاب الاختصاص القضائي.

إن من مزايا التحكيم التي يتمتع بها نظام التحكيم القضائي أن الدعوى التحكيمية هي دعوى قانونية وفنية في ذات الوقت، وذلك راجع إلى أن هيئة التحكيم مشكلة من عناصر قضائية وأخرى فنية بما

يمكن من خلاله اختصار الإجراءات، فغالباً لا تلجأ هيئة التحكيم إلى انتداب أية خبرة فنية، بعكس الدعاوى القضائية العادية التي عادة ما تلجأ فيها المحكمة إلى انتداب إدارة الخبراء أو انتداب خبرة فنية أخرى خاصة في الدعاوى المدنية والتجارية، بما يؤدي إلى التأخر في الفصل في الدعوى.

كما أن من مزايا التحكيم التي يتميز بها التحكيم القضائي أن الدعوى تنظر أمام هيئة تحكيمية بدرجة واحدة يجوز في حالات محددة الطعن على حكم التحكيم أمام محكمة التمييز، بخلاف الدعوى القضائية التي تنظر على درجتين، ثم تنظر أمام التمييز في حالات الطعن بالتمييز المنصوص عليها في قانون المرافعات، أي أن التحكيم القضائي كنظام تحكيم هو أسرع في الفصل في النزاعات من القضاء العادي.

ونظام التحكيم السالف بصوره المتعددة السالفة يحقق العديد من المزايا التي تؤثر ولا شك في تشجيع الاستثمار الأجنبي من جوانب متعددة نشير إلى بعضها مثالاً لا حصراً:

أولاً: أنه يوفر للمال الأجنبي المستثمر في البلاد الشعور بالأمان وهو من أهم العوامل المؤثرة في جذب ذلك المال في ضوء المعروف في عالم الاقتصاد من أن رأس المال جبان لا يتواجد في مكان يفقد فيه الشعور به ويسعى إلى المكان الذي يستشعر أنه متوفر فيه.

ثانياً: أن سعي الدول ومن بينها دولة الكويت لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية يجعلها مضطرة لتوفير بدائل حديثة لفض المنازعات بخلاف القضاء كالوساطة والتحكيم والصلح لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار لكونها وسائل سريعة وناجحة لفض المنازعات في سهولة ويسر وتتوافق مع طبيعة النشاط التجاري.

ثالثاً: أن التحكيم بصوره المتعددة العادية والقضائية يبيح للمستثمر فرصة التواجد بمحكمة في هيئة الفصل في النزاع وفي الحرية الكاملة في الاتفاق على تطبيق قانون معين لا يخالف النظام العام في الدولة مقر التحكيم على النزاع، بل وفي وضع

إجراءات فض النزاع ووسيلته وكيفية تنفيذ حكمه في مشارطة للتحكيم وهو ما تتحقق به القاعدة المرتبطة بذلك النظام من أن تلك المشارطة هي قانون الفصل في النزاع شكلاً وموضوعاً وهو ما يتوفر به أقصى درجات الأمان بالنسبة للمال الأجنبي.

2. عيوب نظام التحكيم القضائي:

على الرغم من المميزات الكثيرة التي يتمتع بها هذا النظام التحكيمي المختلط، إلا أنه بلا شك فإن هناك عيوب أو على أقل تقدير مزايا أقل من غيره من أنظمة التحكيم أو حتى من القضاء العادي (قضاء الدولة)، فبمقارنة هذا النظام من أنظمة تسوية النزاعات بغيره من الأنظمة المشابهة نجدها تفضله، بما يمكن معه أن يطلق على هذا التفاضل عيوب أو سلبيات نظام التحكيم القضائي.

وعليه فإن سلبيات نظام التحكيم القضائي في الغالب هي ذات سلبيات نظام قضاء الدولة من حيث تراجع حرية الاختيار في كثير من جوانب الدعوى التحكيمية بدءًا من الإجبار على سلوك هذا النظام ومروراً باختيار المحكمين وغلبة العنصر القضائي على هيئة التحكيم، والقواعد والقوانين واجبة التطبيق، والإجراءات المرسومة بنص القانون، وأخيراً الطعن أمام محكمة التمييز في حالات الطعن المعروفة والتي تجعل من الدعوى أمام هذه الهيئة تشبه إلى حد كبير الدعوى القضائية العادية.

إن من أهم السلبيات والعيوب التي قد تنسب إلى هذا النظام حالة قصر الاختصاص الإلزامي للفصل في النزاعات التي تقوم بين الوزارات أو الجهات الحكومية أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبين الشركات التي تملك الدولة رأس مالها بالكامل أو فيما بين هذه الشركات في المسائل المدنية والتجارية فقط، دون الإدارية وهذا مبحث متشعب قد يجرنا إلى مسألة أخرى هي مدى جواز التحكيم في العقود الإدارية وليس هنا مقام بحثها، ولكن باختصار فإن النزاع بين الجهات المملوكة للدولة يجب أن يرسم له طريقاً سهلاً مختصراً كالتحكيم أو ما يشابهه من أنظمة لفض النزاعات.

كما أن القانون الحالي وإن عالج بعض العيوب إلا أنه جمع بين متناقضات تحتاج إلى تدخل تشريعي عاجل وعدد هذه التناقضات فيما يلي:

• الجمع بين فكرتي الإجبار والاختيار بأن جعله اختيارياً في حالات وإلزاميا في حالات أخرى.

• جمع بين قضاء الدولة متمثلاً في أشخاص القضاة المعينين في هيئة التحكيم وبين العدالة البديلة ممثلة فيمن يختارهم الخصوم من ذوي التخصصات وأهل الخبرة.

• تهميش دور أهل الخبرة والتخصص بتغليب العنصر القضائي ذي الثقافة القانونية على هؤلاء، فالهيئة تشكل من ثلاثة من رجال القضاء واثنين من الآخرين.

• الأصل في التحكيم أن يُقضى به طبقاً للعدالة دون التقيد بأحكام القانون، ولكن في هذا النظام الغلبة للقانون.

• إسناد الفصل في أمر رد المحكم لمحكمة التمييز فيه إشغال لقمة السلطة القضائية.

3. ما بين المميزات والعيوب:

ينفرد نظام التحكيم القضائي ببعض الخصائص التي تجعله يقع في مكانة وسط بين نظم التحكيم باختلافها والأنظمة القضائية المتعددة بما فيها المحاكم الخاصة. ومن أمثلة هذا الانفراد أن نظم التحكيم القضائي لا يمنع القضاء من نظر الدعوى بخصوص طلبات التحكيم التي يقدمها الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة ضد الوزارات أو الجهات الحكومية أو الأشخاص الاعتبارية العامة في

المنازعات التي تقوم بينهم وتلتزم هذه الجهات بالتحكيم، فإذا رفعت الدعوى أمام القضاء قبل تقديم الطلب فإنها تكون مقبولة أمام القضاء ولا ينعقد الاختصاص بشأنها لهيئة التحكيم القضائي، بخلاف نظم التحكيم التي تحجب القضاء عن نظر النزاع متى ما تمسك أحد الأطراف باللجوء إليها، وإنه ولئن كان التحكيم القضائي يتمتع بمميزات كثيرة لكونه نظام وسيط بين القضاء بما يتضمنه من إجراءات تقاضي طويلة تؤدي حتماً لطول مدة التقاضي وبين التحكيم الذي قد لا يتمتع بالاحترافية القانونية والثقة العالية التي ترتبط بمكانة القضاء وإجراءات التقاضي التي من بينها طرق الطعن العادية وغير العادية وعرض النزاع أمام محاكم أعلى كأصل عام لتصويب أية أخطاء في الأحكام، إلا أن هذا النظام -التحكيم القضائي- قد يجمع في ذاته بعض العيوب التي تلحق بالنظامين وهو أمر نسبي بلا شك، فإن من يفضل اللجوء إلى القضاء ويخشى من التحكيم ولا يهمه طول أمد التقاضي لن يلجأ للتحكيم القضائي، في حين أن من يفضل التحكيم ويهمه سرعة الفصل في النزاع لن يلجأ للقضاء بما في ذلك التحكيم القضائي الذي يجوز الطعن على الأحكام الصادر منه أمام محكمة التمييز، إلا أن نظام التحكيم القضائي أثبت نجاحاً يستدعي التوسع في تطبيقه، كما يجب التوسع في الأخذ بالوسائل البديلة لفض المنازعات كالتوفيق والوساطة والصلح والتحكيم بأنواعه تحقيقاً لعدالة ناجزة.

أنت مغارة علي بابا!!

بقلم: أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك بوبيان
وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

تخيل .. تخيل أنك تمشي في ممر جميل، إضاءات، سجادة حمراء، تمشي باتجاه باب من زجاج، فينفتح لك، بواسطة «جرسون» أي صبي أو شاب باللغة الفرنسية، فتجد خزينة مفتوحة بها أموال.. صور خاصة.. محادثات مهمة.. أوراق رسمية! تأخذ منها ما تريد وتخرج باحترام وتعود لبيتك سالم غانم!

هذا ما يحدث «للهاكر» الذي تطور ويتطور كل يوم، من «ألو.. أنت ربحت معانا جائزة».. إلى ممثل عن وزارة أو هيئة لديه أغلب بياناتك من شكوى تقدمت بها، أو طلب تقدمت به.. ويريد (أنت يا الهاكر) فقط التأكد منها من خلال رمز التحقق، الذي سيصلك وتعطيه إياه بكل فخر وسرور وابتسامة!

قبل سنتين وربما اكثر قليلاً كان الحديث عن حملة لنكن على دراية.. التي قادها مشكوراً بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية.. شي من الخيال العلمي! لان الأسئلة المطروحة كانت أكبر من الواقع .. كيف سنكافح الاحتيال الإلكتروني! وكيف نوقفه، وهو عبارة عن هجمات من الخارج.. وهل سينتهي أم سيستمر على خفيف.... الخ!

ولكني وبعد عدة لقاءات إذاعية، وحوارات في «الدواوين» و«الدوامات»، وجدت أن الوعي والدراية انتشر بالفعل بين فئات المجتمع، والكل بات يعرف «الهاكر» حتى قبل بدء الحوار!! وإن الحملة حققت مرادها «بالمية مية».. وإن «الهاكر» تحجم لكنه يستطيع اصطياد فئة واحدة فقط.. فئة «الطماعين» الذين تغريهم «الهدية» و«يعميهم» الربح الكبير.. فيمشي وراء طمعه، ناسياً أو متناسياً التحذيرات والدراية.. وكل الدعايات التي انتشرت بكل مكان.. وهؤلاء لا طب ينفع فيهم ولا دواء.. و قديما قيل «من طمع طبع»!

على أساس سنوي في نهاية مايو 2023

2.1% ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية لتصل نحو 84.87 مليار دينار

أصدر بنك الكويت المركزي نشرة موجزة لأبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية تستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر مايو لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية. وفيما يلي هذه التطورات:

أولاً التطورات النقدية (عرض النقد)

1| عرض النقد (M1):

تراجعت قيمة رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق «الكتلة النقدية» (M1) بنحو 1.37 مليار دينار وبنسبة 10.8% لتبلغ قيمته نحو 11.34 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته بنحو 12.71 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع رصيد كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.02 مليار دينار وبنسبة 1.3% لتصل قيمته نحو 1.73 مليار دينار، والودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.35 مليار دينار وبنسبة 12.3% لتصل قيمته نحو 9.61 مليارات دينار.

2| تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 2.14 مليار دينار وبنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 39.66 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 37.52 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بنحو 3.51 مليارات دينار وبنسبة 14.2% من جهة، مقابل تراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.37 مليار دينار وبنسبة 10.8% من جهة أخرى.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية شهر مايو 2022 إلى نهاية شهر مايو 2023، يمكن أن يعزي ارتفاع عرض النقد (M2) كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 4.46 مليارات دينار وبنسبة 22.2% من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 2.32 مليار دينار وبنسبة 13.3% من جهة أخرى.

تطورات عرض النقد (M2)

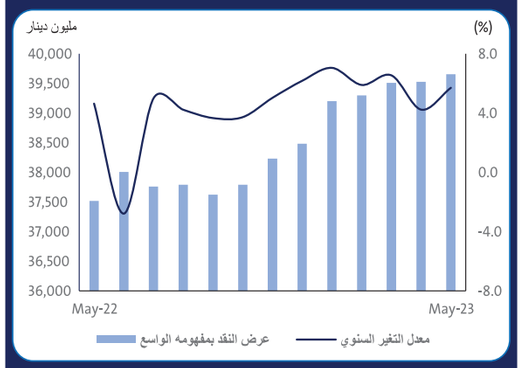

المصدر: بنك الكويت المركزي

ثانياً: التصورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1| موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 1.71 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتبلغ قيمته نحو 84.87 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 83.16 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزي ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بنحو 3.33 مليارات دينار وبنسبة 17.2% لتبلغ قيمتها نحو 22.68 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.27 مليار دينار ونسبته 3.0% لتبلغ قيمتها نحو 44.44 مليار دينار، بالإضافة لارتفاع طفيف في قروض للبنوك بقيمة 0.01 مليار دينار ونسبته 1.8%.

وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على الحكومة، ومطالب على المؤسسات العام، والموجودات الأخرى بنسبة 51.8%، و6.5%، و35.8%، و1.7%، و 20.4% لكل منهم على الترتيب.

مكونات المطالب على البنك المركزي

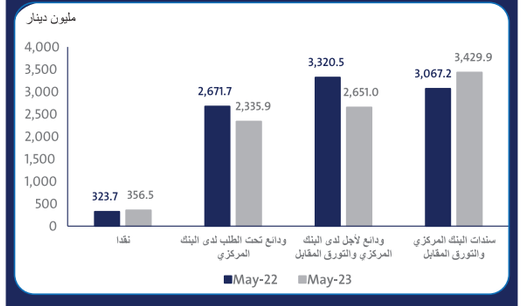

المصدر : بنك الكويت المركزي

وتمثل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية حيث بلغت نسبتها نحو 52.4% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية شهر مايو 2023، وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكل رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 95.2% من المطالب على القطاع الخاص)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى. كما تأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة 26.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، يليها المطالب على البنك المركزي بنسبة 10.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية كما في نهاية شهر مايو 2023. هذا، وشكل مجموع نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 79.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 75.2% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وخلال الفترة من نهاية شهر مايو 2022 وحتى نهاية شهر مايو 2023، بلغ الفارق بين أعلى قيمة لموجودات البنوك المحلية وأقل قيمة لها نحو 4.77 مليارات دينار، حيث سجلت موجودات البنوك المحلية أعلى قيمة لها في نهاية شهر فبراير 2023 بنحو 86.11 مليار دينار، مقابل أقل قيمة سجلت بنحو 81.35 مليار دينار في نهاية شهر سبتمبر 2022.

ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر مايو 2023 بما يعادل 3.88 مليارات دينار وبنسبة 58.6% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.50 مليارات دينار مقابل ما يعادل نحو 6.62 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزي ذلك الارتفاع كمحصلة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.33 مليارات دينار وبنسبة 17.2% من جهة، وانخفاض رصيد المطلوبات الأجنبية (تمثل نحو 14.4% من رصيد إجمالي المطلوبات) بنحو 0.55 مليار دينار وبنسبة 4.3% من جهة أخرى.

2| أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.22 مليارات دينار وبنسبة 2.7% ليصل إجمالي قيمة الرصيد

أرصدة مكونات الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية

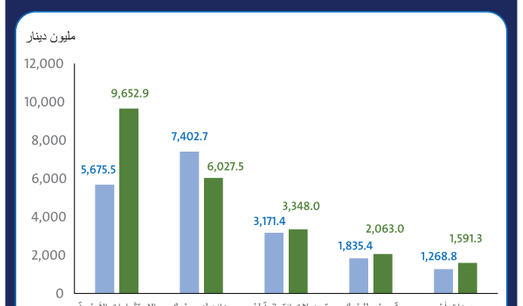

المصدر : بنك الكويت المركزي

نحو 46.86 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 45.64 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، **سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية** (تُشكل نسبة 39.5% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.93 مليار دينار وبنسبة 5.3% لتصل قيمتها نحو 18.50 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 17.57 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزي ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.83 مليار دينار وبنسبة 5.6% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 15.83 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023.

كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكل من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5%

من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 4.4% لتبلغ قيمتها نحو 1.95 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 4.0% لتبلغ قيمتها نحو 0.40 مليار دينار، مقابل تراجع محدود للجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 0.32 مليار دينار.

كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات **الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال** (تشكل نسبة 60.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 0.29 مليار دينار وبنسبة 1.0% ليبلغ نحو 28.36 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نحو 28.07 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وسجل الجزء النقدي الموجه لقطاع العقار (يمثل نسبة 33.3% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 20.2% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) تراجعاً محدوداً بنحو 0.03 مليار دينار ونسبته 0.4% لتبلغ قيمته

أرصدة مكونات المطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية

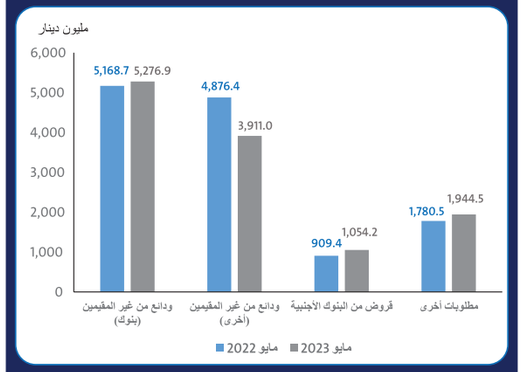

المصدر : بنك الكويت المركزي

أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية

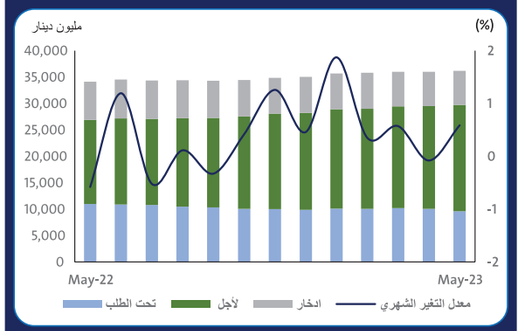

المصدر : بنك الكويت المركزي

نحو 9.45 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 9.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن جانب آخر، ارتفع الجزء النقدي الموجه لقطاع الإنشاء بنحو 0.28 مليار دينار وبنسبة 14.8% لتبلغ قيمته نحو 2.19 مليار دينار (تمثل نسبة 7.7% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 4.7% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 1.90 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

كما شهدت التسهيلات الممنوحة لكل من الخدمات الأخرى، ومؤسسات مالية غير البنوك ارتفاعاً بنسبة 15.1%، و21.3% لكل منهما على الترتيب، إلى جانب ارتفاع محدود في قيمة التسهيلات الممنوحة لكل من الصناعة، والزراعة وصيد الأسماك، وقروض للبنوك بنسبة 0.1%، و53.4%، و1.8% لكل منهما على الترتيب من جهة، وتراجع كل من التسهيلات الممنوحة لشراء أوراق مالية وقطاع النفط الخام والغاز بنسبة 12.1% و10.9% لكل منهما على الترتيب، إلى جانب تراجع طفيف في قيمة كل من التسهيلات الممنوحة للتجارة والخدمات العامة بنسبة (0.3%، و2.6%) لكل منهما على الترتيب من جهة أخرى.

3| أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.39 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتبلغ قيمته نحو 48.39 مليار دينار في نهاية شهر مايو 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 47.00 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية إلى زيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 2.16 مليار دينار وبنسبة 6.0% لتبلغ قيمته نحو 37.93 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.37 مليار دينار وبنسبة 10.2% لتبلغ قيمته نحو 4.05 مليارات دينار في نهاية شهر مايو 2023. وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.14 مليار دينار وبنسبة 15.1% حيث بلغت قيمته نحو 6.42 مليارات دينار.

هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص «المقيم» مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية بنسبة 44.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 43.0% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. كما بلغت كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو

4.8% و7.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر مايو 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 4.4% و9.1% لكل منهما على الترتيب في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

أبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

• ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 5.7% لتبلغ قيمته نحو 39.66 مليار دينار.

• ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 1.71 مليار دينار وبنسبة 2.1%.

• ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالجهاز المصرفي بقيمة 3.88 مليارات دينار وبنسبة 58.6%.

• ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.22 مليار دينار وبنسبة 2.7%.

• ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.39 مليار دينار وبنسبة 3.0%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص «المقيم» بنحو 2.16 مليار دينار وبنسبة 6.0%.

أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (مليون دينار)

	مايو 2022	مايو 2023	التغير قيمة	التغير نسبة (%)	النسبة للإجمالي (%)
التسهيلات الائتمانية الشخصية	17,569.5	18,499.2	929.7	5.3	39.5
الاستهلاكية	1,867.3	1,949.2	81.9	4.4	4.2
الإسكانية	14,993.0	15,827.0	834.0	5.6	33.8
السكن الخاص والنموذجي	321.1	319.1	-1.9	-0.6	0.7
أخرى	388.2	403.9	15.7	4.0	0.9
التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال	28,068.8	28,356.7	288.0	1.0	60.5
التجارة	3,256.8	3,246.1	-10.7	-0.3	6.9
الصناعة	2,421.6	2,423.2	1.6	0.1	5.2
الزراعة وصيد الأسماك	19.9	30.5	10.6	53.4	0.1
شراء أوراق مالية	3,509.7	3,086.1	-423.7	-12.1	6.6
العقار	9,488.0	9,453.9	-34.2	-0.4	20.2
الإنشاء	1,904.8	2,185.9	281.1	14.8	4.7
قروض للبنوك	807.5	821.8	14.3	1.8	1.8
مؤسسات مالية غير البنوك	986.5	1,196.4	209.9	21.3	2.6
النفط الخام والغاز	2,293.1	2,044.0	-249.1	-10.9	4.4
الخدمات العامة	119.5	116.4	-3.1	-2.6	0.2
الخدمات الأخرى	3,261.3	3,752.5	491.3	15.1	8.0
الإجمالي	45,638.3	46,855.9	1,217.6	2.7	100.0

بارتفاع كبير نسبته 41.3%

397.3 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الربع الأول من عام 2023

سجلت البنوك الكويتية العشرة ارتفاعاً في صافي أرباحها خلال الربع الأول من عام 2023 بلغت نسبته 41.3% وقيمته 116 مليون دينار لترتفع من نحو 281.3 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 397.3 مليون دينار. ويأتي هذا النمو محصلة لما سجلته كافة البنوك من زيادة في أرباحها باستثناء بنكين هما بنك برقان وبنك وربة.

89.1% زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية ارتفاعاً في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 38% في الربع الأول من عام 2022 إلى 50.9% في الربع الأول من عام 2023 (تشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 40.8% من إجمالي أرباح كافة البنوك).

فقد ارتفعت الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 95.4 مليون دينار وبنسبة 89.1% لتصل إلى 202.4 مليون دينار الربع الأول من عام 2023 مقابل 107.0 في الربع الأول من عام 2022، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بيت التمويل الكويتي والتي بلغت نسبتها 97.1% من إجمالي الزيادة التي حققتها مجموعة البنوك الإسلامية.

11.8% زيادة في أرباح البنوك التقليدية

شهد الربع الأول من عام 2023 أداء أفضل لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بالربع الأول من عام 2022، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 20.6 مليون دينار ونسبتها 11.8% لتصل إلى 194.9 مليون دينار الربع الأول من عام 2023 مقابل 174.3 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك الكويت الوطني، غير أن مساهمة البنوك التقليدية في الأرباح سجلت تراجعاً ملحوظاً في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 62% في الربع الأول من عام 2022 إلى 49.1% في الربع الأول من عام 2023 (تشكل أرباح البنك الوطني 33.8% من إجمالي أرباح كافة البنوك).

صافي أرباح البنوك الكويتية (مليون دينار)

	الربع الأول		التغير	
	2022	2023	قيمة	%
الإجمالي	281.3	397.3	116.0	41.3
البنوك التقليدية	174.3	194.9	20.6	11.8
الوطني	116.6	134.2	17.6	15.1
التجاري	22.2	25.1	2.9	12.8
الخليج	15.1	17.3	2.3	15.0
برقان	12.1	7.6	-4.6	-37.6
الأهلي	8.3	10.8	2.5	29.6
البنوك الإسلامية	107.0	202.4	95.4	89.1
بيتك	69.5	162.1	92.6	133.2
بوبيان	17.0	20.6	3.7	21.6
المتحد	11.4	11.9	0.6	4.8
وربة	6.8	4.3	-2.5	-36.4
الدولي	2.5	3.5	1.0	41.6

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الربع الأول من عام 2023 - مجلة المصارف

«بيتك» يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية وأعلى معدل نمو بين البنوك

وقد سجل بيت التمويل الكويتي أعلى صافي أرباح بين البنوك العشرة مسجلاً نحو 162.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنحو 69.5 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022 بنمو ملحوظ بلغت قيمته 92.6 مليون دينار ونسبته 133.2% وهو أعلى معدل نمو في صافي الأرباح بين كافة البنوك.

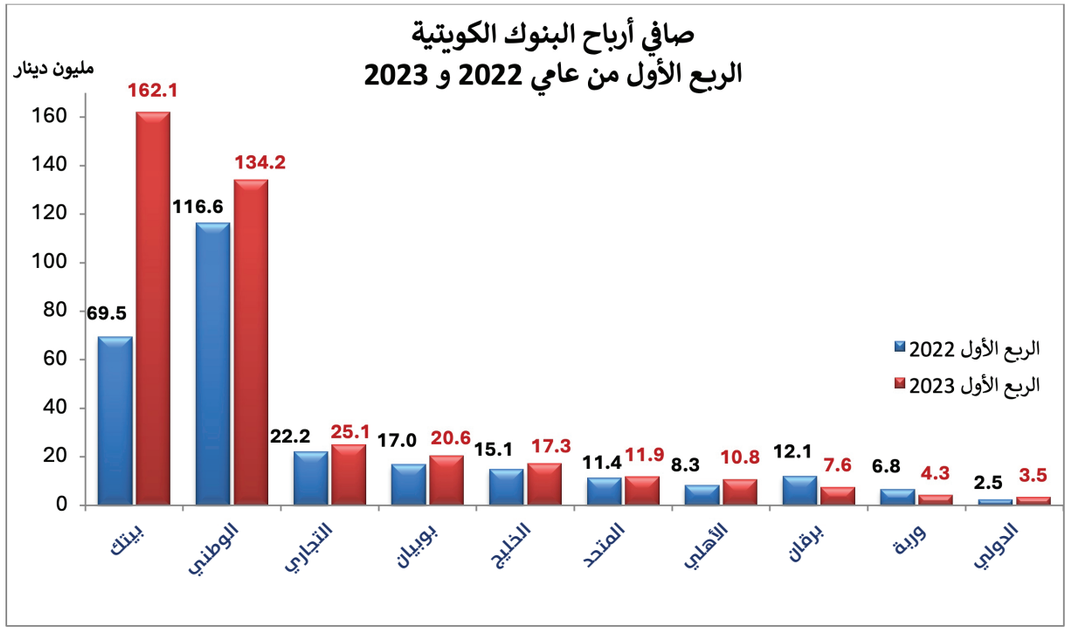

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الربع الأول من عام 2023 - مجلة المصارف

تلاه في المرتبة الثانية بنك الكويت الوطني ليصل إلى 134.2 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2023 (ليتصدر بذلك قائمة البنوك التقليدية) مقارنة بنحو 116.6 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022 بنمو بلغت قيمته 17.6 مليون دينار ونسبته 15.1%.

وفي المرتبة الثالثة البنك التجاري الكويتي مسجلاً نحو 25.1 مليون دينار بنمو بلغت قيمته 2.9 مليون دينار ونسبته 12.8% مقارنة بنحو 22.2 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022.

وجاء رابعاً بنك بوبيان مسجلاً نحو 20.6 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 3.7 مليون دينار ونسبته 21.6% مقارنة بنحو 17 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022.

وجاء خامساً بنك الخليج بقيمة 17.3 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 2.3 مليون دينار ونسبته 15% مقارنة بنحو 15.1 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022.

وفي المرتبة السادسة البنك الأهلي المتحد بأرباح بلغت قيمتها 11.9 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 0.6 مليون دينار ونسبته 4.8% مقارنة بنحو 11.4 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022.

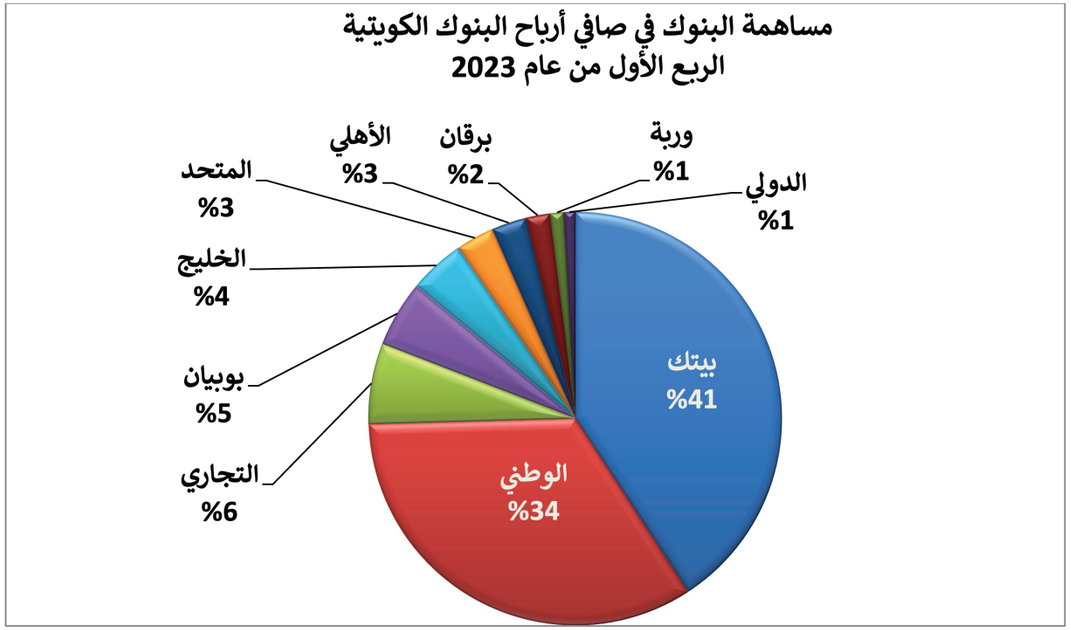

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الربع الأول من عام 2023 - مجلة المصارف

وجاء في المرتبة السابعة البنك الأهلي بقيمة أرباح بلغت 10.8 ملايين دينار بنمو قيمته 2.5 مليون دينار ونسبته 29.6% مقارنة بنحو 8.3 ملايين دينار في الربع الأول من عام 2022.

وفي المرتبة الثامنة بنك برقان بقيمة أرباح بلغت نحو 7.6 مليون دينار وتراجعاً بلغت قيمته 4.6 مليون دينار ونسبته 37.6% مقارنة بنحو 12.1 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022.

وجاء بنك وربة في الترتيب التاسع بأرباح بلغت قيمتها 4.3 ملايين دينار وتراجعاً قيمته 2.5 مليون دينار ونسبته 36.4% مقارنة بنحو 6.8 مليون دينار في الربع الأول من عام 2022.

وفي المرتبة العاشرة جاء بنك الكويت الدولي بقيمة أرباح بلغت 3.5 مليونين ونصف المليون دينار ونمو قيمته مليون دينار ونسبته 41.6% مقارنة بنحو 2.5 ملايين دينار في الربع الأول من عام 2022.

تحسن مضاعف السعر إلى الربحية وارتفاع معدل العائد على الأصول

سجل مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) للبنوك العشرة تحسناً ليصل لنحو 16.5 مرة (محسوباً على أساس سنوي) مقارنة بنحو 22.5 مرة للربع الأول من عام 2022. وفي ذات الاتجاه سجل معدل العائد على إجمالي الأصول (محسوباً على أساس سنوي) ارتفاعاً إلى نحو 1.3% مقارنة بنحو 1.2%. وارتفع أيضاً، معدل العائد على حقوق الملكية من نحو 11.5% في الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 12.1% في الربع الأول من عام 2023.

البنوك الكويتية تسجل أقوى معدل نمو 41.3%
في الربع الأول من عام 2023

13.4 مليار دولار صافي أرباح بنوك الخليج بمعدل نمو 17%

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست، إن صافي أرباح البنوك المدرجة في البورصات الخليجية بلغ مستوى قياسياً جديداً من الارتفاع في الربع الأول من 2023، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى النمو القوي لإيرادات غير الفوائد، وهو الأمر الذي ساهم في تعويض تراجع إيرادات الفوائد في قطر والكويت، وشهدت البنوك الكويتية أقوى معدل نمو ربع سنوي بنسبة 41.3% على خلفية ارتفاع إيرادات غير الفوائد لبيت التمويل الكويتي (بيتك). وبالإضافة إلى ذلك، ساهم انخفاض المخصصات التي استقطعتها البنوك الخليجية في تعزيز صافي الربح خلال هذا الربع، ونتيجة لذلك، شهد صافي الربح أعلى معدل نمو ربع سنوي منذ الجائحة، مرتفعا بنسبة 17% ليصل إلى 13.4 مليار دولار في الربع الأول من 2023، مقابل 11.5 مليار دولار في الربع الرابع من 2022.

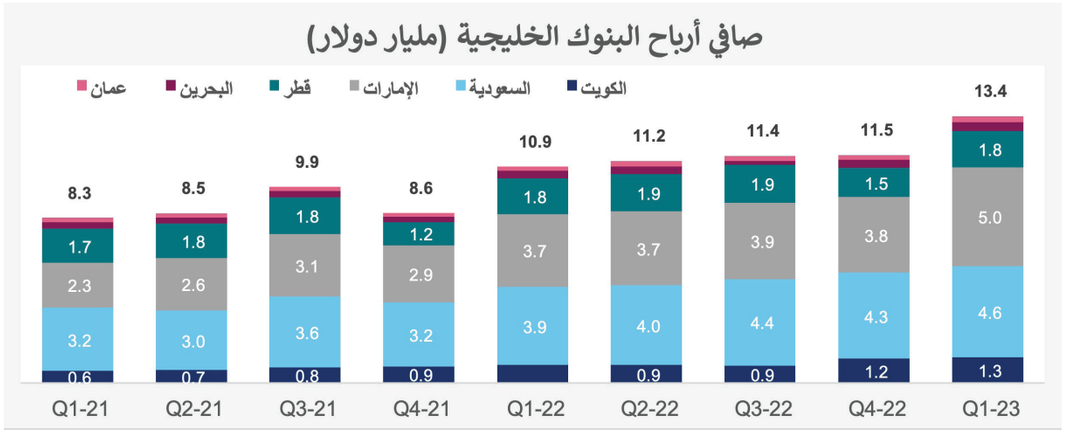

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

تراجع صافي إيرادات الفوائد للمرة الأولى في خمس فترات ربع سنوية

شهد صافي إيرادات الفوائد للبنوك المدرجة في البورصات الخليجية أول انخفاض له في خمس فترات ربع سنوية، إذ بلغ إجمالي صافي إيرادات الفوائد 20.0 مليار دولار في الربع الأول من العام 2023 مقابل 20.2 مليار دولار في الربع الرابع من 2022، رغم أنه مقارنة بصافي إيرادات الفوائد في الربع الأول من 2022 والذي بلغ 15.6 مليار دولار، كان النمو على أساس سنوي قوياً بنسبة 27.7%.

ويعزى هذا الانخفاض على أساس ربع سنوي بصفة رئيسية إلى انخفاض صافي إيرادات الفوائد في قطر والكويت والذي قابله نمو قوي في البحرين إلى جانب النمو الهامشي لصافي إيرادات الفوائد الذي سجلته البنوك المدرجة في بورصات عمان والإمارات والسعودية. كما شهدت تكلفة التمويل لقطاع البنوك الخليجية نمواً حاداً من 1.9% في الربع السابق، لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ عدة فترات ربع سنوية وصولاً إلى 2.5% في الربع الأول من 2023.

وانخفض صافي إيرادات الفوائد الذي سجلته البنوك المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 11.0% على أساس ربع سنوي ليصل إلى 2.1 مليار دولار مقابل 2.3 مليار دولار في الربع الرابع من 2022. ويعزى الانخفاض البالغ 259 مليون دولار بصفة رئيسية إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد في 5 من أصل 10 بنوك مدرجة، بينما سجلت البنوك الخمسة المتبقية نمواً هامشياً كان مدفوعاً بصفة رئيسية للتعرض للعملات الأجنبية من خلال الشركات التابعة والزميلة في الدول الأخرى.

ارتفاع إجمالي الإيرادات إلى مستوى قياسي جديد بفضل إيرادات غير الفوائد

سجل إجمالي إيرادات البنوك الخليجية نموا جيدا مقارنة بالربع السابق بنسبة 3.9% في الربع الأول من العام 2023 ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 29.1 مليار دولار مقابل 28.0 مليار دولار في الربع الرابع من العام 2022.

وجاء هذا النمو على أساس ربع سنوي على خلفية تحسن واسع النطاق للإيرادات عبر دول

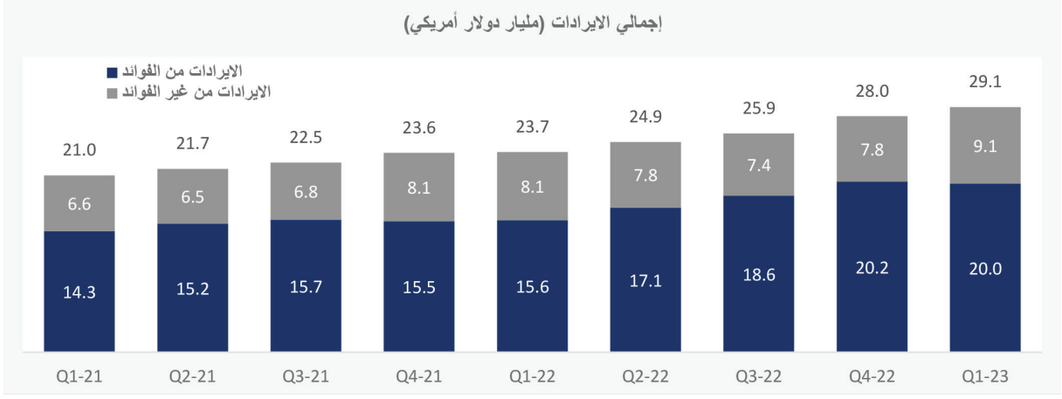

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الربع. وتعزى تلك الزيادة بصفة رئيسية إلى النمو القوي لإيرادات غير الفوائد التي سجلتها كافة البنوك الخليجية، باستثناء البنوك البحرينية، وهو الأمر الذي عزز اجمالي الايرادات بدعم أيضا من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد للبنوك المدرجة في بورصات السعودية والإمارات والبحرين وعمان. وارتفع إجمالي إيرادات غير الفوائد للربع الثاني على التوالي ووصل إلى 9.1 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2023، مسجلا نموا بنسبة 17.2% على أساس ربع سنوي.

وشهدت البنوك الكويتية أقوى معدل نمو ربع سنوي بنسبة 41.3% على خلفية ارتفاع إيرادات غير الفوائد لبيت التمويل الكويتي. ووفقاً للبنك، تعزى الزيادة التي قدرها 230.2 مليون دولار إلى زيادة المبيعات وارتفاع القيمة السوقية للاستثمارات إلى جانب زيادة الرسوم والعمولات بعد دمج الأعمال وتوحيد البيانات المالية مع البنك الأهلي المتحد. كما سجلت البنوك السعودية والقطرية نمواً قوياً في إيرادات غير الفوائد بنسبة 31.4% و20.7%، على التوالي.

المصروفات التشغيلية ما زالت تحت السيطرة إلى حد كبير

كان أداء البنوك الخليجية إيجابيا على صعيد التكاليف وانعكست هذه الجهود على إجمالي المصروفات التشغيلية خلال الربع الأول من العام 2023، والتي تراجعت بنسبة 3.1% لتصل إلى 11.2 مليار دولار في الربع الأول من العام 2023 بعد أن شهدت نموا مستمرا على مدار الثلاثة أرباع السابقة.

وسجلت البنوك المدرجة في بورصة البحرين أكبر انخفاض ربع سنوي في المصروفات التشغيلية بنسبة 12.3% تليها البنوك الكويتية والإماراتية بانخفاض تكاليفها بنسبة 9.8% و8.9%، على التوالي. من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنوك السعودية وبلغت 3.5 مليار دولار بنمو بلغت نسبته 7.1%، بينما سجلت البنوك القطرية هي الأخرى نموا أقل بنسبة 1.3% وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 1.6 مليار دولار.

انخفاض إجمالي مخصصات خسائر القروض، إلا أنه لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة

بعد ربعين متتاليين من النمو، انخفضت مخصصات خسائر القروض في الربع الأول من العام 2023 لتصل

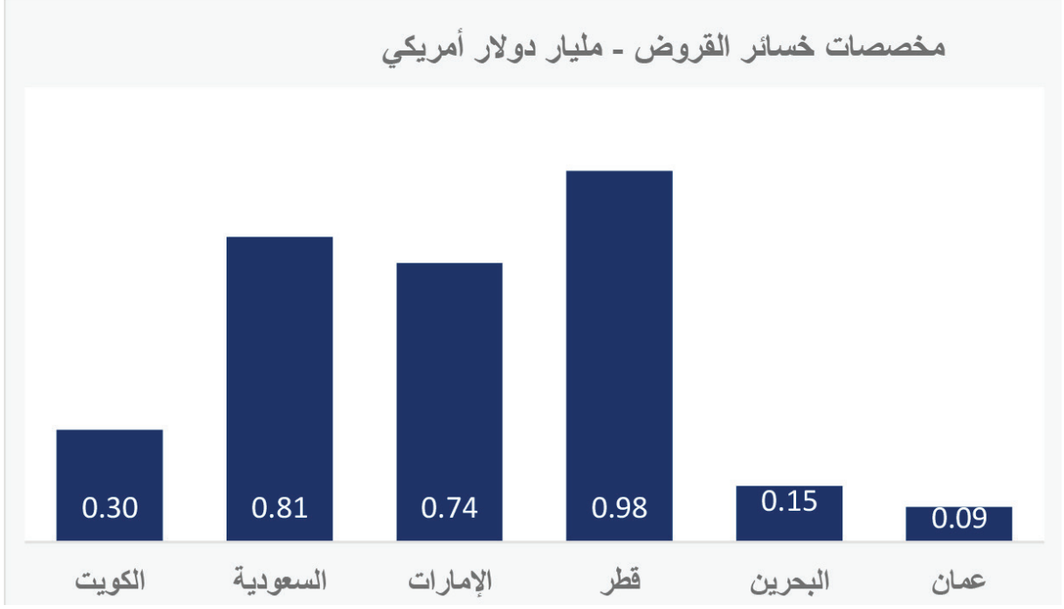

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

إلى 3.1 مليارات دولار مقابل 3.3 مليارات دولار في الربع الرابع من العام 2022. ويعزى الانخفاض البالغ 0.2 مليار دولار أو ما نسبته 6.2% على أساس ربع سنوي إلى تراجع إجمالي مخصصات البنوك المدرجة في بورصات الإمارات وقطر وعمان، وهو الأمر الذي قابله تزايد مخصصات بنوك الكويت والسعودية والبحرين. وسجلت البنوك الكويتية مرة أخرى أكبر زيادة مطلقة في المخصصات خلال هذا الربع بنمو قدره 0.22 مليار دولار، تلتها البنوك البحرينية والسعودية.

استمرار تحسن صافي هامش الفائدة على خلفية زيادة العائدات

استمر تحسن صافي هامش الفائدة الذي أعلنت عنه البنوك الخليجية خلال الربع الأول من العام 2023، إذ ظل صافي إيرادات الفوائد مرتفعا مقارنة بالربع الأول من العام 2022، هذا إلى جانب الزيادة الطفيفة نسبيا في الأصول المدرة للأرباح. ووصل صافي هامش الفائدة إلى أعلى المستويات المسجلة في عدة فترات ربع سنوية عند نسبة 3.1%، على خلفية استفادته أيضا من رفع أسعار الفائدة مؤخرا. كما انعكس ذلك على المستوى الفردي لكل دولة على حدة، حيث تحسنت هوامش البنوك المدرجة في كل البورصات الخليجية خلال هذا الربع.

وشهد صافي هامش الفائدة للبنوك المدرجة في الإمارات أكبر تحسن خلال الربع بزيادة قدرها 26 نقطة أساس ليصل إلى 3.28%، تبعتها بقية دول مجلس التعاون الخليجي بتسجيل بقية الدول لزيادات هامشية. وفي ظل هذا التحسن، احتلت البنوك الإماراتية مركز الصدارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث صافي هامش الفائدة، تلاها البنوك السعودية بنسبة 3.22%، ثم البنوك القطرية بنسبة 3.05% خلال الربع الأول من العام 2023.

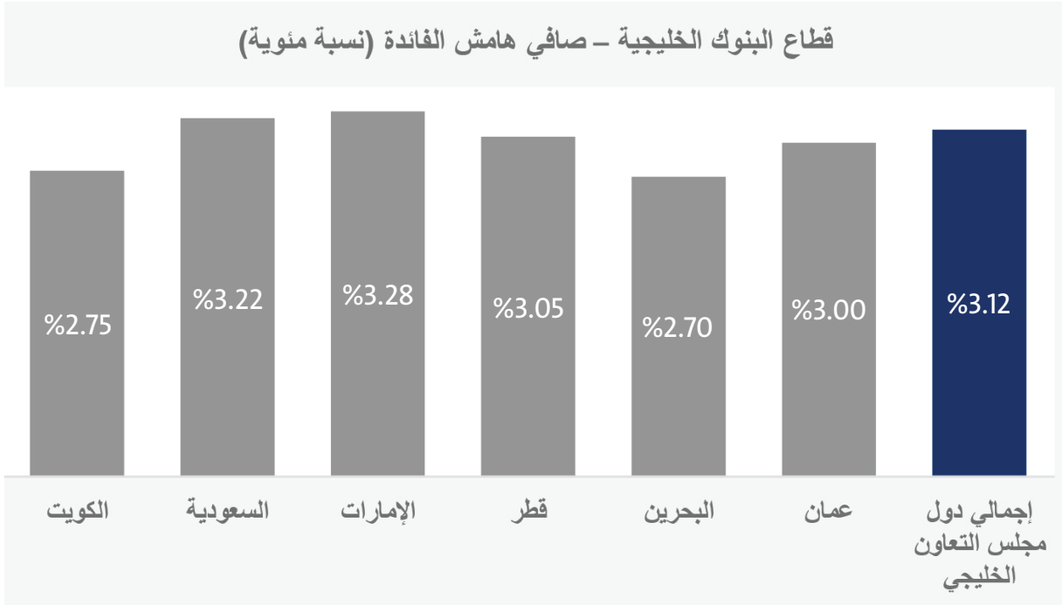

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

تباطؤ وتيرة نمو أنشطة الإقراض خلال الربع

استمر نمو أنشطة الإقراض للبنوك الخليجية خلال الربع الأول من العام 2023 على الرغم من تباطؤ وتيرته إلى أدنى المستويات المسجلة في 5 فترات ربع سنوية، إذ بلغ معدل النمو 1.2%.

ووصل إجمالي القروض إلى مستويات قياسية جديدة بلغت 1.89 تريليون دولار، بنمو بلغت نسبته 1.2% على أساس ربع سنوي وبنسبة 7.9% على أساس سنوي، بدعم رئيسي من النمو القوي الذي احرزته البنوك السعودية والإماراتية. إذ سجلت قروض البنوك المدرجة في البورصة السعودية أقوى معدل نمو على أساس ربع سنوي بنسبة 3.2% لتصل إلى 623 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام 2023. تبعتها البنوك المدرجة في الإمارات في المرتبة الثانية بنمو إجمالي القروض بنسبة 1.6%، حيث بلغت 518 مليار دولار، تليها عمان بنمو هامشي بلغت نسبته 0.4%.

من جهة أخرى، سجلت البنوك المدرجة في بورصات الكويت والبحرين وقطر انخفاضا في إجمالي القروض خلال الربع.

وكان اتجاه صافي القروض أفضل قليلاً، حيث أبلغت البنوك المدرجة في كافة البورصات الخليجية عن ارتفاع صافي القروض على أساس ربع سنوي بنهاية الربع الأول من العام 2023، باستثناء البنوك البحرينية التي سجلت انخفاضا بنسبة 1.1%. وبلغ إجمالي صافي القروض بنهاية الربع الأول من العام الحالي 1.80 تريليون دولار، بنمو بلغت نسبته 1.7% أو ما يعادل 30.1 مليار دولار.

استمرار نمو الودائع لكن بوتيرة متباينة بين دول مجلس التعاون الخليجي

استمر نمو إجمالي ودائع العملاء التي أعلنت عنها

البنوك المدرجة في البورصات الخليجية للربع الثامن على التوالي في الربع الأول من العام 2023 ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.3 تريليون دولار مقابل 2.2 تريليون دولار في الربع الرابع من العام 2022، أي بنمو بلغت نسبته 2.9% على أساس ربع سنوي.

ويعكس ارتفاع الودائع تزايد المودعين الباحثين عن الدخل المرتفع بعد ارتفاع أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك الخليجية في سياق اتباع البنوك المركزية لسياسة التشديد النقدي التي يطبقها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بهدف كبح جماح التضخم.

إلا أن الاتجاهات ظلت متباينة على مستوى كل دولة على حدة، إذ سجلت البنوك الإماراتية أكبر زيادة مطلقة في الودائع بنمو قدره 41 مليار دولار أو بنسبة 6.2% لتصل إلى 705 مليارات دولار، تليها البنوك السعودية بنمو بلغت نسبته 3.7% أو 26 مليار دولار لتصل إلى 717 مليار دولار.

كما سجلت البنوك العمانية نموا قدره 4 مليارات دولار أو بنسبة 6.8% على أساس ربع سنوي لتصل إلى 67 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام 2023. في المقابل، تراجعت ودائع عملاء البنوك في قطر والبحرين والكويت.

ونتج عن الأثر الصافي لنمو ودائع العملاء بوتيرة أقوى من معدلات الإقراض انخفاض نسبة القروض إلى الودائع على مستوى قطاع البنوك الخليجية، والتي وصلت إلى 78.5%، فيما يعد أحد أدنى المستويات المسجلة في عدة فترات ربع سنوية.

في حوار صريح عن المرأة لمجلة المصارف

بدرية الحميضي: التحدي الوحيد أمام نجاح المرأة أو الرجل هو أنفسهم... ولا يوجد مستحيل

تحدثت بدرية الحميضي الرئيس التنفيذي لشركة «بوبيان كابيتال» في حوار صريح عن المرأة مع مجلة المصارف. وتناول الحوار مسيرتها المهنية الناجحة وأهم المنعطفات والمحطات الرئيسية التي تميزها، وكيف جاء اختيارها لقيادة شركة «بوبيان كابيتال» نحو المستقبل.

وقالت الحميضي أن التحدي الوحيد أمام نجاح المرأة أو الرجل هو أنفسهم، وأكدت على إيمانها بأن المرأة الكويتية لديها فرصاً مماثلة للرجل لكي تحقق أهدافها الوظيفية شريطة العمل على تحقيق هذا الطموح، ونحن محظوظون للغاية بأننا في بلد يوفر فرصاً تعليمية ووظيفية متساوية.

وأوضحت أن الحياة كامرأة لها تحدياتها الخاصة والتي دفعتها في بعض الأوقات لإعادة ترتيب الأولويات لتحقيق التوازن المناسب بين الحياة المهنية والشخصية. وأضافت أنه مع الدعم المناسب والإدارة الصحيحة للوقت، لا يوجد مستحيل. وأشارت الحميضي إلى أن المرأة تتمتع بالذكاء والصرامة وقراراتها تتميز بالشمول، مما يجعلها أصلاً عظيماً لأي مؤسسة بشرط رعايتها على النحو الصحيح.

وأكدت أن المرأة الكويتية لا تحظى بالتقدير الكافي، فلدينا نساء يتمتعن بذكاء وموهبة مذهلة ويعملن بجد، ولكن لا يتم الاستفادة منهن بصورة فعّالة. وأوضحت الحميضي إن المسيرة المهنية الناجحة في العمل الجاد والتفاني والنزاهة والاستعداد والتعليم المستمر تعتبر مبادئ رئيسية لن يتمكن الشخص بدونها من إظهار موهبته. وقالت الحميضي إن قيادة وإدارة الأشخاص تحتاج إلى شخص يمكنه توجيه وقيادة الآخرين وتقديم الملاحظات وتحديد نقاط القوة والضعف وتنمية روح المنافسة. وأضافت أن الرئيس التنفيذي يحتاج إلى أن يمتلك رؤية وعقلية استراتيجية وعمق تقني ومعرفة فنية والقوة لتوجيه السفينة التي يقودها. وأشارت إلى أنه لا يمكن لأي عائق أن يوقف المرأة عن تحقيق أهدافها وطموحاتها التي ترغب فيها باستثناء التشكيك في نفسها أو عدم رغبتها في المحاولة.

وقد وجهت الحميضي نصيحة لراغبي العمل في القطاع الخاص وبناء مسيرة ناجحة أن يكون لديهم الثقة بالنفس والأمانة والعمل الجاد والتفاني والنزاهة والاستعداد الدائم والتعلم المستمر. وأكدت أن هناك مبادئ أساسية تتبعها في كل ما تقوم به في حياتها. كن عادلاً وأميناً ولطيفاً، وأنا حريصة أن أراعي حق الله قبل اتخاذ أي قرار. وأضافت إن النجاح لا يأتي بالصدفة ويلزمه رؤية واضحة لما نريد تحقيقه وتحديد الأدوار والموارد اللازمة. وفيما يلي نص الحوار:

المرأة تتمتع بالذكاء والصرامة وقراراتها تتميز بالشمول... وهي أصل عظيم لأي مؤسسة بشرط رعايتها على النحو الصحيح

كل مسيرة نجاح تتميز بمنعطفات فريدة تميزها، ما هي المحطات الرئيسية المؤثرة في مسيرتكِ العملية؟

مررت على مدار مسيرتي المهنية الممتدة لـ 20 عاماً بالعديد من مراحل التحوّل الرئيسية والعديد من الأحداث. بعضها بدأ في وقتٍ مبكر في السنة الثانية من عملي بينما البعض كان مؤخراً عند تعييني كرئيس تنفيذي لشركة «بوبيان كابيتال».

بدايةً كنت قد تخرجت من الجامعة بدرجة بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية وكانت لدي الرغبة في البحث عن وظيفة في مجال تخصصي. وللأسف لم تمتلك الشركات الكويتية في ذلك الوقت إدارة مختصة بنظم المعلومات الإدارية. وقد عرضت عليّ جميع الشركات التي تقدمت للعمل فيها وظيفة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولم يكن ذلك يمثل المسار المهني الذي أرغب في أن أسلكه.

لذلك، كان عليّ أن أختار مساراً مهنياً مختلفاً. وفي ذلك الوقت، كان مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول أكثر مسار مهني أرغب فيه وكانت شركة بيت الاستثمار العالمي المكان المناسب. لذا، قررت الالتحاق بفريق عمل صناديق التحوط دون أن تكون لدي أي خبرات أو معرفة بالاستثمارات، لقد بدأت مسيرتي المهنية في شركة بيت الاستثمار العالمي في إدارة «الاستثمارات الدولية» تحت قيادة السيد/ سمير الغربللي.

الجدير بالذكر، بأن السنة الأولى خلال فترة عملي كانت عبارة عن «مرحلة التعلم». وفي العام التالي كان للسيد/ سمير الغربللي الرغبة بإنشاء مشروع جديد وهو إنشاء صندوق استثماري إسلامي قابض للصناديق، وكان ذلك أمراً متخصصاً للغاية في 2004. ولقد شجعتني هذه الإشارة منه ومنحتني الثقة للتعرف على الفرص وكيفية اقتناصها، ومدى جاهزيتي لاستغلال أي فرصة أو تحدٍ يأتي في طريقي.

وأمضيت عامي الثاني أيضاً في «مرحلة التعلم» خصيصاً في مجال التمويل الإسلامي. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت عادة لدي أن أتعلم شيئاً جديداً كل سنة.

المرحلة الهامة التالية كانت عندما تلقيت عرضاً وظيفياً من شركة «إن بي كي كابيتال» لتكوين فريق عمل الاستشارات الاستثمارية لديهم. وبناءً على خبرتي السابقة في صناديق الاستثمار وإدارة المحافظ، منحتني هذه الوظيفة الفرصة للتعرف على القطاع المصرفي بكل جوانبه. وخلال ذلك الوقت، أدركت أهمية درجة ماجستير إدارة الأعمال. ولذلك، تقدمت إلى «لندن بيزنس سكول» وهي إحدى أقدم الكليات والتي كانت قد فتحت أبوابها حديثاً في دبي في ذلك الوقت.

وبعد بضعة أعوام، التحقت بالعمل في شركة «بوبيان كابيتال» كرئيس لإدارة الأصول فيها وطُلب مني لاحقاً إنشاء إدارات الوساطة المالية وعلاقات العملاء أيضاً.

وأثناء تواجدي في بوبيان، التحقت ببرنامج «جامعة هارفارد» لتطوير القيادات وهو ما مثّل لي إضافة كبيرة أخرى في مسيرتي التعليمية والمهنية. وقد ساعدت هذه الخبرات والفرص التعليمية في مسيرتي المهنية مع تزايد

نحن محظوظون للغاية بأننا في بلد يوفر فرصاً تعليمية ووظيفية متساوية

برأيك ما الذي يميز القيادات النسائية بوجه عام والمرأة الكويتية بوجه خاص؟

من وجهة نظري، النساء بصورة عامة «أبطال خارقين»، فلديهن القدرة على العطاء بغزارة مع انتظار القليل للغاية في المقابل. فهن قويات ولطيفات، كما أن المرأة تتمتع بالذكاء والصرامة وقراراتها تتميز بالشمول. وهذا يجعلها بمثابة أصلاً عظيماً لأي مؤسسة في حال ما إذا تمت رعايتها على النحو الصحيح.

وعلى المستوى الشخصي، أشعر بأن المرأة الكويتية لا تحظى بالتقدير الكافي. فلدينا نساء يتمتعن بذكاء وموهبة مذهلة، كما أنهن يعملن بجد، ولكن للأسف لا يتم الاستفادة منهن بصورة فعّالة، سواء كان ذلك يرجع لقرار شخصي (عند اختيار النساء أن تكن ربات منزل) أو لعدم تشجيعهن على القيام بشيء ما.

ما هي الثوابت الرئيسية التي ترينها لازمة للمرأة لإحراز النجاح في مجال عملها؟

تتمثل الثوابت أو المبادئ الرئيسية بأن يكون للرجل أو للمرأة مسيرة مهنية ناجحة في العمل الجاد والتفاني والنزاهة والاستعداد والتعليم المستمر. فدون هذه الخصائص الخمس، لن يتمكن أي شخص من إظهار موهبته في ضوء المتطلبات دائمة التغير للقوى العاملة. ولتحقيق ذلك، لابد من الاجتهاد لتكون الأفضل في مجالك وأن يكون لديك الاطلاع المناسب لزيادة خبراتك وأن تعمل مسئولياتي، وخصوصاً خلال الأوقات العصيبة مثل أزمة 2008 المالية وجائحة فيروس كورونا المستجد في عام 2020.

وفي أواخر 2022، أتيحت لي فرصة تحوّل كبير في مسيرتي المهنية حيث تم تعييني هذه المرة رئيساً تنفيذياً لشركة «بوبيان كابيتال». وبحسب علمي، فقد حصلت على هذه المسئولية الجديدة عن استحقاق، ولم يكن من الممكن أن تحدث لولا فكر السيد / عادل الماجد ورؤيته المستقبلية، فهو يمتلك رؤية واضحة قيادية على المدى البعيد، وقد رأى أنني الشخص المناسب لقيادة شركة «بوبيان كابيتال» نحو المستقبل.

ما هو رأيك في تمكين المرأة بوجه عام وفي القطاع الاستثماري والمصرفي بوجه خاص؟

أؤمن بأن المرأة الكويتية لديها تقريباً فرصاً مماثلة للرجل لكي تحقق أهدافها الوظيفية شريطة العمل على تحقيق هذا الطموح. ونحن محظوظون للغاية بأننا في بلد يوفر فرصاً تعليمية ووظيفية متساوية.

بالطبع هناك استثناءات لكل قاعدة وقد رأيت بعض الأشخاص الذين يمتلكون أفكاراً نمطية للغاية عن النساء. إلا إنني لا أسمح لذلك بأن يشكل عائقاً تجاه مسيرتي نحو النتائج التي أستهدفها. وعندما أشعر أن أحد الأبواب مغلقة فإنني أعمل جاهدة لفتح باب آخر بالعمل الجاد والمثابرة.

الحياة كامرأة بالطبع لها تحدياتها الخاصة والتي دفعتني في بعض الأوقات لإعادة ترتيب أولوياتي لتحقيق التوازن المناسب بين حياتي المهنية والشخصية. ومع الدعم المناسب والإدارة الصحيحة للوقت، لا يوجد مستحيل.

المسيرة المهنية الناجحة في العمل الجاد والتفاني والنزاهة والاستعداد والتعليم المستمر مبادئ رئيسية لن يتمكن الشخص بدونها إظهار موهبته

مع الأفضل في القطاع الذي تتخصص فيه، وأن تعمل جاهداً وبصورة دائمة على صقل مهاراتك إلى أن تصل إلى مستوى عالمي.

لكل شخصية نهج مختلف في تحقيق النجاح.. هل تحدثينا عن ذلك من خلال مسيرتك؟ وما الذي تركزين عليه في هذه المرحلة لمواصلة النجاح؟

كل مرحلة من مراحل المسيرة المهنية تتطلب من الموظف أن يمتلك مجموعة مهارات مختلفة تساعده وتوجهه على مدار كل مرحلة. ففي بداية مسيرتي المهنية، كانت المعرفة والذكاء التقني أهم المهارات المطلوبة. ولكن، مع المضي قدماً في مسيرتي المهنية، وخصوصاً عند تولي الأدوار الإدارية، تصبح الحاجة إلى المهارات الشخصية أكثر أهمية. إن قيادة وإدارة الأشخاص لا تتطلب شيئاً تقنياً أو رياضياً ذكياً، بل تحتاج إلى شخص يمكنه توجيه وقيادة الآخرين وتقديم الملاحظات وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم وأن يعرف كيف يشجعهم وينمي روح المنافسة أيضاً. وفي النهاية، فالرئيس التنفيذي على قمة الهرم الوظيفي يحتاج إلى مجموعة أكبر بكثير من المهارات. فهو يحتاج إلى أن يمتلك رؤية وعقلية استراتيجية وعمق تقني ومعرفة فنية بالإضافة إلى القوة/الإرادة لتوجيه السفينة التي يقودها.

هل تعتقدين أن هناك تحديات تواجه المرأة في للوصول إلى المناصب القيادية؟ وما هي تلك التحديات؟

التحدي الوحيد أمام نجاح المرأة (أو الرجل) هو أنفسهم. لا يمكن لأي عائق أن يوقف المرأة عن تحقيق أهدافها وطموحاتها التي ترغب فيها باستثناء التشكيك في نفسها أو عدم رغبتها في المحاولة. وعوضاً عن ذلك، فهي تحتاج إلى ترتيب أولوياتها وأن يكون لديها خطة وأن تتمتع بالإصرار وأن تمضي قدماً. كما أن إحاطتها بالأشخاص المناسبين لديه دور مهم أيضاً.

ما هي النصائح التي تودين مشاركتها لمن يرغبن في العمل في القطاع الخاص وبناء مسيرة ناجحة؟

الثقة بالنفس والأمانة والعمل الجاد والتفاني والنزاهة والاستعداد الدائم والتعلم المستمر.

بصفتك من القيادات النسائية البارزة في القطاع الاستثماري، ما هو أسلوب أو نمط القيادة المفضل؟ وما تأثيره في التعامل مع العاملين بالشركة؟

لا يوجد أسلوب واحد محدد أتبعه في الإدارة أو القيادة. كل موقف وكل شخص يختلف عن الآخر. ولكن هناك مبادئ أساسية أتبعها في كل ما أقوم به في حياتي. كن عادلاً وأميناً ولطيفاً، فأنا حريصة أن أراعي حق الله قبل اتخاذ أي قرار.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تكون هناك رؤية واضحة لما تريد تحقيقه وكيفية القيام بذلك ومع من سوف تقوم بذلك. لذلك، فمن المهم تحديد الأدوار أو الموارد اللازمة والمطلوبة

لتحقيق ذلك وتمكين فريق عملك من خلال الدعم المناسبة وعبر تهيئة البيئة المناسبة. النجاح لا يأتي بالصدفة.

كيف تساعدين العاملين بالشركة على تحقيق طموحاتهم؟ وهل هناك قصص نجاح توديين مشاركتها؟

دائماً ما أدعم تطوير وتنمية الموظفين وأتابع ذلك بشكلٍ شخصي. نحن نحاول أن نشجع الموظفين على المشاركة في الدورات التدريبية والتطور التعليمي والتحولات في المسار الوظيفي، إن كان ذلك مناسباً. كما أحاول عدم رفض أي فرص لأي شخص لتعلم شيئاً جديداً أو لتجربة شيئاً مختلفاً في حال ما إذا كانت وظيفتهم الحالية لا تحقق الاستفادة من قدراتهم الكاملة.

بالنسبة لقصص النجاح، هناك العديد من الأشخاص الذين أفخر بهم للغاية. ولا أعرف من أين أبدأ.

في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها التكنولوجيا المالية «فينتك»... هل تحدثينا عن توجهات بوبيان كابيتال في هذا المجال؟ وما هي استراتيجية الشركة بشأن التحولات الرقمية؟ وما هي الخطط لتطوير القدرات التقنية والتحول الرقمي داخل الشركة؟ وما هي تأثيراتها على العمالة؟

كما ذكرت، فإن التطور التكنولوجي في مجال الاستثمار كان هائلاً خلال الأعوام القليلة الماضية. وقد أدركنا في شركة «بوبيان كابيتال» أهمية هذا التطور وكنا نعمل بجد على مدار السنوات الأربعة الأخيرة لمواكبة هذا التطور. كما كانت لدينا العديد من المبادرات الناجحة وخاصة على صعيد نظم البنية التحتية حيث تمكنا من ميكنة

النجاح لا يأتي بالصدفة ... يلزمه رؤية واضحة لما نريد تحقيقه وتحديد الأدوار والموارد اللازمة

العديد من الإجراءات التي كانت تتم يدوياً في السابق وتحتاج إلى الكثير من الوقت. وأطلقنا تطبيقين رائعين للتداول والوساطة والاستثمارات بالإضافة إلى استخدام الروبوتات في تنفيذ المهام التي كانت تطلب التدخل البشري سابقاً. وكانت هناك بالطبع بعض المبادرات التي لم يكتب لها نفس النجاح القوي، ولكن يجري العمل على تطويرها وتحسينها الآن.

تتمثل استراتيجيتنا في أن نكون رواداً في مجال خدمات الاستثمار خصوصاً في دولة الكويت. وحيث إننا جزء من مجموعة بوبيان، فالمستوى الذي نطمح إليه عالٍ. ولكن وبمشيئة الله، سوف نطرح قريباً مشروعاً جديداً في السوق نفخر به والذي سوف يساعد بكل تأكيد على تحسين تجربة العملاء.

هل تحدثينا عن دور بوبيان كابيتال في مجال المسئولية الاجتماعية؟ وما هي توجهات الشركة وتوجهاتك وتفضيلاتك الشخصية في هذا المجال؟

لقد تعاملت شركة «بوبيان كابيتال» ومجموعة بوبيان بصورة أكبر مع المسئولية الاجتماعية بشكلٍ جدي للغاية في الماضي، وسوف تستمر في القيام بذلك. لقد خصصنا العديد من الموارد لهذه الأغراض، ويمكننا أن نرى فوائد هذه المبادرات على مستوى ثقافة بوبيان وعلى المجتمع ككل. وعلى الرغم من أن بعض هذه المبادرات لا يحمل اسم شركة «بوبيان كابيتال» صراحةً، فإننا نشكل جزءاً منها بكل تأكيد.

صندوق النقد الدولي يدعو الكويت إلى عدد من الإصلاحات منها:

تعجيل تمرير قانون الدين العام الجديد... وتطبيق ضريبتي «القيمة المضافة» و«الانتقائية» و«توسيع ضريبة دخل الشركات» لتغطي الشركات المحلية

أصدر بنك الكويت المركزي بياناً صحفياً بمناسبة انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد خلال الفترة 16-30 مايو 2023 في إطار المشاورات الدورية السنوية لعام 2023، بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق، حيث تولى بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والجهات المحلية المعنية إنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع المعلومات والبيانات وترتيب الاجتماعات مع كبار المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والنقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان.

أداء الاقتصاد المحلي

فعلى صعيد أداء الاقتصاد المحلي، أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الكويتي قد تعافى إلى حد كبير من جائحة كورونا، ومن المقدّر أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنحو 8.2% نمو القطاع النفطي بنسبة 11.6%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 4%، في عام 2022، مقارنة بنمو بنسبة 1.3% انكماش القطاع النفطي بنسبة 0.3%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 3.4%، في عام 2021. وجاء النمو في عام 2022 مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه. ومن المتوقع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته 0.1% (انكماش القطاع النفطي بنسبة 2.7%، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 3.8%) في عام 2023، وعزا الخبراء التراجع في توقعات النمو إلى قرار «أوبك+» بشأن تخفيض إنتاج النفط وتباطؤ النمو في الطلب الخارجي.

مستويات الأسعار المحلية

وفيما يتعلق بمستويات الأسعار المحلية، أشار الخبراء إلى أن دولة الكويت استطاعت احتواء التضخم وذلك من خلال الاستفادة من التشديد النقدي لبنك الكويت المركزي، والتمرير المحدود للارتفاعات في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بفضل الدعوم الحكومية والأسعار المدارة. وشهد معدل التضخم السنوي لدولة الكويت تراجعاً ليصل إلى 3.7% في أبريل 2023، وذلك بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عند 4.7% في أبريل 2022. كما يتوقع خبراء الصندوق استمرار احتواء التضخم مع تباطؤ الانتعاش الاقتصادي، مدعوماً بانخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة.

الكويت استطاعت احتواء التضخم من خلال الاستفادة من التشديد النقدي لبنك الكويت المركزي، والتمرير المحدود للارتفاعات في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بفضل الدعوم الحكومية والأسعار المدارة

الموازين الداخلية والخارجية

وعلى صعيد الموازين الداخلية والخارجية لدولة الكويت، أشار خبراء الصندوق إلى أن هذه الموازين تعززت خلال العام الماضي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية. ومن المقدّر أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2023/22 بحساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون تحويل مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة فائضاً بنسبة 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، مقارنةً بفائض في الموازنة العامة خلال السنة المالية الماضية نسبته 6.4% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021. وتماشياً مع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد سجل فائضاً بنسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة بفائض نسبته 26.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. علاوة على ذلك، زادت الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 48.2 مليار دولار أمريكي) بمعدل تغطية يعادل 10.3 شهراً من الواردات المتوقعة (في نهاية عام 2022، وهذه الاحتياطيات تغطي بشكل كاف مخاطر تمويل ميزان المدفوعات. ومن المتوقع أيضاً انخفاض إجمالي فوائض المالية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام 2023، مما يعكس التوسع المالي وانخفاض الإيرادات النفطية.

تأثير اضطراب القطاع المصرفي العالمي على البنوك الكويتية كان محدوداً مما يعكس نماذج الأعمال الموجهة محلياً وإقليمياً وقوة الرقابة الاحترازية من قبل بنك الكويت المركزي

مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية

وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية، أشار خبراء الصندوق إلى أن بنك الكويت المركزي استطاع المحافظة على الاستقرار المالي، وأشاروا إلى أن البنوك الكويتية لا تزال تتمتع برؤوس أموال وسيولة جيدة - تتجاوز بشكل مريح المتطلبات التنظيمية الاحترازية - بينما تظل نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة، كما لا يزال النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قويًا، على الرغم من قيام بنك الكويت المركزي برفع أسعار الفائدة بواقع 250 نقطة أساس منذ أن بدأت دورة تشديد السياسة النقدية منذ العام الماضي. وأشار الخبراء أيضًا إلى أن تأثير اضطراب القطاع المصرفي العالمي على البنوك الكويتية كان محدوداً، مما يعكس نماذج الأعمال الموجهة محليا وإقليميا وقوة الرقابة الاحترازية من قبل بنك الكويت المركزي.

المخاطر

وعلى صعيد المخاطر، أشار الخبراء إلى أن هناك مخاطر مرتفعة تحيط بالتوقعات الاقتصادية، وأشاروا إلى أن التقلبات في أسعار النفط وإنتاجه الناجمة عن عوامل عالمية تشكل مخاطر من جانبي النمو الاقتصادي والتضخم، كذلك تنعكس آثارها على أرصدة المالية العامة والميزان الخارجي. ومن شأن تباطؤ النمو العالمي الأعمق - الذي قد يكون ناجماً عن المزيد من تشديد السياسة النقدية أو ضغوط القطاع المصرفي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية - أن يؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي. أما بالنسبة للمخاطر المحلية، فإن التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة يمكن أن يؤدي إلى سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين، مع إعاقة التقدم نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية.

الاستقرار النقدي

وفيما يتعلق بالاستقرار النقدي، أشار خبراء الصندوق إلى بقاء نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة «غير معلنة» من العملات ركيزة ملائمة للسياسة النقدية، وأشاروا إلى أن نظام سعر الصرف يساهم في بقاء التضخم منخفضاً ومستقراً لسنوات عديدة، كذلك يمنح بنك الكويت المركزي بعض الاستقلالية في السياسة النقدية. ويعد الاستمرار في المحافظة على استقلالية البنك المركزي أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. ودعا خبراء الصندوق إلى ضبط أوضاع المالية العامة لدعم المساواة بين الأجيال، كما شجع القيام بالإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد لتقوية الوضع الخارجي ودعم نظام سعر الصرف. وأشار خبراء الصندوق إلى أن الإجراءات الرقابية الحصيفة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الكويتي.

السياسة المالية لدولة الكويت

وعلى صعيد السياسة المالية لدولة الكويت، أشار

خبراء الصندوق إلى أن السياسة المالية تساهم في دعم التعافي وتعزيز الاستدامة المالية، وهناك حاجة ملحة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، كما أشاروا إلى أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 يتضمن توسعاً مالياً كبيراً في الإنفاق العام، يتركز في زيادة الإنفاق الجاري على فاتورة أجور القطاع العام، فضلاً عن الدعوم والمزايا الاجتماعية. وسيساعد الحافز المالي المرتبط بذلك على سد فجوة الناتج غير النفطي (انحراف الناتج غير النفطي عن مستواه الممكن). ويتوقع خبراء الصندوق أن يتراجع فائض الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23) بحساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون تحويل مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (إلى نحو 6.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، ثم يستمر الانخفاض بشكل ثابت بعد ذلك لتسجيل عجزاً ماليا على المدى المتوسط في السنة المالية 2028/27. وبعد السنة المالية الحالية، هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة لعكس هذا الاتجاه المتوقع، وبالتالي تعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل وتعزيز المساواة بين الأجيال.

نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة «غير معلنة» من العملات ركيزة ملائمة للسياسة النقدية, وأشاروا إلى أن نظام سعر الصرف يساهم في بقاء التضخم منخفضاً ومستقراً لسنوات عديدة

الإصلاحات المالية

وفيما يتعلق بالإصلاحات المالية، أشار خبراء الصندوق إلى أن هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانبي الميزانية خاصة الإنفاق العام والإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيد فاتورة أجور القطاع العام، والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة مع استبدالها بدعم الدخل المستهدف للأسر محدودة الدخل. ولزيادة الإيرادات غير النفطية، ينبغي إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، كما ينبغي فرض

والتنبؤ بها، ودعم التقييم الدقيق لخيارات الإصلاح.

وفي ظل هذا الإطار المالي المتوسط الأجل، يمُكن لقاعدة مالية قائمة على التوازن الأولي الهيكلي غير النفطي أن توفر الانضباط للسياسة المالية، ومعايرتها بشكل مناسب لتحقيق الاستقرار المعاكس للدورة الاقتصادية وأهداف المساواة بين الأجيال. ويجب على الحكومة أيضاً تعزيز إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية، وهذا من شأنه أن يدعم تحديد وإدارة المخاطر على الميزانية العمومية الموحّدة للقطاع العام. كما يجب على الحكومة إعادة النظر في إعداد التقارير المالية الشهرية مع توسيع نطاق تغطيتها لتشمل الشركات المملوكة للدولة، مما سيعزز الشفافية المالية ومعايير الحوكمة.

قانون الدين العام الجديد

وأكّد خبراء الصندوق على ضرورة التعجيل في تمرير قانون الدين العام الجديد، وأشاروا إلى أنه

الإجراءات الرقابية الحصيفة المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي ساهمت في الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام المصرفي الكويتي

ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات السكرية، على النحو المتفق عليه مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى في 2016/2015. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع ضريبة دخل الشركات بنسبة 15% لتشمل الشركات المحلية، مما سيجعل دولة الكويت تفي بمتطلبات اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن الحد الأدنى لضرائب الشركات متعددة الجنسيات.

وأشارت البعثة إلى أن وجود إطار متوسط الأجل للمالية العامة وللاقتصاد الكلي من شأنه أن يعزز قدرة الحكومة على إجراء تحليل السياسة المالية

وفي ظل غياب إقرار قانون الدين العام، وعدم وجود سند قانوني يتيح الاستفادة من موارد صندوق احتياطي الأجيال القادمة «الأكبر حجماً»، فقد اعتمد تمويل المالية العامة على السحب من صندوق الاحتياطي العام «الأصغر حجماً».

ومن المستحسن إصدار قانون الدين العام الجديد لتسهيل التمويل المالي المنظم من خلال إصدار السندات السيادية، مع دعم تطوير سوق السندات المحلية. ومن الناحية المثالية، يجب ألا يفرض هذا القانون الجديد قيوداً على آجال استحقاق السندات السيادية أو أن يكون لها تاريخ انتهاء محدد مسبقاً.

تحديات سوق العمل

وعلى صعيد تحديات سوق العمل، أكّد خبراء الصندوق على أهمية تعزيز إنتاجية العمل والنمو بقيادة القطاع الخاص، وأشارت توقعاتهم إلى دخول نحو 100 ألف مواطن كويتي سوق العمل على مدى السنوات الخمس القادمة. وبالنظر إلى احتياجات ضبط أوضاع المالية العامة والاتجاهات العالمية في الاستغناء عن الوقود الكربوني، ينبغي أن يستوعب القطاع الخاص معظم القوى العاملة الجديدة.

ورحّب خبراء الصندوق بالخطوات التي اتخذتها دولة الكويت على صعيد تشجيع مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال تحسين بيئة العمل للمرأة ورقمنة الخدمات العامة. ولجعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة لتنمية القطاع الخاص، أشار الخبراء إلى أن هناك حاجة إلى إصلاحات لتعزيز المنافسة وتشجيع الاستثمار من خلال تخفيف قيود الملكية الأجنبية على الشركات. كما سيكون من المرغوب فيه تعزيز تخصيص الأراضي العامة لأغراض التنمية التجارية بشروط إيجار أطول.

الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيد فاتورة أجور القطاع العام والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة مع استبدالها بدعم الدخل المستهدف للأسر محدودة الدخل

تغير المناخ

وأشار خبراء الصندوق إلى أهمية مواصلة دولة الكويت تطوير وتنفيذ خطط التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وأشاروا إلى خطة التكيف الوطنية لدولة الكويت 2019-2030 التي وضعت تدابير لمعالجة آثار موجات الحرارة الشديدة على الصحة والإنتاجية.

ولا تزال خطة التكيف هذه بحاجة إلى أن تترجم إلى مشاريع استثمارية، والتي بدورها ينبغي تنفيذها بعد موافقة مجلس الأمة. وللتخفيف من تغير المناخ العالمي، التزمت دولة الكويت بموجب اتفاقية باريس بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بنسبة 7.4% بحلول عام 2035. وبالنظر إلى المستقبل، فإنها تخطط أيضًا للوصول إلى صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري صفرية في قطاع النفط بحلول 2050، وعلى نطاق الاقتصاد بحلول عام 2060.

ولتحقيق أهداف الانبعاثات هذه، تحتاج دولة الكويت إلى الانتهاء من تطوير خطة التخفيف الخاصة بها، والتي ينبغي أن تشمل الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الكربوني مع استبدالها بدعم الدخل المستهدف للأسر محدودة الدخل، وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية القائمة على توليد الكهرباء.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة لمخاطر متزايدة على المالية العامة

قال صندوق النقد الدولي إنه في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادية غالباً ما ينتهي المآل بإيرادات الموازنة ونفقاتها بعيدا عن خطط الحكومة. فتقلب النمو وارتفاع إعانات الدعم الشاملة والمؤسسات المملوكة للدولة التي تسجل خسائر كلها عوامل تُعَرِّضُ الكثير من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان لهذه المخاطر على المالية العامة.

ارتفاع أسعار الفائدة والضغط على المالية العامة

وأضاف أن هذه العوامل تقترن بالتطورات الخارجية المعاكسة كالزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة والارتفاعات الكبيرة في أسعار الغذاء والوقود لتفرض ضغوطا على الموارد العامة في كثير من البلدان. وأضاف المنطقة المعرضة للمخاطر على المالية العامة بشكل خاص هي تلك التي تضم الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ما عدا بلدان الخليج مرتفعة الدخل. وفي الواقع، فإن المخاطر الصغيرة على المالية العامة تحدث في البلدان كل عام. والأهم من ذلك أن الصدمات الأكبر التي تؤدي إلى ارتفاع الدين بمتوسط نسبته 12% من

إجمالي الناتج المحلي تحدث مرة كل ثماني سنوات في المتوسط. ورغم تواتر هذه الأحداث، فهي غالباً ما تباغت صناع السياسات على حين غرة، ويضطرون بسبب هذه الصدمات إلى إجراء تخفيضات مخصصة الغرض في الإنفاق على التنمية وأولويات أخرى. ويحد هذا الأمر أيضا من قدرة بلدان كثيرة على استخدام سياسة المالية العامة في تمهيد أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي، وذلك تحديداً عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها.

مصادر المخاطر المالية

ثمة عوامل متعددة وراء تعرض المنطقة لمخاطر مرتفعة نسبياً على المالية العامة.

أولاً، النمو الاقتصادي متقلب أكثر منه في المناطق الأخرى من العالم. والاعتماد الزائد على إيرادات الموارد بين البلدان المصدرة للهيدروكربونات مثل: الجزائر والعراق وليبيا، وانتشار الدعم الشامل على الغذاء والطاقة في المنطقة عرضا الموازنات كذلك للتقلبات في أسعار السلع الأولية.

وثانياً، ملكية الدولة لشركات غير مالية وبنوك في هذه البلدان قد تنتج عنها التزامات ضخمة على الحكومة، تُعرف بالالتزامات الاحتمالية، والتي يمكن أن يحل أجل استحقاقها في حالة وقوع أحداث سلبية. وعلى سبيل المثال، قد تواجه شركة عامة لمرافق الكهرباء أو المياه خسائر تشغيل كبيرة مما يقتضي حصولها على مساعدة مالية من الحكومة لتتمكن من الاستمرار في تقديم خدماتها.

ضعف الشركات المملوكة للدولة

ولفت صندوق النقد الدولي إلى أن العديد من المؤسسات المملوكة للدولة في المنطقة تعاني

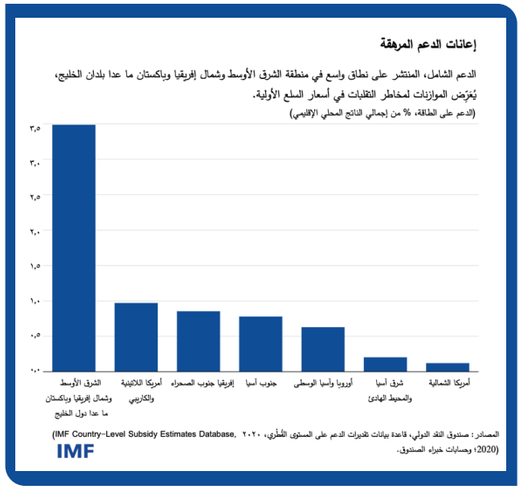

من الضعف المالي، وهو ما يقتضي ضخ نقدي منتظم من الحكومة. ويعود ذلك على الأغلب إلى دورها في القيام بأنشطة شبه مالية مثل بيع السلع والخدمات بسعر أقل من أسعار السوق أو توفير وظائف بدلا من إدارتها على أساس تجاري سليم. وقد تنشأ أيضاً الالتزامات الاحتمالية عن علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، بعض عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تتطلب من الحكومة تعويض الشريك من القطاع الخاص إذا كانت الحصيلة أقل من المتوقع، كما في مشروعات إنشاء الطرق برسوم مرور.

وثالثاً، الموارد العامة للمنطقة معرضة للأحداث المتطرفة النادرة والتي يمكن أن تكون عواقبها وخيمة على المالية العامة. فعلى سبيل المثال، الكوارث الطبيعية والمناخية مثل الفيضانات المدمرة التي اجتاحت باكستان في عام 2022 أو موجات الجفاف الشديد في شمال إفريقيا أو الصراعات الاجتماعية وعدم الاستقرار يمكنها أن تعرقل الأنشطة الاقتصادية وتدمر البنية التحتية، كما أنها تؤدي إلى نشوء احتياجات إضافية للإنفاق وتضعف

القدرات المؤسسية وتتسبب في نزوح السكان. فالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وحدها تبلغ ما يقرب من ملياري دولار سنوياً.

السياسات الاقتصادية في حالة المخاطر المالية

على هذه الخلفية، تعمل الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة على تقوية قدراتها في مجال تحليل المخاطر على المالية العامة وإدارتها. فقد أنشأت بعض الحكومات، على سبيل المثال، وحدات متخصصة للمالية الكلية وأعدت كشوفا بالمخاطر على المالية العامة (مصر) أو حققت تقدما في استكشاف المخاطر على المالية العامة (الأردن)، أو في مراقبة المؤسسات المملوكة للدولة (تونس) وتنفيذ تدابير لتخفيف آثار المخاطر (العراق).

وأكد صندوق النقد الدولي أنه مع ذلك، لا تزال الحكومات بحاجة إلى اتخاذ خطوات من أجل تعزيز عملية جمع بيانات عن المخاطر على المالية العامة وتحسين القدرة على تحديدها وتحليلها وإدارتها.

فأولاً، هناك حاجة ملحة بوجه خاص إلى معالجة فجوات البيانات من خلال الجمع المنتظم للمعلومات المالية عن المؤسسات المملوكة للدولة وكذلك عن الضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمصادر الأخرى للالتزامات الاحتمالية ليتسنى في ضوئها إعداد تقييم للمخاطر على المالية العامة يتسم بالشفافية. وما أن يتم جمع البيانات الكافية، يمكن تطبيق أساليب إعداد النماذج مثل اختبارات قياس القدرة على تحمل الضغوط على المالية العامة من أجل الوصول لفهم أعمق للمخاطر على المالية العامة واحتمالية حدوثها وتأثيرها الممكن.

وثانياً، ينبغي للحكومات أن تنظر في اتخاذ تدابير لتخفيف آثار المخاطر، وتنطوي على الجمع بين الضوابط المباشرة، مثل وضع حدود عليا مُعايرة

بشكل سليم لإصدار الضمانات الحكومية، والتدابير غير المباشرة من أجل تثبيط الأنشطة الخطرة، مثل فرض رسوم على المنتفعين من الضمانات.

وثالثاً، يمكن أن تواصل الحكومات تعزيز صلابتها في مواجهة الصدمات من خلال بناء احتياطيات مالية وقائية لتغطية النفقات غير المتوقعة، ووضع أطر للمالية العامة متوسطة الأجل باستخدام ركائز مُعَرَّفة بوضوح للدين والعجز. ويتيح صندوق النقد الدولي مجموعة من الأدوات والمشروعات لتنمية القدرات لمساندة السلطات الوطنية في تقوية قدرتها على تحليل المخاطر على المالية العامة وإدارتها.

يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تساعد في معالجة المخاطر المالية

وأكد الصندوق أنه يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تساعد في معالجة المخاطر على المالية العامة من منبعها. فعلى سبيل المثال، يمكن للأطر الاقتصادية الكلية الأكثر صلابة أن تقلل من تقلبات النمو. وكذلك يمكن لإصلاحات الحوكمة وعمليات بيع الأصول أن تكبح الالتزامات الاحتمالية أو تقلل فرص تحققها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين عمليات إعداد الموازنة يقلل من احتمالية حدوث المفاجآت غير المتوقعة.

ونظراً لتنوع أوجه عدم اليقين، لا يمكن تفادي المخاطر على المالية العامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كامل. غير أن تحسين الوعي بها وتقوية إدارة المخاطر على المالية العامة سيقللان من المفاجآت التي يمكن أن تواجه الموازنة ويضعان أساسا صلبا لسياسات التنمية على المدى الطويل.

نمو الاقتصاد المصري يتعرض للعديد من الضغوط وسط استمرار ضعف الجنيه

كشف التقرير الاقتصادي ربع السنوي الصادر عن بنك الكويت الوطني أن الاقتصاد المصري تعرض لعدد من الضغوط المتواصلة منذ بداية عام 2023 حتى الآن، بعد أن وافق صندوق النقد الدولي على منح مصر قرضاً بقيمة 3 مليارات دولار في ديسمبر 2022، ومنذ ذلك الحين يشهد سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري ثباتاً في حدود 30.9 جنيه مصري مقابل الدولار الأمريكي، في حين يتسع الفارق بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء بفارق كبير يفوق 20% تقريباً، من جهة أخرى، بينما تعطلت صفقات بيع بعض الأصول الحكومية والمملوكة لجهات عامة وسيادية في ظل صعوبات تتعلق بتقييم الأصول وعوامل أخرى محيطة بصفقات البيع. وقد أدت تلك التطورات إلى قيام صندوق النقد الدولي بتعليق مراجعته الأولى للبرنامج (التي كان من المقرر إجراؤها في مارس). وتواجه الحكومة إطاراً زمنياً ضيقاً لتلبية المتطلبات الرئيسية لصندوق النقد الدولي وتنفيذ صفقات بقيمة مليارات دولار قبل نهاية يونيو 2023.

تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.9% بنهاية العام الماضي وتوقع مزيد من التراجع خلال الأرباع اللاحقة مع استمرار الضغوط المستمرة المتعلقة بالجنيه المصري وتزايد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة

وحال استقرار سعر صرف الجنيه المصري دون ارتفاع التضخم بمعدلات حادة، إلا أن ضوابط الاستيراد المرتبطة بذلك الوضع (انخفضت الواردات غير النفطية بنسبة 12% على أساس سنوي في النصف الأول من العام المالي 2022 /2023) أدت إلى عودة السلع للتراكم مرة أخرى في الموانئ المصرية وأثرت على النمو. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن خفض قيمة الجنيه المصري مرة أخرى لن يحدث إلا بالتزامن مع وعود قوية بتوفير حصيلة من الدولار الأمريكي أو تسارع وتيرة بيع الأصول، الأمر الذي سيساهم في تعزيز الاحتياطيات. ومع تراكم هذه الضغوط، سيتباطأ النمو الاقتصادي خلال الأرباع القادمة، وإن كان سيظل مرتفع إلى حد ما عند مستوى يتراوح بين 3-4% وسوف يظل بعيداً عن الركود. ومن المتوقع أن ينتعش الاقتصاد في السنة المالية 2025/2024 بفضل تحسن تنافسية الجنيه المصري وخفض معدلات الفائدة وتراجع التضخم.

تباطؤ النمو الاقتصادي مع تسارع وتيرة التضخم

تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في الربع الثاني من السنة المالية 2023/2022 (أكتوبر- ديسمبر) إلى 3.9% على أساس سنوي (مقابل 4.4% في الربع السابق و8.3% في الربع الثاني من السنة المالية 2022/2021 مع تعرض النشاط الاقتصادي لضغوط شديدة بسبب نقص السلع والخدمات الرئيسية، وتسارع التضخم وتزايد تكاليف الاقتراض. وأدت هذه العوامل إلى تقلص القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي تراجع معدلات الاستهلاك الخاص، فضلاً عن تراجع الاستثمار التجاري. ومنذ بداية العام (من يناير إلى أبريل)، بلغ متوسط مؤشر نشاط مديري المشتريات 46.6 بانخفاض هامشي مقابل 46.8 في الفترة الممتدة ما بين شهري أكتوبر - ديسمبر 2022. وقد تضمنت قراءات تبلغ نحو 44 لبعض المكونات الفرعية مثل الناتج الحالي والطلبات الجديدة، ذلك على الرغم من أن معدلات التوظيف ظلت أفضل. ونتيجة لذلك، نتوقع أن تكون وتيرة النمو أضعف قليلاً مقارنة بالنصف الثاني من السنة المالية 2023/2022 في حدود 3 - 3.5% حيث تشمل هذه الفترة انخفاض سعر الجنيه بنسبة 19% في يناير، وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي إلى مستويات غير مسبوقة مقابل الدولار، وارتفاع معدلات التضخم بمستويات وصلت في المتوسط إلى 31% (يناير-أبريل)، وتشديد السياسة النقدية بوتيرة أكثر صرامة، مع ارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 5% في الفترة الممتدة من ديسمبر إلى مارس.

الرسم البياني 1:نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر

(%، على أساس سنوي)

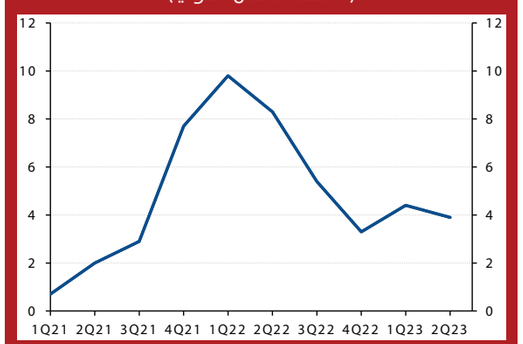

المصدر: البنك المركزي المصري، تقديرات بنك الكويت الوطني

تراجع معدلات التضخم هامشياً في أبريل، بينما يبقى قريباً من أعلى مستوياته المسجلة في ستة أعوام عند 33%

وبالنظر إلى السنة المالية 2024/2023، نتوقع أن يظل النمو واقعاً تحت الضغوط في ظل تباطؤ الإصلاحات ومع إمكانية اتجاه السلطات لمواصلة الضغط على الواردات والسحب من الاحتياطي للدفاع عن العملة وكسب الوقت. إلا انه على الرغم من ذلك، هناك فرص هائلة يمكن اقتناصها لإحداث تغييرات في السياسات الرئيسية بعد الانتخابات المقرر عقدها في عام 2024.

وتتمثل الإجراءات المطلوب تنفيذها (وفقاً لاتفاقية صندوق النقد الدولي) التحول إلى نظام سعر صرف مرن بصورة دائمة، وبيع الأصول الحكومية / شبه الحكومية، وإجراء الإصلاحات المالية اللازمة لإبقاء العجز المتزايد تحت السيطرة.

أما على صعيد سوق العمل، تحسن معدل البطالة هامشياً إلى 7.1% في الربع الثالث من السنة المالية 2023/2022 مقابل 7.2% في الربع الثاني من نفس العام، لتسجل أدنى معدلات البطالة على الإطلاق.

ويعزى الانخفاض الهامشي الذي شهدته البطالة في الربع الثالث من العام إلى تزايد الوظائف بنحو 241 ألف وظيفة وانخفاض معدل البطالة بمقدار 14 ألف، ليرتفع بذلك إجمالي القوى العاملة بمعدل صافي بلغ 227 ألف. ونتوقع ارتفاع معدل البطالة بشكل مطرد في الربع الرابع من السنة المالية 2023/2022 في ظل تأثير تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي على سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر ضبط أوضاع المالية العامة في الأرباع القادمة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى

الرسم البياني 2: مؤشر مديري المشتريات في مصر
(مؤشر)

المصدر: IHS Markit

انخفاض الاستثمار العام في المشاريع الكبرى، على معدلات التوظيف.

تكاليف الاستيراد وخدمة الدين تضغط على الوضع المالي

أدى مزيج من العوامل تتضمن انخفاض قيمة الجنيه المصري، وارتفاع أسعار الفائدة، وتزايد معدلات التضخم العالمي إلى إضافة المزيد من الضغوط على الوضع المالي. حيث زاد العجز المالي بمعدل تراكمي بلغت نسبته 36% على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية 2023/2022 ليصل إلى 501 مليار جنيه مصري في ظل نمو النفقات (+ 24%) بمعدل تخطى نمو الإيرادات (+18%).

ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة مشتريات السلع والخدمات الحكومية وارتفاع نفقات الدعم والمزايا الاجتماعية، نتيجة لمزيج من العوامل التي تضمنت انخفاض قيمة الجنيه المصري، وزيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية، وبدء تنفيذ البرامج الاجتماعية للحد من تأثير ارتفاع

الرسم البياني 3: الميزانية العامة في مصر
(بالمليار جنيه)

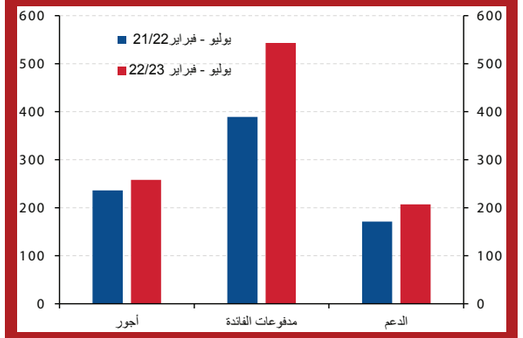

المصدر: IHS Markit

التضخم على الفئات ذات الدخل المحدود.

كما كان ارتفاع معدلات الفائدة في السنة المالية 2023/2022 من أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في زيادة خدمة الدين بنسبة 40% على أساس سنوي، والتي تصل الآن إلى نحو 42% من إجمالي النفقات. وبلغ العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 5.1% مقابل 4.6% خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

ومن المتوقع أن يتسع العجز بشكل أكبر في السنة المالية 2023/2022 بأكملها وذلك نظراً لأنه يتضمن زيادة أخرى في سعر الفائدة بنسبة 2% تم إقرارها في مارس 2023 واستمرار ارتفاع التكاليف.

ونتوقع أن يصل العجز إلى 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2023/2022 مقابل 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/2021. وبالنسبة للسنة المالية 2024/2023، سيلعب اتجاه السياسة الاقتصادية دوراً جوهرياً في المالية العامة.

ووفقاً لسيناريو التوقعات الذي نرى تحققه على أرض الواقع (تنفيذ الإصلاحات بوتيرة أبطأ حتى

استقرار الجنيه المصري ساهم في تجنب مزيد من الضغوط التي تعزز ارتفاع التضخم في المدى القريب

عام 2024) ثم نرى ضغوطاً محدودة على الجبهة المالية في ظل توقع ثبات أسعار الفائدة دون تغيير أو عدم تغييرها بشدة، وبالمثل ينطبق ذلك على الجنيه المصري.

ميزان المدفوعات يتحسن لكن استحقاق الديون الخارجية يزيد المخاطر

تشير النتائج الصادرة مؤخراً عن تحسن ميزان المدفوعات بصورة ملحوظة، إذ تقلص عجز الحساب الجاري إلى 1.7 مليار دولار فقط بالنصف الأول من السنة المالية 2023/2022، مقابل 7.8 مليار دولار بالنصف الأول من السنة المالية 2022/2021.

ويعزى ذلك إلى تقلص الواردات غير النفطية بنسبة 12% لتصل إلى 37 مليار دولار والانتعاش القوي الذي شهدته عائدات السياحة بنسبة 26% لتصل إلى 7.3 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى تراجع تحويلات العاملين بنسبة 20% على أساس سنوي إلى 11.9 مليار دولار مقابل 15.5 مليار دولار. ونتوقع الآن أن يتقلص العجز في السنة المالية 2023/2022 إلى 6-7 مليار دولار (نحو 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بتوقعاتنا السابقة البالغة 11 مليار دولار.

وسوف تساهم تلك التطورات الخارجية الإيجابية في تقليل احتياجات التمويل الخارجي لمصر، إذا استمرت حتى السنة المالية 2024/2023. إلا أنه بغض النظر عن عجز الحساب الجاري، فإن آجال

الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في مايو بما يتسق مع عدم تحرك سعر الصرف

استحقاق الديون الخارجية كبيرة (16 مليار دولار) وتظل من أبرز التحديات التي ستواجه الاقتصاد المصري العام المقبل.

ومع مساهمة توقف صفقات الخصخصة وانعكاس ذلك على تأخير تحصيل عائدات جديدة بالعملات الأجنبية، نتوقع تراجع الاحتياطيات على مدار العام. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من أن ضعف الجنيه المصري ما يزال متوقعاً وقد يحدث على نطاق واسع، يبدو من المنطقي الآن أن العملة لن تشهد تصحيحاً شديداً حتى تتوافر ضمانات أوضح بشأن تنفيذ برنامج الخصخصة وبالتالي توفير حصيلة من الدولار الأمريكي.

تثبيت سعر الفائدة في ظل تراجع معدلات التضخم

قفز معدل التضخم منذ بداية العام بسبب تأثير نقص السلع وخفض قيمة الجنيه المصري في يناير. وبلغ متوسط التضخم 30.8% على أساس سنوي خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير ومارس مقابل 18.8% في الفترة الممتدة ما بين أكتوبر وديسمبر، مرتفعاً إلى أعلى مستوياته المسجلة في ست سنوات وصولاً إلى 32.7% في مارس 2023. إلا أن التضخم تراجع هامشياً في أبريل إلى 30.5%، بدعم من ثبات سعر الصرف حيث لم تشهد العملة، مزيد من التحركات أو خفض الدعوم.

ومن هذا المنطلق، نتوقع أن تعتمد بيانات التضخم خلال الأشهر القادمة بشكل كبير على الإجراءات

الرسم البياني 4: سعر الصرف

(جنيه مقابل الدولار)

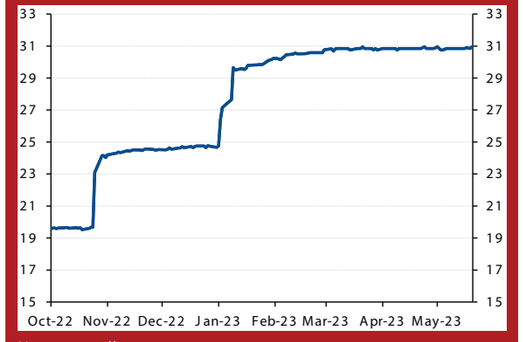

المصدر: Haver

الحكومية. فعلى سبيل المثال، نتوقع أن يتراوح التضخم في حدود 29-31% خلال الأشهر المقبلة بشرط ألا تشهد السياسات تغيرات كبرى. إلا انه إذا قررت السلطات إعادة الالتزام بسعر صرف مرن، فقد يرتفع التضخم في وقت لاحق من العام الحالي.

وفي سياق استجابته لارتفاع معدلات التضخم خلال الربع السابق، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس في 30 مارس ليرتفع بذلك سعر الخصم إلى 18.75% مقابل 8.75% في العام السابق. كما ارتفعت عائدات أذون الخزانة بالعملة المحلية حتى الآن بمقدار 200 نقطة أساس منذ يناير، لتصل إلى 22.5% للسندات لأجل عام واحد. إلا انه مع بدء تراجع معدلات التضخم، أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغيير في اجتماعه المنعقد بتاريخ 18 مايو.

نمو الائتمان وسط ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الجنيه المصري

على صعيد الائتمان المصرفي، نما إجمالي ائتمان العملاء في المتوسط بنسبة 3.2%

الرسم البياني 5: التضخم وأسعار الفائدة

(%)

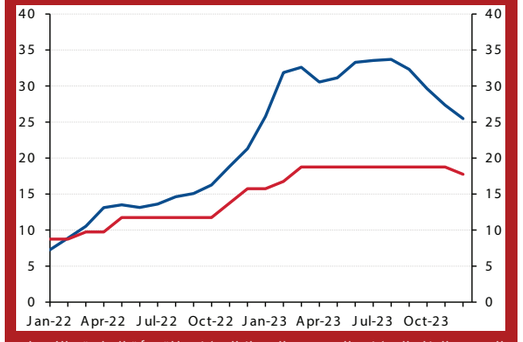

المصدر: البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

على أساس شهري خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2022 إلى يناير 2023، متخطياً نسبة 2.8% المسجلة في الفترة الممتدة ما بين شهري أغسطس وأكتوبر 2022.

أما على صعيد الأداء السنوي، فقد ارتفع بنسبة 36% في يناير. ونما ائتمان القطاع الخاص بالعملة المحلية (الشركات والشخصي) بنسبة 1.3% على أساس شهري في المتوسط خلال الفترة الممتدة من نوفمبر إلى يناير وبنسبة 1.8% في يناير وحده، فيما يعد أعلى مستوى يتم تسجيله منذ يونيو 2022. من جهة أخرى، نما الائتمان الحكومي بالعملة المحلية بنسبة 0.5% فقط خلال فترة التقييم مقابل 0.4% في الفترة السابقة وانكمش بنسبة 8.0% على أساس شهري في يناير. ويعكس هذا التباطؤ الواضح الذي شهده القطاع الحكومي إلى حد ما نهج الحكومة تجاه الحد من الاستثمارات العامة.

وهناك عامل رئيسي آخر دفع النمو القوي للائتمان يتمثل في تعديل قيمة الجنيه المصري الذي حدث في يناير مما أدى إلى زيادة الائتمان

توقف خطوات الإصلاحات مؤقتاً، إلا إنها ما زالت من الأمور الجوهرية لمعالجة فجوة التمويل الخارجي، وتعزيز النمو الاقتصادي، واستقرار الجنيه المصري على المدى الطويل

الحكومي بالعملة الأجنبية بنسبة 24.7% على أساس شهري في يناير وبنسبة 23.0% على أساس شهري للقطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن الائتمان بالعملات الأجنبية يشكل 28% من إجمالي النشاط الائتماني كما في يناير 2023.

وبالنسبة للفترة الممتدة من فبراير إلى أبريل، نتوقع أن يستمر النمو القوي لائتمان قطاع الشركات، وذلك نظراً لأن ارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة احتياجات الشركات لرأس المال العامل. إلا إننا نتوقع أن نشهد تباطؤاً في نمو الائتمان على أساس شهري وذلك في ظل ثبات قيمة الجنيه المصري ووصول التضخم إلى ذروته.

وفي ذات الوقت، نمت الودائع بنسبة 3.4% على أساس شهري في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 2022 ويناير 2023 مقابل 2.9% في الفترة السابقة. أما على أساس سنوي، بلغ معدل النمو 38% في يناير. ويعزى معظم النمو الذي شهدته الودائع مؤخراً إلى إعادة تقييم سعر صرف العملات الأجنبية، إذ نمت الودائع الحكومية بالعملة الأجنبية في المتوسط بنسبة 14.4% على أساس شهري، في حين نمت الودائع بالعملة المحلية في المتوسط بنسبة 9.1% على أساس شهري. ونمت الودائع الحكومية بالعملة المحلية في المتوسط بنسبة 4.2% على أساس شهري، في حين نمت الودائع الخاصة في المتوسط بنسبة 1.4%.

صندوق النقد الدولي:

البنوك المركزية يمكنها الاستمرار في مكافحة التضخم مع تجنب الاضطرابات المالية

قال صندوق النقد الدولي في دراسة نشرها على مدونته أن الأحداث الأخيرة أظهرت أن البنوك المركزية وصناع السياسات قادرون على التعامل مع الضغوط النقدية الكبيرة دون كسر موقفهم بشأن احتواء التضخم. وتمكن المنظمون والبنوك المركزية من منع انهيار بنك وادي السيليكون، والبنوك الإقليمية الأخرى في الولايات المتحدة، وحتى كريدي سويس في سويسرا من الامتداد دون التراجع على الجبهة التضخمية. وبوسعنا أن نقول نفس الشيء عن استجابة بنك إنجلترا لتراجع سوق السندات استجابة لإعلان حكومة المملكة المتحدة عن خفض ضريبي مقترح في سبتمبر الماضي. ومع ذلك، وفي ظل الضغوط المالية الشديدة وارتفاع التضخم، تصبح المفاضلات بين السياسات أكثر صعوبة. وأكد صندوق النقد الدولي أنه في خضم الأزمة المالية العالمية، كانت السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار السعري والمالي تسير على قدم وساق. وفي خضم تباطؤ النشاط الاقتصادي، كان السؤال الأكثر أهمية بالنسبة لاستقرار الأسعار هو كيفية دعم الطلب الكلي لتجنب الانكماش والركود. وفيما يتعلق بالاستقرار المالي، كان الشاغل الرئيسي هو تجنب تعميق أزمة التمويل. وقد مكن التيسير النقدي القوي من السعي إلى تحقيق الهدفين في وقت واحد. لا يزال التضخم مرتفعا الآن، وقد يصطدم الهدفان. اضطرت البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد من أجل تهدئة الاقتصاد وإعادة التضخم إلى الهدف. بعد فترة طويلة من التضخم المنخفض والمستقر وأسعار الفائدة، أصبحت العديد من المؤسسات المالية حذرة من عدم التوافق بين آجال الاستحقاق والسيولة. وتفرض الزيادات السريعة في أسعار الفائدة ضغوطاً على الميزانيات العمومية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية المعرضة لها من خلال انخفاض قيم الأصول ذات الدخل الثابت وارتفاع تكاليف التمويل. وإذا تركت دون تخفيف، فقد يتعرض الاستقرار المالي العام للتهديد.

كيف ينبغي للبنوك المركزية أن تبحر في هذه المقايضة الصعبة؟ من الناحية المفاهيمية، أود أن أقترح التمييز بين الحالات التي تظل فيها الضغوط المالية معتدلة والحالات التي تحدث فيها ضغوط مالية شديدة أو أزمة مالية كبيرة.

التعامل مع الضغوط المالية المعتدلة

وأوضح الصندوق أن الأحداث السابقة تسببت من تشديد السياسة النقدية في كثير من الأحيان في حدوث ضغوط مالية. وإذا ظلت هذه الضغوط معتدلة، فإن تحقيق هدفي استقرار الأسعار والاستقرار المالي لن يكون بهذه الصعوبة. وينتشر رفع أسعار الفائدة الرسمية في الاقتصاد الحقيقي، على سبيل المثال، من خلال رفع تكاليف الاقتراض بالنسبة للأسر والشركات. وإذا أدت هذه الضغوط المالية المعتدلة إلى ضعف غير متوقع في الطلب الكلي، فيمكن الإبقاء على الناتج والتضخم على نفس المسار تقريبا من خلال تعديل مسار سعر الفائدة الأساسي. وقد اتبعت البنوك المركزية هذا النهج في الماضي. الاحتياطي الفيدرالي، على سبيل المثال، انتظر لرفع أسعار الفائدة عندما تلوح أزمة الائتمان في أوائل تسعينيات القرن العشرين، على الرغم من أن التضخم كان أعلى بكثير من المستويات المرغوبة.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل احتواء الضغوط المالية، يمكن استخدام أدوات أخرى غير أسعار الفائدة الأساسية. فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الدعم من خلال إقراض بنك الاحتياطي الفيدرالي أو القروض الطارئة من خلال مرفق السيولة في حالات الطوارئ، مع تخفيف أدوات السياسة الاحترازية الكلية (إن وجدت). ومن حيث المبدأ، عندما يكون ارتفاع الضغوط المالية معتدلا، ينبغي أن يكون كافيا لاستخدام أدوات الاستقرار المالي القياسية نسبيا دون الحاجة إلى دعم مالي إضافي، ويمكن أن تركز السياسة النقدية على التضخم.

التحديات المرتبطة بالضغوط المالية الشديدة

وأكد صندوق النقد الدولي أنه حتى عندما يبدو أن الضغوط المالية قد تم احتواؤها في المستقبل المنظور، فإن بعض التطورات قد تشكل حلقة تغذية مرتدة سلبية غير خطية يمكن أن تتصاعد بسرعة إلى أزمة مالية شاملة. في حالات فشل البنوك الأخيرة، أدت التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تسريع هذه العملية.

مثل هذا الوضع يشكل تحديا صعبا للغاية للبنوك المركزية. ومن خلال السياسة النقدية المتشددة، يتعين على صناع السياسات أن يستجيبوا بقوة وفي الوقت المناسب. ويشمل ذلك أشكالا مختلفة من دعم السيولة، وشراء الأصول، وفي بعض الحالات، ضخ رأس المال المباشر. وهذه التدخلات، إذا كانت قوية بالقدر الكافي، توفر مجالا للسياسة النقدية لكي تظل مركزة على التضخم.

والأهم من ذلك أن الاستجابة اللازمة لمنع حدوث أزمة قد تتجاوز ما يستطيع البنك المركزي القيام به بمفرده. وفي حين تستطيع البنوك المركزية أن تقدم دعما واسعا للسيولة للمصارف القادرة على سداد ديونها، فإنها لا تملك الوسائل اللازمة للتعامل مع الشركات المعسرة والمقترضين. هذه قضية يجب على الحكومة معالجتها. وتصبح الحاجة إلى التدخل المالي النشط أكثر إلحاحاً مع اشتداد الضغوط المالية وازدياد خطر الإعسار، مما يتطلب في كثير من الأحيان إنفاق موارد ضريبية كبيرة.

والحالة الأخيرة في كوريا الجنوبية توضح ذلك. في سبتمبر من العام الماضي، عندما تعطلت سوق التمويل قصير الأجل بشكل حاد بسبب تخلف مطور عقاري عن السداد، استجابت الحكومة الكورية بتدابير دعم السوق، في حين قدم بنك كوريا دعما واسع النطاق للسيولة. سمحت هذه الاستجابات للبنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الأساسية لتحقيق أهداف التضخم.

ولفت صندوق النقد الدولي إلى أنه عندما تفتقر الحكومات إلى الحيز المالي أو الدعم السياسي لتوفير التمويل، يمكن أن تحفز المخاوف المتعلقة بإدارة المخاطر البنوك المركزية على تعديل وظائف الاستجابة للسياسة النقدية لحل الضغوط المالية. وعلى وجه التحديد، ستكون هناك حاجة إلى رفع أسعار الفائدة بشكل أكثر حذرا للتخفيف من مخاطر رد فعل سلبي غير خطي محتمل من جانب النظام المالي. وفي ظل هذه الظروف، قد تحتاج البنوك المركزية إلى الحفاظ على التزامها باستقرار الأسعار، مع السماح بتأخير طفيف في العودة إلى هدف التضخم. وتتحرك الشكوك حول انكشافات الميزانية العمومية، والروابط المالية، واستجابات السوق ذاتية التنفيذ لتحركات السياسة في نفس الاتجاه.

وتابع: بطبيعة الحال، قد يكون التواصل حول انخفاض تركيز التضخم صعبا ويمكن أن يضيف إلى الشعور بالأزمة. بالإضافة إلى ذلك، قد تتخلف البنوك المركزية كثيرا في معالجة التضخم أو تصبح تحت رحمة «السيطرة النقدية». لذلك، يصبح التواصل حول مثل هذا التحول في وظيفة رد الفعل عقبة كبيرة، خاصة عندما لا يزال التضخم شديدا. ويتلخص مسار العمل المفضل في الاعتماد على السياسة النقدية أو إعادة الدعم المالي.

وأشار الصندوق إلى أنه في البلدان التي لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية فيها والأوضاع المالية سيئة، تكون خيارات السياسات أكثر محدودية. وهم أكثر عرضة لهروب المودعين على نطاق واسع مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الصرف وارتفاع التضخم. ويجوز للسلطات، حيثما كان ذلك متاحا، أن تستدعي وتنفذ تدابير تتطلب موارد كبيرة (تدخلات في النقد الأجنبي وضخ رأس المال)، ولكن في الأزمات الوشيكة، قد تضطر إلى الاعتماد على أدوات إدارة رأس المال، على الرغم من الآثار السلبية المحتملة على السمعة. ويمكن زيادة تضييق خيارات السياسة العامة بسبب مخاوف المستثمرين بشأن مواطن الضعف في القطاع المالي.

إذا كانت الأزمة المالية خطيرة

وأوضح صندوق النقد الدولي أنه إذا تدهورت الأوضاع المالية إلى أزمة نظامية وكان من المتوقع حدوث ركود حاد، فمن الواضح أن البنوك المركزية سترغب في إعطاء الأولوية لاستعادة الاستقرار المالي. يمكن للبنك المركزي أن يخفف السياسة النقدية، وإذا ظل التضخم مرتفعا، فقد يشير إلى قدر أكبر من المرونة من حيث المدة التي سيعود فيها التضخم إلى المستوى المستهدف. في الممارسة العملية، إذا تحققت الأزمة، سيكون هناك ضغط هبوطي كبير على التضخم، مما يؤدي إلى مواءمة أهداف السياسة النقدية والسياسة النقدية مرة أخرى.

ومع ذلك، فإن اقتصادات الأسواق الصاعدة، التي تتسم أطر سياساتها الكلية بأنها أكثر هشاشة، ستضطر إلى مواجهة التحديات الصعبة للغاية التي يفرضها هروب رأس المال ودوامة انخفاض قيمة العملة والتضخم. وسيتعين على البنوك المركزية في هذه البلدان أن تظل منتبهة للحاجة إلى الحفاظ على نقاط ارتكاز اسمية، مما سيحد من نطاق التخفيف، وبينما يمكنها اتخاذ بعض التدابير من تلقاء نفسها (مثل تدابير إدارة تدفقات رأس المال)، فإن شبكات الأمان الدولية ضرورية للتخفيف من مخاطر حدوث أزمة طويلة الأمد ومتفاقمة.

دعم المؤسسات غير المصرفية

أكد صندوق النقد الدولي أن الأهمية المتزايدة للمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار تشكل تحديا مهما. بشكل عام، توفر البنوك المركزية السيولة من خلال النظام المصرفي، لكن هذه السيولة قد لا تصل إلى غير البنوك. وفي كثير من الحالات، تنخفض نسب كفاية رأس المال لدى المؤسسات غير المصرفية وتتساهل في اللوائح التنظيمية والإشراف التحوطي، لذا فإن المجال المتاح للبنوك المركزية لاحتواء المخاطر الأخلاقية في المقام الأول ضئيل.

ومع ذلك، خلال فترات الضغوط المالية المرتفعة أو الشديدة، قد تحتاج البنوك المركزية إلى توفير السيولة لغير البنوك، كما فعلت خلال الأزمة المالية العالمية والوباء. ومع ذلك، يجب أن تكون العقبات التي تحول دون إقراض غير البنوك أعلى من البنوك. ويرجع ذلك إلى أن المخاطر التي تهدد الميزانيات العمومية للبنوك المركزية معرضة لخطر أكبر، الأمر الذي من شأنه أن يخلق الحوافز التي قد تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي في المستقبل.

واختتم صندوق النقد الدولي تحليله بأنه في الممارسة العملية فإن الخطوط الفاصلة بين السيناريوهات المختلفة غير واضحة. وإن الشكوك المحيطة بصحة النظام المالي ومرونته في مواجهة تشديد السياسة النقدية ستؤدي حتما إلى تعقيد عملية صنع القرار في البنوك المركزية. ومع ذلك، من خلال تصنيفنا، تشير الأحداث الأخيرة في سويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى أن استجابة السلطات القوية للضغوط المالية المرتفعة ساعدت في الحد من عدم الاستقرار المالي ومكنت البنوك المركزية من الحفاظ على موقفها المتمثل في احتواء التضخم.

سجلت رابع أدنى مستوى فصلي خلال 5 أعوام

767 مليون دينار قيمة التداولات العقارية بالكويت في الربع الثاني 2023

قال بيت التمويل الكويتي «بيتك» في تقريره عن سوق العقار المحلي إن قيمة التداولات العقارية خلال الربع الثاني من عام 2023 إلى حوالي 767 مليون دينار أي رابع أدنى مستوى ربع سنوي خلال خمسة أعوام، ويأتي بعد مستواها الاستثنائي المنخفض في الثلاثة أرباع الاولى من عام 2020 خلال أزمة كوفيد 19، وتواصل بذلك اتجاهاً تنازلياً منذ منتصف عام 2021، فقد انخفضت بنسبة 4.4% عن قيمتها التي اقتربت من 803 مليون دينار في الربع الأول من عام 2023. مدفوعة بانخفاض ربع سنوي لقيمة تداولات السكن الخاص وتراجع قيمة تداولات العقار الاستثماري خلال الربع الثاني من عام 2023، بينما ارتفعت تداولات العقار التجاري بشكل لافت والشريط الساحلي إلى مستوى استثنائي غير مسبوق في ظل قرار وزارة المالية بتعديل رسوم التسجيل وتخفيض المستحق للتنازل عن الشاليهات.

وأشار التقرير إلى أنه قد ساهم في تراجع قيمة التداولات خلال هذا الربع العديد من العوامل منها انخفاض أيام التداول وتخفيض ساعات العمل في شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر الذي تزامن مع بداية هذا الربع وعيد الأضحى الذي اختتم به الربع الثاني من عام 2023، كما ساهمت جاذبية المدخرات وارتفاع معدلات العوائد على الودائع في توجيه السيولة المتاحة إلى الادخار، إضافة إلى توجيه بعض هذه السيولة إلى قنوات استثمارية منها شراء الأسهم أو نحو قنوات أخرى مثل الذهب الذي واصل انتعاشه خلال الربع الثاني 2023، كما أن تراجع حجم التمويل العقاري مع ارتفاع سعر الخصم ساهم في ضعف الطلب على القطاع العقاري خلال الربع الثاني 2023.

وانخفض عدد صفقات التداولات العقارية في الربع الثاني من عام 2023 ووصلت لثاني أدنى مستوى خلال خمسة أعوام مسجلة 1,061 صفقة منخفضة بنسبة 5.4% عن عددها في الربع الأول 2023 مدفوعة بانخفاض الطلب وعدد الصفقات على السكن الخاص والعقار الاستثماري في حين ارتفع الطلب على العقار التجاري ونشط بشكل لافت على الشريط الساحلي والعقار الحرفي.

وأوضح التقرير أن تداولات السكن الخاص بلغت 363 مليون دينار في الربع الثاني 2023 منخفضة بنسبة 3% عن الربع السابق له، وتراجع الطلب إلى 742 صفقة بنسبة 5.1% لنفس الفترة، فيما انخفضت تداولات العقار الاستثماري في الربع الثاني 2023 إلى 200 مليون دينار بنسبة 22% مع تراجع الطلب عليه إلى 280 صفقة بنسبة 9%، في حين زادت التداولات إلى مستويات مرتفعة في العقار التجاري الذي سجل 114 مليون دينار بزيادة ربع سنوية قدرها 19% مع ارتفاع الطلب عليه إلى 20 صفقة بنسبة 5.3% عن الربع الأول 2023.

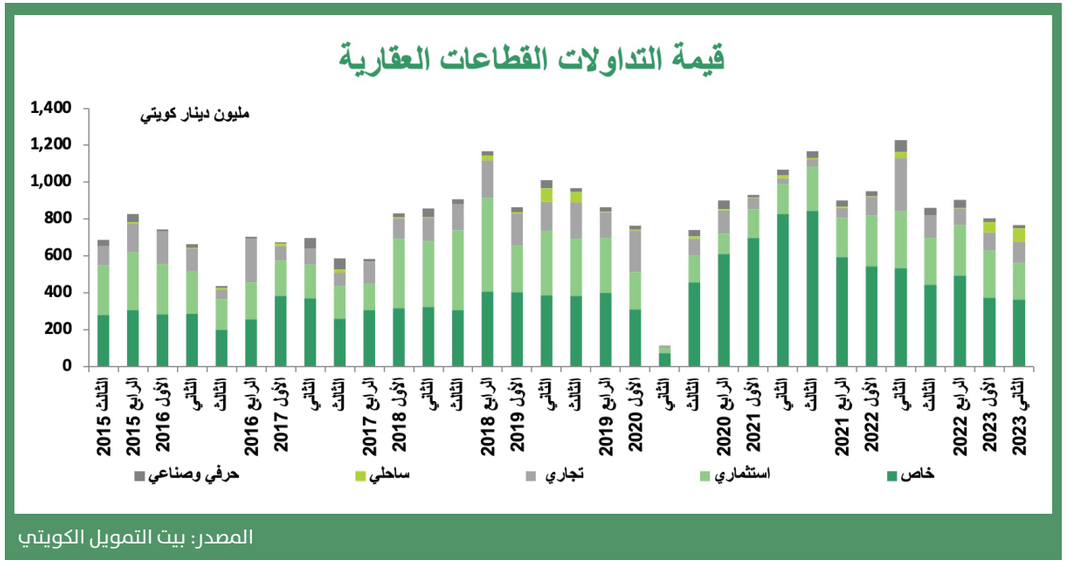

المصدر: بيت التمويل الكويتي

مستوى غير مسبوق لتداولات الشريط الساحلي في ظل تعديل رسوم التسجيل وتخفيض المستحق للتنازل عن الشاليهات

اتجاهات السوق:

أسعار السكن الخاص

أشار التقرير إلى أن أسعار السكن الخاص واصلت تراجعها بنهاية الربع الثاني 2023 منخفضة بنسبة طفيفة عن مستوياتها في الربع الأول 2023، وسجلت ثاني تراجع ربع سنوي منذ ثلاثة أعوام، بالتالي أول تراجع سنوي بنهاية الربع الثاني 2023 خلال نحو خمس سنوات بعدما سجلت نسب زيادة ملحوظة في العامين الماضيين. وتواصل مستويات الأسعار في العقار الاستثماري استقرارها دون تغير ربع سنوي، بالتالي تباطأت الزيادة السنوية في أسعار العقار الاستثماري إلى 1.6% بنهاية الربع الثاني 2023. وانخفضت الأسعار في العقار التجاري للربع الثاني على التوالي، منخفضة بشكل طفيف على أساس ربع سنوي وتباطأت زيادتها في الربع الثاني مسجلة 1.1% مقابل 7% في منتصف العام الماضي 2022.

وأوضح أن مستويات الأسعار في مناطق الشاليهات لم تسجل تغيراً مع نهاية الربع الثاني 2023 عن الربع الأول، ويلاحظ استقرار الأسعار في مناطق الشاليهات عند نفس المستوى تقريباً منذ بداية العام الماضي 2022، ولم تسجل مستويات الأسعار في مناطق الخيران وصباح الأحمد البحرية تغيراً ربع سنوي، وهي تدخل ضمن فئة العقارات المطلة على الشريط الساحلي والشاليهات في تصنيف وزارة العدل كعقارات سكن خاص، وأضحت من الأماكن المرغوبة مع سعي المشترين إلى البحث عن مساحات أكبر وأماكن أكثر ترفيهاً، واستقر متوسط سعر المتر في الشاليهات بنهاية الربع الثاني 2023 دون تغير ربع سنوي أو سنوي، ولم تسجل شاليهات منطقة بنيدر التي تعد الأعلى أسعاراً على مستوى المناطق الساحلية تغيراً ربع سنوي كذلك استقرت مستويات الأسعار في مناطق شاليهات النويصب دون تغير ربع سنوي وهي من أدنى المناطق الساحلية أسعاراً.

لافتا إلى أن أسعار أغلب المناطق السكنية قد استقرت بنهاية الربع الثاني 2023 على أساس ربع سنوي باستثناء بعضها الذي سجل تراجعاً محدوداً، ولم تشهد الأسعار تغيراً في منطقة الشويخ السكنية على أساس ربع سنوي ومازالت أعلى المناطق السكنية في العاصمة، كذلك استقرت الأسعار في منطقتي البدع والشعب دون تغير ربع سنوي، وهما أعلى مناطق محافظة حولي أسعاراً في فئة السكن الخاص.

وفي محافظة الفروانية لم تسجل الأسعار في معظم مناطق المحافظة تغيراً على أساس ربع سنوي، كما في منطقة الفروانية ومنطقة جليب الشيوخ ومعظم مناطق المحافظة، وفي مبارك الكبير لم تسجل مستويات الأسعار تغيراً ربع سنوي في الربع الثاني 2023 مدفوعة باستقرار الأسعار في مناطق المسايل والفنيطيس وأبوفطيرة التي كانت قد سجلت أعلى تراجع بين مناطق المحافظة في الربع الأول 2023. وفي محافظة الأحمدي استقرت مستويات الأسعار في أغلب المناطق منها منطقة العقيلة، ومنطقة صباح الأحمد البحرية ومنطقة الظهر في حين تراجعت في منطقة المنقف بحدود نصف في المئة عن الربع الأول 2023، وفي محافظة الجهراء استقرت مستويات الأسعار بنهاية الربعين الثاني والربع الاول 2023 في أغلب المناطق، منها منطقة العيون أعلى مناطق المحافظة أسعاراً، تليها منطقة الواحة دون تغير ربع سنوي، في حين انخفضت في منطقة القيروان بحدود 1% على أساس ربع سنوي.

19% ارتفاعاً بتداولات العقار التجاري في الربع الثاني ليصل إلى 114 مليون دينار

أسعار العقار الاستثماري

وقال التقرير أن متوسط السعر في العقار الاستثماري على مستوى المحافظات لم يشهد تغيراً ربع سنوي بنهاية الربع الثاني 2023 في حين سجل زيادة سنوية محدودة نسبتها 1.6%، واستقرت الأسعار في العقارات الاستثمارية في مناطق دسمان والمقوع وبنيد القار والرقعي وصباح السالم مقارنة بالربع الأول، فيما سجلت زيادة في منطقتي المقوع وبنيد القار بحدود 4% على أساس سنوي وفي الرقعي وصباح السالم بنحو 5%، كذلك لم تشهد منطقة الجهراء الاستثمارية تغيراً ربع سنوي فيما ارتفعت بنسبة 3.1% على أساس سنوي.

أسعار العقار التجاري

وأشار التقرير إلى أن متوسط سعر المتر التجاري على مستوى المحافظات بنهاية الربع الثاني 2023 على أساس ربع سنوي انخفض بنسبة طفيفة قدرها 0.1%، وتباطأت الزيادة السنوية مسجلة 1.1% بعدما شهدت زيادة وصلت 7% في منتصف عام 2022، كذلك استقر متوسط السعر في العقار الصناعي دون تغير على أساس ربع سنوي في حين سجل زيادة تباطأت نسبتها إلى 1.6% بنهاية الربع الثاني مقابل ارتفاع سنوي نسبته 9.2% في نهاية عام 2022، ولم يشهد متوسط السعر في الأماكن الحرفية تغيراً على أساس ربع سنوي فيما سجل زيادة سنوية

تداولات السكن الخاص شكلت 47% من الإجمالي والاستثماري 26.1%

محدودة بنسبة 0.2% بنهاية الربع الثاني 2023.

وأوضح أنه فيما يخص تطورات أسعار العقار المحلي بنهاية الربع الثاني 2023، فقد انخفض متوسط سعر المتر المربع المحسوب على أساس المناطق السكنية على مستوى دولة الكويت إلى حدود 1,071 دينار لعقار السكن الخاص، وفي العقار الاستثماري يصل متوسط سعر المتر 1,592 دينار في الاراضي الاستثمارية، ويصل في العقار التجاري متوسط السعر المحسوب على مستوى المناطق التجارية إلى 4,243 دينار للمتر المربع.

كما أوضح أن متوسط سعر المتر التمليك للشقق في العقارات الاستثمارية ذات مساحة 95 متر مربع و70 متر مربع في أغلب مناطق المحافظات لم يشهد تغيراً بنهاية الربع الثاني مسجلاً 899 دينار دون تغير عن الربع السابق له، في حين انخفض بشكل طفيف بحدود 0.3% على أساس سنوي، وبلغ متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة 1,090 دينار في نهاية الربع الثاني 2023 دون تغير ربع سنوي، واستقر في محافظة حولي عند حدود 1,012 دينار، وفي الفروانية سجل متوسط السعر 796 دينار، وفي محافظة مبارك الكبير يبلغ متوسط السعر 1,091 دينار، ويصل في الأحمدي إلى 764 دينار بنهاية الربع الثاني 2023.

متوسط القيمة الإيجارية للعقارات الاستثمارية

وبالنسبة للقيمة الإيجارية للشقق في العقارات الاستثمارية، يصل المتوسط العام 335 دينار بزيادة 2.1% على أساس ربع سنوي في حين يعد أعلى بنسبة 2.6% على أساس سنوي. وبلغ متوسط القيمة الإيجارية في العاصمة 363 دينار بزيادة 3.4% على أساس ربع سنوي وبنفس النسبة سنوي. وفي حولي تصل القيمة إلى 356 دينار أي أعلى بنسبة 3.5% على أساس سنوي، وتصل في الفروانية إلى 329 دينار بزيادة سنوية قدرها 2.3%، وفي محافظة مبارك الكبير تسجل 350 دينار بزيادة سنوية 2.9% فيما تصل في الأحمدي إلى 294 دينار مرتفعة 1.4% على أساس سنوي وفي محافظة الجهراء ارتفع المتوسط إلى 323 دينار بنهاية الربع الثاني 2023 بنسبة سنوية طفيفة قدرها 0.8%.

متوسط القيمة الإيجارية للسكن الخاص

ويصل متوسط القيمة الإيجارية للسكن الخاص في العاصمة إلى 853 دينار منخفضاً 0.9% على أساس سنوي، فيما يبلغ في محافظة حولي 774 دينار بزيادة ربع سنوية قدرها 1.3% في حين تعد منخفضة بنسبة طفيفة بلغت 0.6% على أساس سنوي، ويسجل المتوسط في محافظة الفروانية 590 دينار بانخفاض ربع سنوي نسبته 2.2% إلا أنه سجل زيادة سنوية بحدود 1.1%، فيما لم يشهد في الأحمدي تغيراً ربع سنوي مسجلاً 558 دينار، كذلك في محافظة مبارك الكبير مسجلاً 657 دينار دون تغير ربع سنوي في حين سجل زيادة طفيفة نسبتها 0.3%، في حين سجل متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الجهراء 502 دينار بنهاية الربع الثاني 2023 بانخفاض ربع سنوي طفيف نسبته 0.2% وبنفس النسبة على أساس سنوي.

أسعار الأراضي خلال الربع الثاني 2023

وأشار التقرير إلى أن متوسط سعر متر السكن الخاص في محافظة العاصمة استقر عند حدود 1,406 دينار في بنهاية الربع الثاني 2023، ويصل في الاستثماري إلى 2,367 دينار، ويزيد عن ذلك بكثير في العقار التجاري بالمحافظة التي يصل متوسط السعر فيها إلى 7,107 دينار بنهاية الربع الثاني 2023. وفي محافظة حولي تراجع متوسط سعر المتر للسكن الخاص إلى حدود 1,184 دينار، في حين استقر في الاستثماري مسجلاً 1,660 دينار، فيما انخفض متوسط السعر في العقار التجاري إلى نحو 3,432 دينار، ويبلغ متوسط السعر 780 دينار للسكن الخاص بمحافظة الفروانية، كما لم يشهد تغيراً في العقار الاستثماري بالمحافظة مسجلاً 1,489 دينار، وفي العقار التجاري يصل إلى متوسط 2,471 دينار.

اتجاهات تداولات القطاعات العقارية

كما أشار إلى أن تداولات السكن الخاص شكلت 47% من تداولات العقار في الربع الثاني من 2023 ومازالت في المرتبة الأولى بين القطاعات العقارية وارتفعت حصتها مقابل حصة شكلت 46% في الربع الأول 2023، وانخفضت حصة العقار الاستثماري ومازالت في المرتبة الثانية بين القطاعات المختلفة بحصة شكلت 26.1% في الربع الثاني مقابل 32% من قيمة التداولات في الربع الأول 2023، فيما ارتفعت حصة تداولات العقار التجاري إلى 14.9% مقابل 12% في الربع الأول. بينما استقرت حصة تداولات العقار الحرفي والصناعي حين مثلت 2.2% من التداولات في الربعين الثاني والأول من 2023، ونشطت التداولات على عقار الشريط الساحلي مستحوذة على 9.4% مقابل 7.2% من التداولات العقارية في الربع الأول 2023.

عوائد العقار الاستثماري مازالت تنافسية بين 6.75 و 7.75%

إجمالي التداولات العقارية في الربع الثاني 2023

وأوضح أن قيمة التداولات العقارية انخفضت إلى نحو 767 مليون دينار (عقود ووكالات) خلال الربع الثاني 2023 وفق بيانات ومؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، بنسبة 4.4% مقابل تداولات قيمتها حوالي 803 مليون دينار في الربع الأول 2023، كما أنها أدنى بنسبة 37.5% على أساس سنوي. ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 723 ألف دينار بنهاية الربع الثاني بشكل محدود وصلت نسبته إلى 1.1% عن الربع الأول 2023 في حين يعد أعلى بنسبة 1.9% على أساس سنوي.

انخفض إجمالي عدد الصفقات المتداولة إلى 1,061 صفقة بنسبة 5.4% على أساس ربع سنوي وبنسبة 39% على أساس سنوي، مدفوعاً بانخفاض سنوي ملحوظ لعدد الصفقات على السكن الخاص والاستثماري والتجاري.

معدل العائد السنوي على العقارات الاستثمارية

وأكد التقرير أن العقارات الاستثمارية تتمتع بعوائد تنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى، ومازالت تتراوح نسب العوائد من 6.75% إلى 7.75% بنهاية الربع الثاني 2023 وفقاً لعوامل التميز في محافظات الكويت المختلفة، مع العلم بأن نسبة العائد من البيع لا يشمل المخالفات المفروضة وفق اللوائح والقوانين المطبقة في بلدية الكويت، ومنها تأجير السرداب، وقد سجلت عوائد

العقارات الاستثمارية في محافظة العاصمة 7.17% بنهاية الربع الثاني 2023، وفي محافظة حولي يبلغ معدل العائد على العقار الاستثماري 7.27%. ويبلغ متوسط العائد على العقارات الاستثمارية في محافظة الفروانية 7.31%. وفي محافظة الأحمدي 7.42%، وفي محافظة مبارك الكبير يصل متوسط العائد إلى 7.15% ويسجل في محافظة الجهراء 7.31% بنهاية الربع الثاني 2023.

معدل العائد السنوي على العقارات التجارية:

استقرت معدلات العوائد على العقارات التجارية في معظم المواقع التجارية بالمحافظات بنهاية الربع الثاني من عام 2023. وقد سجل متوسط عائد العقار التجاري في محافظة العاصمة 7.1% بنهاية الربع الثاني 2023 في حين سجل العائد على العقار التجاري في محافظة حولي 7.89% كما في بعض المواقع المتميزة في منطقة السالمية.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الفروانية 7.98% بنهاية الربع الثاني 2023، ويصل متوسط العائد في بعض مناطقها التجارية المتميزة إلى 8.0% و8.5% مثل منطقتي الضجيج وجليب الشيوخ.

ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الجهراء 7.75%، ويصل متوسط العائد في منطقة شارع مرزوق المتعب أحد المناطق المتميزة بالمحافظة إلى 7.88% بنهاية الربع الثاني 2023.

يصل العائد على العقار التجاري في محافظة الأحمدي 8.13% بنهاية الربع الثاني، ويسجل متوسط العائد على العقارات التجارية في الفحيحيل 8.00%، وفي بعض الأماكن من المناطق المتميزة مثل الفنطاس 8.00% أيضاً وفي منطقة المنقف يصل إلى 8.38%.

أين الكويت من الاستراتيجيات الطموحة لغزو سوق الهيدروجين؟

العالم ينتقل بسرعة نحو مصادر الطاقة المتجددة من أجل تقليل انبعاثات الكربون ومكافحة تغير المناخ. ويعتبر إنتاج الهيدروجين الأخضر، عن طريق التحليل الكهربائي من مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، واحدا من أكثر التقنيات الواعدة، وذلك بما لديه من قدرة على إحداث ثورة في صناعة الطاقة.

وتقوم العديد من دول العالم في إطار إستراتيجيتها للتنمية الاقتصادية بتنفيذ مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر في الفترة المقبلة إدراكا منها لأهمية إنتاجه وتخزينه وتجارته.

والجدير بالذكر، إن المنافسة على بيع الهيدروجين ستعتمد بدرجة أكبر على القدرة الإجمالية للإنتاج، وتكلفة الطاقة المتجددة، وكفاءة وتكلفة إنتاج وتخزين وشحن الهيدروجين.

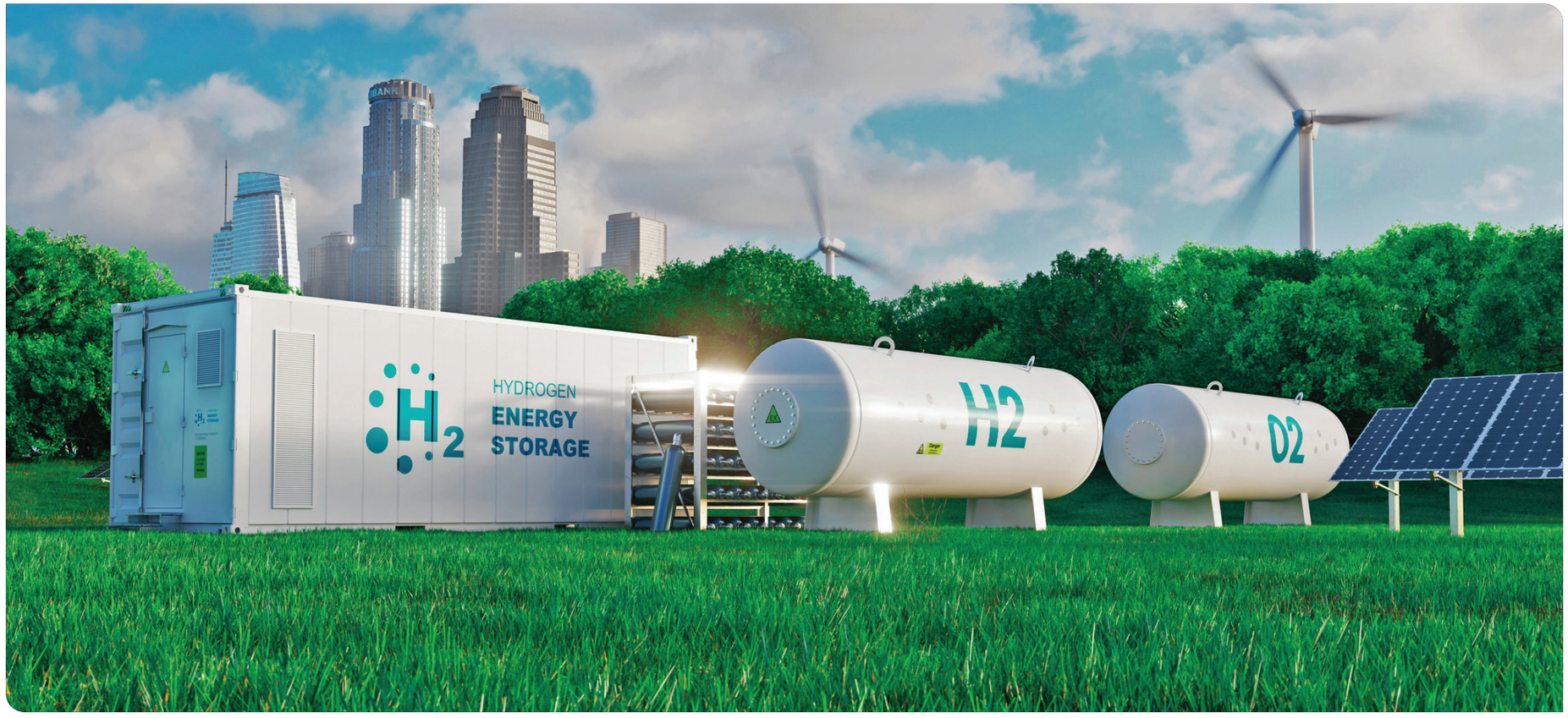

الكويت وإنتاج الهيدروجين الأخضر

وعلى الرغم من هذه التوجهات العالمية وتسابق الدول في الدخول إلى هذه الصناعة، إلا أن الكويت جاءت في المرتبة الأخيرة على قائمة مجلة ميد لمشروعات الهيدروجين الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وفقا للمنشور في نوفمبر 2022)، حيث بلغت قيمة هذه المشاريع بالكويت 15 مليون دولار فقط، وشاركتها في هذا المركز قطر أيضاً.

واشتملت قائمة مجلة ميد لمشروعات الهيدروجين الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على عدد من الدول، وجاءت مصر في المركز الأول بمشاريع قيمتها 63.8 مليار دولار، وتبعتها عمان والمغرب في المركزين الثاني والثالث بمشاريع قيمتها 48.9 مليار دولار و16.850 مليار دولار على التوالي، ثم السعودية والإمارات في المركزين الرابع والخامس بمشاريع قيمتها 10.5 مليارات دولار و10.28 مليارات دولار على التوالي.

وأشارت ميد إلى أن البيانات المتوافرة لديها تبين أن هناك ما يقرب من 50 مشروعا معروف ومخطط له من مشروعات الهيدروجين والأمونيا الخضراء في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يتطلب استثمارات لا تقل قيمتها عن 150 مليار دولار.

KFAS
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences

وفي يوليو 2019، أطلقت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لجنة الهيدروجين الكويتية وعهدت إليها بإجراء تقييم للتطورات التي تؤثر على سلسلة توريد الهيدروجين الناشئة وإعداد دراسة من شأنها

أن توفر الأساس لاستراتيجية وطنية للهيدروجين وخارطة طريق للكويت. بما في ذلك تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه الهيدروجين باعتباره فرصة للطاقة النظيفة في مساعدة الكويت في الحفاظ على مكانتها في مجال الطاقة المستقبلية ومواجهة التحديات الاقتصادية الوطنية ومخاطر تغير المناخ. وتوصلت الدراسة (يناير 2021) إلى أنه وبغض النظر عن السيناريو الذي تختار الكويت إتباعه، فإنها ستحتاج إلى تقييم مخاطر التمويل والمخاطر التنظيمية والسوقية والتكنولوجية المرتبطة عادة بالمخاطر الناشئة في صناعة الهيدروجين.

وقالت الدراسة أن الكويت ستحتاج إلى التغلب على عدد من التحديات. بالنسبة للهيدروجين «الأزرق» يجب توفير مواد أولية هيدروكربونية بديلة للغاز الطبيعي بتكلفة تنافسية. علاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى استثمارات في التقنيات الواعدة التي تحول النفط الخام والمنتجات البترولية إلى الهيدروجين منخفض الكربون. وبالنسبة للهيدروجين الأخضر، فإن قدرة الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية والرياح ستحتاج إلى زيادة كبيرة عن المستويات المنخفضة الحالية من أجل تحويل فائض الطاقة المتجددة إلى هيدروجين أخضر.

وأشارت الدراسة إلى أن التحديات تشمل قيود رأس المال الناجمة عن ارتفاع مستوى المديونية داخل قطاع النفط وغياب إطار تنظيمي للطاقة على مستوى الدولة. فضلاً عن القدرة المحدودة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، وقلة الشهية والخبرة لدى القطاع الخاص المحلي على تحمل وإدارة المخاطر المرتبطة بتطوير مشاريع واسعة النطاق كثيفة رأس المال.

وأوضحت الدراسة الحلول المطلوبة للتغلب على هذه التحديات تشمل تسهيل دور أكبر لشركات القطاع الخاص المحلي، وتحسين وتبسيط أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف الجهود الحالية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. فضلاً عن توسيع دور صناديق الثروة السيادية محليا في الاقتصاد، وإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للطاقة، وتطوير المناطق الاقتصادية الحرة والأطر التنظيمية المستقلة والحوافز.

وترى الدراسة ضرورة إقامة شراكات استراتيجية مع المستوردين المحتملين الرئيسيين للهيدروجين الأزرق والأخضر وجعل مثل هذه الشراكات حجر الزاوية في استراتيجية الكويت لدخول السوق، الأمر الذي سيقطع شوطاً طويلاً في مساعدة الكويت على التخفيف من مخاطر الصناعة ومعالجة المخاطر والتحديات.

واقترحت الدراسة أن تضع الكويت خارطة طريق للمنافسة في استخدام الهيدروجين منخفض الكربون. وستشمل خارطة الطريق استراتيجيات موازية لتوسيع نطاق إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر، وخلق طلب محلي على الهيدروجين، وتسهيل تمويل مشاريع الهيدروجين وتخزين الكربون، واعتماد التقنيات الرئيسية ذات القدرة على خفض التكاليف وتحسين استدامة إنتاج الهيدروجين.

إستراتيجيات الهيدروجين الوطنية في 24 دولة في العالم

قالت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، إن كثيراً من دول العالم تبدي اهتمامها بتطوير خرائط طريق أو إستراتيجيات الهيدروجين الوطنية، لدخول سوق الهيدروجين العالمية، والعمل على توفير إمداداته، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو استيراده، بالإضافة إلى رسم مسار للتطبيقات التي يمكن استخدامه فيها.

وتعمل بعض الدول على دراسة فرص الاستثمار في مشروعات الهيدروجين، بهدف تصديره مستقبلًا، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم، تضمن لها حصة في السوق العالمية للهيدروجين، وفق ما جاء في التقرير.

وكشف التقرير عن أن عدد الدول التي أعلنت إستراتيجيات الهيدروجين الوطنية، بنهاية العام المنصرم (2022)، ارتفع إلى 24 دولة، حيث أصبحت القائمة النهائية تضم غالبية دول أوروبا مثل ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، وفرنسا وهولندا وبولندا.

كما تضم قائمة الدول التي أعدت إستراتيجيات الهيدروجين الوطنية، دولًا مثل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وناميبيا في أفريقيا، التي أعلنت إستراتيجيتها ودول الأميركتين مثل كندا وتشيلي وكولومبيا.

خطط 5 دول عربية لغزو سوق الهيدروجين عالمياً

وتبنّت الدول العربية أهدافاً مهمة ضمن إستراتيجيات الهيدروجين الوطنية، تعمل من خلالها على تعزيز مكانتها في سوق الهيدروجين العالمية، والحصول على حصة كبيرة بمجال إنتاج الهيدروجين وتصديره، بحسب تقرير أوابك وجاءت أهداف الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج الهيدروجين وتصديره على النحو التالي:

الإمارات

تستهدف الإمارات إنشاء مشروعات عملاقة لإنتاج الهيدروجين، ولا سيما الهيدروجين الأخضر، من خلال مصادر الطاقة المتجددة التي تعمل الدولة على تنميتها خلال السنوات الأخيرة، ومنها مشروع محطة محمد بن زايد للطاقة الشمسية، الذي يُعَد أكبر مشروع للطاقة الشمسية في مكان واحد. وتستهدف الدولة -التي تعكف على تجهيز الإستراتيجية الوطنية للهيدروجين حالياً، بعد انتهائها من وضع خريطة الطريق المعلنة في 2021 - الاستحواذ على 25% من سوق الهيدروجين العالمية بحلول عام 2030، بحسب تقرير أوابك.

السعودية

تعمل المملكة على إنتاج الهيدروجين بنوعيه الأخضر والأزرق، بمعدل يبلغ نحو 2.9 مليون طن سنوياً، بحلول عام 2030، على أن يرتفع حجم إنتاج المملكة من الهيدروجين إلى نحو 4 ملايين طن سنوياً، بحلول عام 2035. في الوقت نفسه، تستهدف السعودية إنتاج 11 مليون طن سنوياً من الأمونيا الزرقاء، بحلول عام 2030، للاستحواذ على حصة كبيرة من السوق العالمية في هذا المجال.

مصر

تتوسع مصر في مشروعات الهيدروجين، من خلال تعاقدات سريعة أنجزتها مؤخراً، منها 9 اتفاقيات أبرمتها على هامش قمة المناخ كوب 27. وتخطط مصر للاستحواذ على نسبة تبلغ 5% من سوق الهيدروجين العالمية، بحلول عام 2040، من خلال التوسع في مشروعات الإنتاج بهدف التصدير إلى الأسواق المحتملة خلال أقل من 20 عاماً.

سلطنة عمان

وضعت سلطنة عمان خطة لزيادة حجم إنتاجها من الهيدروجين على عدة مراحل، تفصل بينها 10 سنوات، وذلك بهدف المشاركة بحصة كبيرة من سوق الهيدروجين العالمية. وتستهدف سلطنة عمان إنتاج ما يصل إلى 1 - 1.25 مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، ثم رفع هذا الإنتاج بين 3.25 و3.75 مليون طن سنوياً بحلول عام 2040، قبل أن يقفز إلى ما بين 7.5 و8.5 مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2050.

المغرب

يسعى المغرب إلى إنتاج 4 تيراواط/ساعة من الهيدروجين للسوق المحلية، بالإضافة إلى 10 تيراواط/ساعة بغرض التصدير بحلول عام 2030، وهو ما يتطلب بناء ما يصل إلى 6 غيغاواط من مصادر الطاقة المتجددة. وتستهدف المغرب الاستحواذ على نسبة تصل إلى 4% من أسواق الهيدروجين العالمية بحلول 2030، وهو ما يتوافق مع الإستراتيجية التي تتبناها وزارة التنمية المستدامة، بحسب تقرير أوابك.

وعلى الرغم من أن الهيدروجين الأخضر يحمل وعوداً كبيرة لمستقبل مستدام، فإنه ما يزال يواجه العديد من التحديات التي يجب معالجتها قبل أن يتم اعتماده على نطاق واسع، والمتمثلة في تكاليف الإنتاج المرتفعة والتي يعتقد أنصار هذا الوقود أن سعره سينخفض طبيعياً مع ارتفاع الطلب وتحسن التكنولوجيا ذات الصلة. إضافة إلى مخاطر السلامة، إذ إن وقود الهيدروجين قابل للاشتعال وعديم الرائحة ما يجعل اكتشاف تسربه أمرًا صعبًا ما لم تُركب أجهزة استشعار حساسة. فضلا عن عدم وصول التقنيات ذات الصلة بالاستعمال التجاري والصناعي للهيدروجين إلى المستوى المنشود. وما يزال الطريق طويلاً لنشر التقنيات المتطورة الداعمة لاستعماله على نطاق واسع.

بنسبة 15% من القيمة الرأسمالية السوقية للقطاع

3.8 مليار دينار استثمارات الأجانب في قطاع البنوك الكويتية

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن قطاع البنوك الكويتية يعتبر هو الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة (60.3% كما في نهاية النصف الأول 2023) والأعلى مساهمة في أرباحها في الربع الأول 2023 (54.7%)، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، والأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت، حيث استحوذ على 53.4% من إجمالي سيولتها منذ بداية عام 2023 وحتى نهاية 26 يونيو 2023، أي آخر يوم عمل في نصف السنة الأول، وضمنه حظي بنك واحد (بيتك) على 52.2% من سيولته خلال الفترة المذكورة. وما بين نهاية عام 2022 ونهاية يونيو الماضي، انخفض مؤشر قطاع البنوك بنحو -4.9%، بينما ارتفعت مساهمة الأجانب النسبية في ذلك القطاع.

انخفاض القيمة المطلقة لاستثمارات الأجانب في القطاع

وأوضح التقرير أن المعلومات المتوفرة حتى 26 يونيو 2023 تشير إلى أن استثمارات الأجانب في القطاع انخفضت قيمتها المطلقة إلى نحو 3.797 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.909 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022، وتعادل نحو 15.00% من القيمة الرأسمالية السوقية للقطاع، وقد كانت نحو 14.47% في نهاية عام 2022. وانحصر تركيز ملكياتهم في خمس بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 1.802 مليار دينار كويتي، وبحدود 1.530 مليار دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 157.8 مليون دينار كويتي في «بنك بوبيان» ونحو 138.5 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج»، ونحو 127.8 مليون دينار كويتي في «بنك برقان». ذلك يعني أن نحو 98.9% من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 1.1% من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

«بنك الكويت الوطني» يتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك

وأشار التقرير أن «بنك الكويت الوطني» يتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك، أيضاً، وبنسبة 24.31% من قيمته الرأسمالية كما في 26 يونيو 2023، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً «بنك برقان» بنسبة الملكية البالغة 17.63%، بينما يأتي خامساً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 15.55%، ويأتي رابعاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي «بيت التمويل الكويتي» بنسبة ملكية بنحو 13.91%، بينما يأتي ثانياً في القيمة المطلقة.

«البنك الأهلي الكويتي» أعلى ارتفاع نسبي في ملكية الأجانب

وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 26.40%، أو من نحو 1.25% في نهاية عام 2022 إلى نحو 1.58%. وأكبر انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «البنك الأهلي المتحد (الكويت)» حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو -35.14% ، أي من نحو 0.37% من قيمته إلى نحو 0.24% من قيمته. وأوضح تقرير الشال أنه رغم التذبذب الحاد في أداء بورصات العالم شاملاً البورصة المحلية وخسارة مؤشر قطاع البنوك نحو -4.9%، لازالت سلوكيات الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي المحلي سلوكيات إيجابية، وأن ذكر ذلك من دون الإيحاء بترجيح استمرار تلك السلوكيات.

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية وقيمتها السوقية في نهاية 26 يونيو 2023 مقارنة مع 28 ديسمبر 2022:

	28 ديسمبر 2022		26 يونيو 2023		التغير في نسبة الملكية %
	نسبة الملكية %	القيمة السوقية (د.ك)	نسبة الملكية %	القيمة السوقية (د.ك)	
البنك الأهلي الكويتي	1.25	7,341,350	1.58	6,959,600	26.40
بنك الكويت الدولي	4.53	10,566,591	5.23	10,893,200	15.45
بيت التمويل الكويتي	12.30	1,358,719,249	13.91	1,530,033,252	13.09
بنك بوبيان	5.91	178,753,513	6.22	157,759,241	5.25
البنك التجاري الكويتي	0.06	603,593	0.06	603,593	0.00
بنك برقان	17.68	127,882,755	17.63	127,810,916	-0.28
بنك الكويت الوطني	24.72	2,021,891,438	24.31	1,802,464,745	-1.66
بنك الخليج	17.24	176,015,304	15.55	138,480,318	-9.80
بنك وربة	5.08	24,180,800	4.58	20,096,124	-9.84
البنك الأهلي المتحد (الكويت)	0.37	2,628,657	0.24	1,548,977	-35.14
قطاع البنوك	14.47	3,908,583,251	15.00	3,796,649,965	

المصدر: شركة الشال للاستشارات

37.5% انخفاض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع في النصف الأول من عام 2023

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع انخفض من مستوى 400.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2022، إلى مستوى 250.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2023، أي حققت السيولة انخفاضاً كبيراً وبحدود -37.5%، وغالبية ذلك الانخفاض جاء من انخفاض السيولة المطلقة للسوق السعودي، فنصيبه كان 78.7% من إجمالي انخفاض سيولة تلك البورصات. وطال الارتفاع سيولة بورصة واحدة فقط خلال الفترة ذاتها.

السوق السعودي أعلى انخفاض نسبي في السيولة والكويت ثانياً

أعلى انخفاض نسبي في السيولة كان من نصيب السوق السعودي وبحدود -42.7% مقارنة بسيولة النصف الأول من عام 2022، فيما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق مكاسب بنحو 9.4% مقارنة مع نهاية عام 2022. ثاني أعلى انخفاض نسبي حققته بورصة الكويت وبنحو -40.4%، وحقق مؤشرها العام خسائر بنحو -3.6%. وحققت بورصة قطر ثالث أعلى انخفاض نسبي في السيولة بنحو -36.2%، ومؤشرها حقق ثاني أكبر الخسائر على مستوى الإقليم وبنحو -5.7%. وجاءت بورصة مسقط في المرتبة الرابعة من حيث الانخفاض النسبي في سيولتها وبنحو -26.1%، ومؤشرها حقق خسائر بنسبة -1.8%. وانخفضت سيولة سوق أبو ظبي بنحو -18.9%، وحقق مؤشرها خسائر هي الأعلى على مستوى الإقليم وبنحو -6.5%.

وأخيراً، حقق سوق دبي أدنى انخفاض نسبي في السيولة وبنحو -7.9%، فيما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق أعلى المكاسب بنحو 13.7% مقارنة مع نهاية عام 2022. وفي الجانب الآخر، ارتفعت سيولة بورصة البحرين بنحو 16.2%، وحقق مؤشرها ارتفاع بنحو 3.3%. ذلك يعني أن 5 أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالف سوقان فيهما مسار السيولة مسار المؤشرات.

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج

الأسواق الخليجية	القيمة (السيولة) ألف دولار الأمريكي*		التغير*		النسبة من الإجمالي %		تغير مؤشرات الأسواق %
	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	القيمة (ألف دولار)	النسبة %	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	
بورصة البحرين	273,014	317,302	**44,288**	**16.2**	0.1	0.1	**3.3**
سوق دبي المالي	13,456,242	12,392,284	**1,063,958-**	**7.9-**	3.4	4.9	**13.7**
سوق أبو ظبي	57,502,371	46,626,905	**10,875,466-**	**18.9-**	14.3	18.6	**6.5-**
بورصة مسقط	1,499,859	1,108,871	**390,988-**	**26.1-**	0.4	0.4	**1.8-**
بورصة قطر	23,856,401	15,221,282	**8,635,119-**	**36.2-**	6.0	6.1	**5.7-**
بورصة الكويت	27,592,014	16,454,024	**11,137,990-**	**40.4-**	6.9	6.6	**3.6-**
السوق المالية السعودية	276,741,513	158,594,037	**118,147,475-**	**42.7-**	69.0	63.3	**9.4**
الإجمالي	**400,921,413**	**250,714,705**	**150,206,708-**	**37.5 -**			

المصدر: شركة الشال للاستشارات
*هناك بعض الفروقات البسيطة في نسبة التغير ناتجة عن التحويل من العملة المحلية، إلى الدولار الأمريكي.

يوجهها صندوق النقد الدولي

ضربة للعملات المشفرة باعتراض اعتبارها عملة قانونية ويوصي بخطة عمل للتعامل معها

اجتاحت العالم حمى ما يسمى بـالعملات المشفرة أو العملات الافتراضية منذ سنوات عدة، فقد لاقت هذه العملات إقبالاً كبيراً وشهدت شهرة عالمية واسعة في الآونة الأخيرة بين الأفراد الراغبين في الاستثمار عن طريق شبكة الإنترنت، والباحثين عن المكسب السريع والسهل.

وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي تصاحب هذه التعاملات، إلا أنها باتت محط أنظار واهتمام المستثمرين سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات، سواء المالية أو الاقتصادية بأنواعها، حيث عملت حكومات بعض الدول على تقنين الاستثمار في هذا النوع من العملات واستخدامها في عمليات البيع والشراء الإلكتروني، تبعتها عدة بنوك في هذا الطريق.

وفي المقابل رفضت معظم الحكومات، خاصة في البلدان العربية، اعتماد هذا النوع من التعامل أو تنظيم منصات رسمية للتعامل بها، حتى إنه صدرت فتاوى بتحريم هذه التعاملات واعتبارها نوعاً من المقامرة.

وفي أوقات العُسر، كانت هناك حالات من إخفاق السوق شهدتها العملات الرقمية المستقرة، وصناديق التحوط التي تركز على الاستثمار في العملات المُشَفَّرة، والبورصات المركزية لتداول العملات المُشَفَّرة، مما أفضى بدوره إلى إثارة مخاوف جادة بشأن نزاهة السوق وحماية المستخدم. ومع تنامي الروابط وزيادة عمقها مع النظام المالي الأساسي، قد تنشأ كذلك مخاوف تتعلق بالمخاطر النظامية والاستقرار المالي في المستقبل القريب.

الغموض والسرية التي تكتنف هذه التعاملات تؤكد أن التعاملات بهذه العملات، وإن بدت نظيفة في بعض الحالات، إلا أن هناك ارتباط بينها وبين العمليات غير المشروعة، وأن من أكبر مخاطر هذا النوع من العملات أنها تعد هدفاً رئيساً للأنشطة الإجرامية العالمية،

وتمويل الصفقات المشبوهة، والالتفاف على العقوبات المفروضة على المنظمات الإرهابية حول العالم، واستخدامها في تمويل هذه المنظمات، فضلاً عن استخدامها كوسيلة لغسل الأموال، وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة التي يقوم بها محترفو الإجرام في العالم، نظراً لأنها تتم خارج نطاق الرقابة، كما أنها غير قابلة للتتبع من قبل الجهات الأمنية.

وللعملات المشفرة تأثيرات سلبية أخرى كبيرة وخطيرة على كل المستويات الاقتصادية والمالية والأمنية، فالأضرار التي تلحقها بالدول تجعلها أكبر من أن تكون مجرد قضية تمس مستثمرين أفراداً، ولكنها باتت تهدد أمن الدول وتزعزع استقرارها.

ويمكن معالجة كثير من هذه المخاوف من خلال تقوية آليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي، ووضع معايير عالمية تستطيع السلطات التنظيمية الوطنية أن تطبقها بشكل متسق. وجاء صدور تقريرين مؤخراً عن صندوق النقد الدولي حول تنظيم المنظومة

تعزيز التعاون العالمي لتطوير البنى التحتية الرقمية والحلول البديلة للمدفوعات والتمويل عبر الحدود

البيئية للأصول المُشَفَّرة في الوقت المناسب تماما ولا سيما وسط أجواء الفوضى والاضطرابات الحادة التي تشهدها أجزاء كبيرة من أسواق العملات المُشَفَّرة وتكرار دورات انتعاش وكساد المنظومة البيئية المحيطة بهذه الأصول الرقمية.

وقد وجه صندوق النقد الدولي ضربة للعملات المشفرة باعتراضه على اعتبارها أداة قانونية مثل النقود، وأصدر خطة عمل مطالبا فيها الدول بعدم منح العملات المشفرة مثل بيتكوين صفة قانونية. وحدد صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء خطة عمل من 9 محاور لسبل التعامل مع العملات المشفرة -الكريبتو.

1	حماية السيادة النقدية والاستقرار النقدي من خلال تعزيز أطر السياسة النقدية وعدم منح الأصول المشفرة صفة عملة رسمية أو وضع أداة قانونية.
2	الحماية من التقلبات المفرطة في تدفق رأس المال والحفاظ على فعالية تدابير إدارة تدفق رأس المال.
3	تحليل المخاطر المالية والكشف عنها واعتماد معالجة ضريبية لا لبس فيها للأصول المشفرة.
4	إنشاء أسس تقييم قانونية للأصول التشفير ومعالجة المخاطر القانونية.
5	تطوير وتطبيق المتطلبات الاحترازية والإشراف على جميع الجهات الفاعلة في سوق التشفير وأنشطتها.
6	إنشاء إطار مراقبة مشترك عبر الوكالات والسلطات المحلية المختلفة.
7	وضع ترتيبات تعاونية دولية لتعزيز الإشراف وإنفاذ لوائح الأصول المشفرة.
8	مراقبة تأثير الأصول المشفرة على استقرار النظام النقدي الدولي.
9	تعزيز التعاون العالمي لتطوير البنى التحتية الرقمية والحلول البديلة للمدفوعات والتمويل عبر الحدود.

ويرى صندوق النقد الدولي أنه من خلال اعتماد عناصر الإطار تلك، يمكن لصانعي السياسات التخفيف من المخاطر التي تمثلها الأصول المشفرة مع تسخير الفوائد المحتملة للابتكار التكنولوجي المرتبط به.

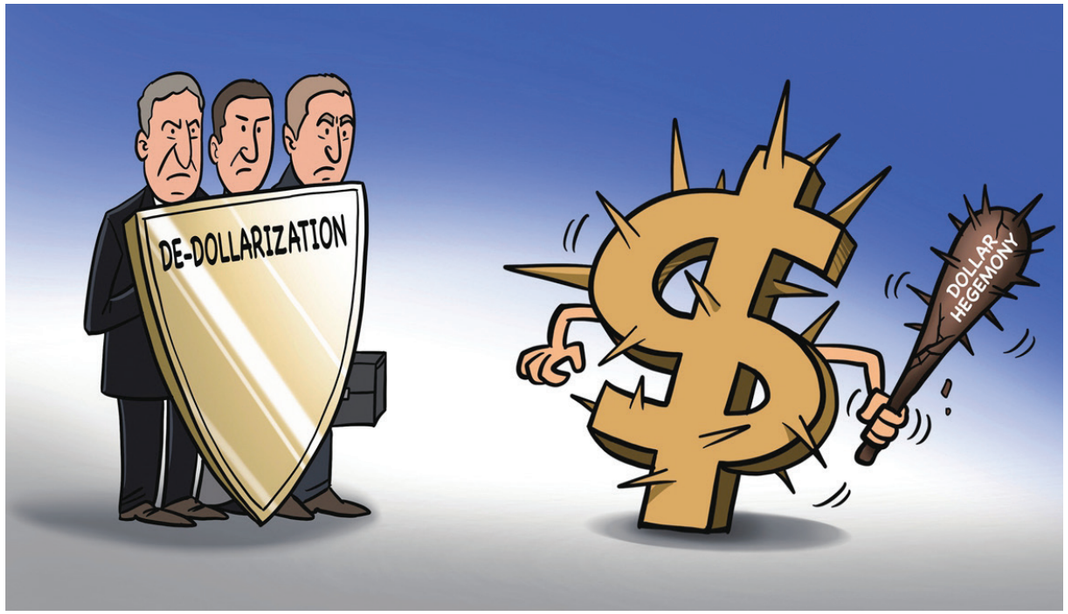

مصير هيمنة الدولار.. وهل يكون العالم بعده سهلاً؟

تتعالى الأصوات كل بضع سنوات منذ سبعينيات القرن الماضي لإلغاء «الدولرة» وإيجاد عملة جديدة لكسر هيمنة الدولار كعملة احتياطية في العالم تُستخدم على نطاق واسع في التجارة والتمويل. ومؤخراً اكتسب النقاش بهذا الشأن زخماً كبيرا، لا سيما بعد العملية العسكرية الخاصة التي أطلقتها روسيا في أوكرانيا.

وعلى الرغم من التوجهات لكسر هذه الهيمنة على أسواق العملات العالمية إلا أنه على المدى القريب لا توجد عملة قادرة على منافسة الدولار على نطاق واسع، وقد يستمر ذلك لسنوات قادمة. وعلى الرغم مما تمارسه الصين من ضغوط على شركائها التجاريين والاستثماريين للتحول إلى اليوان، إلا أن قدرته على استبدال الدولار لا تزال محدودة بسبب ضوابط حرية حركة رأس المال في الصين. والجدير بالذكر أن 40% من المعاملات الدولية من خلال نظام سويفت تتم بالدولار الأمريكي، ويشكل حجم الدين المقوم بالدولار نحو نصف الدين العالمي.

3 أسباب لتخطيط الدول للابتعاد عن الدولار

1. نفوذ السياسة النقدية الأمريكية

الولايات المتحدة هي المُصدر للعملة الاحتياطية الأولى في العالم، وهي أيضاً العملة المهيمنة في التجارة الدولية وأنظمة المدفوعات. وبالتالي، فإن لها سيطرة كبيرة على الاقتصاد العالمي. والولايات المتحدة قد لا تواجه أزمة، إذا كانت غير قادرة على سداد ديونها، عندما تنخفض قيمة الدولار بشكل حاد، لأن واشنطن يمكنها ببساطة إصدار المزيد من الأموال. وهذا يعني أيضاً أنه يتعين على البلدان في جميع أنحاء العالم تكييف السياسات الاقتصادية والنقدية الأمريكية عن كثب لتجنب التأثير غير المباشر على اقتصاداتها. وقد سئمت العديد من الدول من ذلك ومنها الهند.

2. تكلفة الدولار للدول الناشئة

تكتسب العملة الأمريكية قوة مقابل معظم العملات حول العالم، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة بالنسبة للدول الناشئة. في الأرجنتين، ساهم الضغط السياسي وتراجع الصادرات في انخفاض احتياطيات الدولار وضغط على البيزو الأرجنتيني، مما أدى بدوره إلى زيادة التضخم. فيما قال وزير الاقتصاد الصيني إن هذا دفع الأرجنتين إلى البدء في دفع ثمن الواردات الصينية باستخدام اليوان بدلاً من الدولار.

بينما كان الرئيس البرازيلي، لويز إيناسيو لولا دا سيلفا، من أكثر المؤيدين صراحةً لإنشاء عملات بديلة للتسوية التجارية.

3. التغيير الهيكلي في سوق النفط

أفاد خبراء الاقتصاد في أليانز أن التغيير الهيكلي في سوق النفط الناجم عن ثورة النفط الصخري، يمكن أن يضر بشكل متناقض بالدولار كعملة احتياطية عالمية، لأن مصدري النفط الذين يلعبون دوراً حاسماً في وضع الدولار، سيحتاجون إلى إعادة توجيه أنفسهم نحو البلدان الأخرى وعملاتها.

لماذا لم تتمكن أي عملة أخرى أن تحل محل الدولار الأمريكي حتى الآن؟

أوضح الكاتب مايكل بيتيس في تقرير نشرته مجلة «فورين أفيرز» (Foreignaffairs) الأمريكية أن هذا الاستعداد للسماح بتدفق رأس المال بحرية وامتصاص المدخرات واختلالات الطلب لبقية العالم هو ما يدعم الدور المهيمن للدولار الأمريكي، وهو الدور الذي لم تلعبه أي دولة أخرى قبل الولايات المتحدة بنفس القدر تقريباً.

ولهذا السبب لم تهيمن أي عملة أخرى على التجارة الدولية وتدفقات رأس المال كما يفعل الدولار اليوم. علاوة على ذلك، لا توجد دولة أو مجموعة دول أخرى - لا الصين أو اليابان أو دول البريكس أو الاتحاد الأوروبي- مستعدة للعب هذا الدور أو ستكون قادرة على ذلك بدون إجراء إصلاح جذري للاقتصادات الأخرى الناطقة بالإنجليزية التي تلعب أدوارا مماثلة، وحتى تتوقف عن استيعاب ما يصل إلى 80% من فائض الإنتاج والمدخرات الزائدة في البلدان ذات الفائض مثل البرازيل والصين وألمانيا وروسيا والمملكة العربية السعودية، فلن تتمكن هذه البلدان بعد الآن من تحقيق فوائض، والتي بدونها سيضطرون إلى خفض الإنتاج المحلي حتى لا يتجاوز الطلب المحلي الضعيف. بعبارة أخرى، فإن الاستخدام الواسع للدولار فقط هو الذي سمح بالاختلالات الهائلة التي ميزت الاقتصاد العالمي خلال الـ50 عاماً الماضية.

ولكن... هل وصل الدولار إلى خريفه

ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، سجلت حصة الدولار في الاحتياطات النقدية

لدى البنوك المركزية حول العالم خلال العام الماضي 2022 تراجعاً بنسبة 0.44%، مُسجلة 58.36% من تلك الاحتياطيات مقارنة بنحو 71% في وقت سابق عند طرح اليورو عام 1999. وقد يتفاقم الأمر ويشكل بالطبع تحدياً كبيراً للولايات المتحدة إذا قررت كتل صناعية كبرى أن تعتمد اليوان في المعاملات الرسمية. على سبيل المثال إذا قررت أوبك بلس ذلك، وهو ما يشرح النفوذ الصيني المتزايد والمفهوم بأن الصين هي المصنع رقم واحد في العالم.

يأتي ذلك في وقت تتسارع فيه خطوات العديد من الدول والتكتلات إلى الحد من هيمنة الدولار على التعاملات التجارية حول العالم، سواء من خلال التوجه نحو التعامل بالعملات الوطنية للدول على الصعيد الثنائي، أو من خلال إطلاق عملات جديدة، وبما يسهم في تعريض العملة الخضراء لتحديات مستقبلية واسعة تتجدد معها التساؤلات بشأن ما إذا كان العالم سوف يشهد بداية النهاية لهيمنة الدولار في ضوء تلك التطورات. وكشف صندوق النقد الدولي عن أن العملات غير الاحتياطية أصبحت المستفيد الرئيسي، بعد أن قفزت حصتها إلى الحد الأقصى منذ منتصف العام 2012، وذلك بعد أن سجلت حصة الدولار باحتياطيات النقد الأجنبي تراجعاً عند أدنى مستوى منذ 27 عاماً.

ويلفت الخبير الاقتصادي بصحيفة فايننشال تايمز، الدكتور أنور القاسم، في تصريحات لـ «اقتصاد سكاي نيوز عربية» إلى عددٍ من الشواهد التي تقود بدورها البداية القوية للحد من هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي لصالح عملات ناهضة مثل الصين وروسيا، على النحو التالي:

- الصين وروسيا والهند والبرازيل يضغطون بقوة من أجل تسوية التجارة الدولية بعملات غير الدولار.
- روسيا وإيران تعملان معاً على تطوير عملة مشفرة مدعومة بالذهب، يمكن أن تحل محل الدولار في المدفوعات الخاصة بالتجارة الدولية.
- تتطلع الصين إلى إضعاف الدولار عن طريق جعل اليوان بديلاً عنه في صفقات النفط، في ضوء زيادة تجارتها مع روسيا بعد حربها مع أوكرانيا.
- يبدو أن هذه الخطوة تقضي على نظام البترودولار المعمول به منذ السبعينات.
- البرازيل والأرجنتين تستعدان لإطلاق عملة مشتركة، تسمى Sur أي جنوب، يمكن أن تصبح في نهاية المطاف مشروعاً شبيهاً باليورو تتبناه كل أميركا الجنوبية.
- كما أن الإمارات والهند تتبنيان إجراء تجارة غير نفطية بالروبية، تهدف إلى تعزيز التجارة باستثناء النفط بين البلدين إلى 100 مليار دولار.
- مجموعة البريكس الناهضة بقوة تبدو أكثر ميلاً للاستقلال عن الدولار أيضاً.

أيهما أفضل في مواجهة الدولار عملة جديدة لـ «بريكس» أو استخدام عملة إحدى الدول

أكد ريدج نكوسي، عضو المجلس التنفيذي لمنظمة الإصلاح النقدي الدولية ومقرها لندن، إن إنشاء دول مجموعة «بريكس» عملة احتياط جديدة تمثل المؤشر المتوسط للعملات الخمس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) لتصبح بعد ذلك هي العملة السادسة المشتركة في إطار سعيها للتخلص من هيمنة الدولار الأمريكي، يعتبر

الخيار الأفضل بكثير من استخدام إحدى العملات المحلية لتلك الدول في المعاملات التجارية.

ولفت نكوسي إلى أن إنشاء عملة محايدة هي أفضل طريقة للحيلولة دون ظهور أي مظهر من مظاهر القوة فيما يتعلق بالعملة، بحيث تصبح العملة المحايدة عادلة للجميع، بما فيها الدول الفقيرة والغنية والكبيرة والصغيرة. وأضاف أنه لا يمكن التنبؤ بالوقت المناسب الذي يمُكن فيه فصل الدول عن الدولار أو اليورو، لكن العملة ستكون قادرة على جذب العديد من الدول.

تطوير عملة البريكس بمثابة طموح على المديين المتوسط والطويل

أوضح ماسدورب نائب الرئيس والمدير المالي لبنك التنمية الجديد لـ «بلومبرغ» أن أعضاء «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) يضغطون لزيادة حجم التبادل التجاري بين بعضهم بعضاً بالعملات المحلية، إلا أنهم ليسوا مستعدين لتحدي الهيمنة العالمية للدولار.

وقال ليزلي ماسدورب إن تطوير أي عملة بديلة بمثابة طموح على المديين المتوسط والطويل... لا يوجد اقتراح الآن لإصدار عملة بريكس. و(اليوان) الصيني ما يزال بعيداً جداً من أن يصبح عملة احتياطية.

والجدير بالذكر، أن مجموعة بريكس، التي تشكلت في عام 2009، تسعى جاهدة لكسب المزيد من النفوذ عالمياً كوسيلة لموازنة هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في المؤسسات المالية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد أعربت 19 دولة على الأقل عن اهتمامها، ومن بينها 13 طلبت رسمياً الانضمام، بما في ذلك السعودية وإيران. ومن بين الدول الأخرى التي أبدت اهتماماً الأرجنتين، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، ومصر، والبحرين، وإندونيسيا، إلى جانب دولتين من شرق أفريقيا، وواحدة من غرب أفريقيا. بالنسبة للوافدين الجدد، يمكن لانضمامهم كجزء من «بريكس» أن يوسع نفوذهم الدبلوماسي ويفتح فرصاً تجارية واستثمارية مربحة.

قد تنجح بريكس ... ولكن

حتى هذه اللحظة كل ما يتم ما هو إلا محاولات لكسر هيمنة الدولار، فتأثير عملة البريكس، أو الاعتماد على عملات ناشئة أخرى، قد يكون غير مؤكد. فمن الممكن أن تنجح عملة البريكس في التداول عالمياً، ولكنها لن تحل محل الدولار الأمريكي. وقد تتشابه البدايات مع اليورو، والذي أصبح بمرور الوقت عملة رئيسية، ولكنها لم تحل محل الدولار الأمريكي، على الرغم من كونها مدعومة من الاقتصادات الأوروبية.

عالم ما بعد الدولار لن يكون سهلا

قد تتمكن التوجهات الحالية من كسر هيمنة الدولار حتى وإن حدث ذلك جزئياً، ولكن لن يكون الوصول إلى عالم ما بعد الدولار سهلا، حيث إن الجزء الأكبر من الجدل الدائر حول الزوال النهائي للدولار هو إلى أي مدى سيكون التغيير مدمراً اقتصادياً بالنسبة للبلدان ذات الفائض المستمر، والتي سيتعين عليها تقليص حجم الصناعات بأكملها بشكل كبير والتي يتم توجيهها حالياً إلى الصادرات.

4 أفكار خاطئة تحد من فاعلية الأمن السيبراني

سلّطت شركة جارتنر للأبحاث الضوء على أربعة مفاهيم خاطئة تمثّل عقبة تحول دون تحقيق القيمة التّامة للأمن السيبراني في قطاع المؤسسات، وتحدّ من فاعلية البرامج الأمنية. ودعت شركة الأبحاث المسؤولين التنفيذيين عن أمن المعلومات إلى اعتماد مبدأ «الحد الأدنى الفعّال» بهدف تعزيز تأثير الأمن السيبراني على أعمالهم.

وقال هنريك تيكسيرا، كبير المحلّلين لدى «جارتنر»: «يشعر العديد من المسؤولين التنفيذيين عن أمن المعلومات بالإرهاق، ولا يعتقدون أنهم قادرين على ضبط التوازن بين مسؤوليات العمل وحياتهم الشخصية. ورغم أنهم يبذلون قصارى جهدهم، فإن قادة أمن المعلومات وفرقهم غير قادرين على تحقيق الأثر الأكبر».

وقال لي مكمولين، نائب الرئيس الأول للأبحاث لدى «جارتنر»: «يعد منهج الحدّ الأدنى الفعّال منهجاً مدروساً لإدارة الأمن السيبراني مستقبلا بالاعتماد على عائدات هذه الاستثمارات. وعلى الرغم من أن فكرة الحد الأدنى قد لا تروق لسمع البعض، فإنها تشير إلى المُدخلات وليس إلى المخرجات. فهذه المنهجية تمكّن وظائف الأمن السيبراني من الوصول لما هو أبعد من مجرد الدفاع عن الحصن وإطلاق العنان للإمكانات الكامنة وتعزيز قيمتها الملموسة».

وفيما يلي أربعة أفكار خاطئة شائعة فيما يتعلق بالأمن السيبراني وفرص قادة أمن المعلومات لإضافة قيمة جديدة على مستوى مشاركة الأعمال، والتقنية، والكفاءات.

الفكرة الخاطئة الأولى:

المزيد من البيانات يعني حماية أفضل

يسود اعتقاد خاطئ أن الطريقة الأمثل لدفع اتخاذ إجراءات من قبل صنّاع القرار فيما يتعلّق بمبادرات الأمن السيبراني هي من خلال تقديم تحليلات مركّبة للبيانات، مثل حساب احتمالية وقوع حدث أمني إلكتروني. لكن محاولة قياس المخاطر بهذه الطريقة لا تبدو خياراً عملياً. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المنهجية لا تتيح مشاركة المسؤولية ما بين صنّاع القرار في المؤسسة وقادة الأمن السيبراني فيما يستدعي تقليل مخاطر الأعمال. وقد أشارت دراسة أجرتها «جارتنر» أن ثُلث المسؤولين التنفيذيين عن أمن المعلومات ينجحون في تسجيل اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تقديرات لحجم المخاطر الأمنية.

ويجب على قادة أمن المعلومات اعتماد منهجية مقاييس مدفوعة بالنتائج ODM من أجل تطبيق نظرية الحدّ الأدنى الفعّال. إذ تعمل هذه المنهجيات على ربط المقاييس التشغيلية والأمنية بنتائج الأعمال التي توفّر الدعم لها من خلال توضيح مستويات الحماية الحالية والمستويات البديلة المتاحة بناء على حجم الإنفاق المتوقّع.

الفكرة الخاطئة الثانية:

المزيد من التقنية يعني حماية أفضل

من المتوقّع أن يسجل الإنفاق العالمي على خدمات ومنتجات أمن تقنية المعلومات وإدارة المخاطر نمواً بمعدّل 12.7% ليصل إلى قرابة 189.8 مليار دولار خلال عام 2023. ولكن على الرغم من ارتفاع إنفاق المؤسسات على تقنية وأدوات الأمن السيبراني، فإن قادة أمن المعلومات لا يزالون يشعرون بعدم توفّر الحماية اللازمة.

وبإمكان المؤسسات أن تبدأ مشوارها نحو مجموعة أدوات «الحد الأدنى الفعّال» من منظور التكلفة البشرية، وذلك من خلال الحرص على أن تبقى كلفة الإنفاق على المختصين بإدارة أدوات الأمن السيبراني أقل من مستوى الفائدة المرجوة من هذه الأدوات المستخدمة في الحدّ من المخاطر. وبالتوازي مع ذلك، اتباع منظور معياري لقياس ما إذا كانت إضافة أو إزالة أداة ما قادرة على تعزيز الحماية للمؤسسة. كما أن بإمكان مبادئ شبكة الأمن السيبراني CSMA توفير الدعم الأمني من خلال إتاحة التصاميم لدعم البساطة، والتوافقية، والعمل البيني.

الفكرة الخاطئة الثالثة:

المزيد من مختصي الأمن السيبراني يعني حماية أفضل

يقول مكمولين: «يفوق الطلب على الكفاءات المختصة في الأمن السيبراني ما هو متاح في الأسواق إلى درجة أن قادة أمن المعلومات لم يعودوا قادرين على مواكبة الركب. إذ باتت الحماية تمثّل عنق زجاجة أمام التحوّل الرقمي، والسبب في ذلك يعود غالبا إلى الفكرة الخاطئة بأن المختصين بأمن المعلومات وحدهم قادرين على القيام بالمهام الجادة في تأمين الحماية السيبرانية. لكن الحل يبدو في تعميم الخبرات السيبرانية وإتاحتها للعموم بدلا من السعي إلى تعيين هذه الكفاءات في ظل الفجوة الحالية في الأسواق».

وتتوقّع شركة «جارتنر» أنه وبحلول العام 2027 فإن 75% من الموظفين سوف يمتلكون، أو يطورون، أو ينشؤون تقنيات بعيدا عن تقنية المعلومات، أي بزيادة تصل إلى 41% مقارنة بالعام 2022. وبإمكان قادة أمن المعلومات تخفيف الأعباء على فرق

العمل لديهم من خلال مساعدة المختصين التقنيين لدى هذه المؤسسات في تطوير خبرات الحدّ الأدنى الفعّال، أو القدرة على اتخاذ الأحكام السيبرانية. فقد أشارت دراسة حديثة صادرة عن «جارتنر» أن قدرة الخبراء التقنيين المؤهلين لاتخاذ قرارات الأمن السيبراني لدى المؤسسات تتطور بمعدّل يصل إلى 2.5 مرة فيما يتعلّق بالتفكير في المخاطر السيبرانية، وذلك عند تطوير قدراتهم التقنية أو التحليلية.

الفكرة الخاطئة الرابعة:

المزيد من الضوابط يعني حماية أفضل

كشفت دراسة صدرت مؤخرا عن شركة «جارتنر» أن 69% من الموظفين قد تجاوزوا تعليمات الأمن السيبراني لدى مؤسساتهم خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، وأن 74% من الموظفين أبدوا الاستعداد لتجاوز هذه التعليمات المتعلّقة بالأمن السيبراني فيما لو ساعدهم ذلك أو ساعد فرقهم في بلوغ الأهداف المنشودة للأعمال.

يقول تيكسيرا: «تدرك مؤسسات الأمن السيبراني جيدا السلوك غير الآمن والسائد في أوساط القوى العاملة، إلا أن الاستجابة التقليدية المتمثلة في فرض المزيد من الضوابط تأتي بنتائج عكسية. إذ يُبلغ الموظفون عن مزيد من العراقيل التي تفرضها السلوكيات الآمنة، وهو ما يدفع إلى رواج بعض الممارسات غير الآمنة. مع أن فرض الضوابط التي يمكن التحايل عليها يبدو أسوأ من عدم وجود هذه الضوابط على الإطلاق».

7 توجهات رئيسية في القطاع الرقمي على جميع المؤسسات في الخليج الاهتمام بها

7 سبع توجهات رئيسية في القطاع الرقمي يجب على جميع الأعمال والهيئات في منطقة الخليج إيلاءها اهتماما خاصاً، لا سيما مع التغير السريع الذي يشهده القطاع مع ظهور مفاهيم التعلم الآلي والمدن الذكية والخدمات القائمة على الحوسبة السحابية، وفي ضوء الحاجة المتزايدة إلى حلول موسعة ومرنة تستند إلى البيانات، وذلك وفق أحدث تقارير أوليفر وايمان، شركة الاستشارات الإدارية الرائدة عالمياً، وتتمثل التوجهات التي يعرضها تقرير الاتجاهات الرقمية الرئيسية الأحدث لأوليفر وايمان بما يلي:

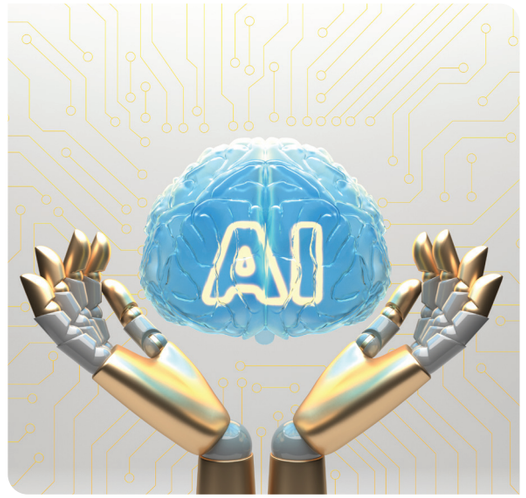

1| توجه القطاع العام إلى اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي بشكل متزايد

توجهت الاستثمارات الأخيرة في منطقة الخليج العربي بشكل واضح نحو تقنيات الذكاء الاصطناعي لتمكين الحكومة الذكية، لذا لا بد من اتباع نهج مرن في تحسين ونشر أدوات الذكاء الاصطناعي لمواكبة التطور السريع الذي تشهده تقنيات الذكاء الاصطناعي لمواكبة الشركات الرائدة في القطاع الخاص.

وأثار إطلاق شركة أوبن إيه آي منصة تشات جي بي تي، وهي أداة ذكاء اصطناعي توليدي عميق التعلم تستطيع إجراء تفاعلات متطورة بشكل مذهل مع المستخدمين، تساؤلات حول كيفية الاستفادة من هذه التقنيات لتصميم حلول أكثر ديناميكية وفي الوقت المناسب لاستفسارات المواطنين الصعبة.

2| الدور الكبير للتطبيقات الفائقة في مجموعة أدوات الحكومة الذكية لخدمة المواطن

شهدت المنطقة مؤخراً زيادة في الاعتماد على التطبيقات الفائقة، وهي منصات متكاملة تلبي جميع احتياجات المستخدمين، على سبيل المثال يمكن من خلال كريم، الذي تم إطلاقه في دبي، طلب المأكولات وحجز الرحلات وتحويل الأموال في تطبيق واحد متكامل. ويتوجه القطاع العام في دول الخليج العربي لاعتماد هذه المنهجية، مع ظهور العديد من التطبيقات الفائقة الخاصة بالحكومات الإلكترونية في المنطقة. حيث توفر مزايا كبيرة للقطاع العام بصورة خاصة، ويمكنها تعزيز نطاق وصول خدمات الحكومة الإلكترونية لتشمل شريحة أوسع من المستخدمين النهائيين من المواطنين، وذلك من خلال دمج مختلف الخدمات ضمن علامة واحدة موثوقة، كما تمكن التطبيقات الفائقة المؤسسات الحكومية من تحقيق مستويات غير مسبوقة من الكفاءة من خلال الاستفادة من الخصائص الوظيفية العالمية.

3| أهمية إنترنت الأشياء في تعزيز أداء قطاع الفعاليات الضخمة في المنطقة

تشير توقعات أوليفر وايمان إلى أنه سيتم إجراء أكثر من مليار عملية اتصال بإنترنت الأشياء في منطقة الخليج العربي بحلول 2030. كما تشير إلى أن هذه التقنية ستغير كيفية تفاعل الأفراد على الصعيد الحياتي، بدءاً من المدن الذكية ووصولاً إلى نظام الرعاية الصحية المتصلة. ويشكل قطاع الفعاليات الضخمة التي تعتمد على التكنولوجيا أحد القطاعات التي تشهد تغيرات كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة للتطور الحاصل. ويتضمن قطاع الفعاليات الضخمة مجموعة من التقنيات المختلفة التي تتكامل فيما بينها لتوفر بيئة تفاعلية مميزة للجمهور، وتقديم تجربة آمنة وفعالة وشخصية للجميع، بما في ذلك أجهزة الاستشعار اللاسلكية وطائرات الدرون، وتقنيات تحديد ترددات الراديو، والذكاء الاصطناعي، والبرمجيات التحليلية، وغيرها الكثير.

4| تعزيز البنية التحتية السحابية القوية في دول مجلس التعاون الخليجي

بدأت المنطقة باستقطاب شركات خدمات الحوسبة السحابية فائقة السعة، وهي شركات مزودة لخدمات الحوسبة السحابية للمؤسسات الكبيرة التي سيطرت تاريخياً على ما يصل إلى 80% من السوق العالمية. حيث أطلقت أمازون ويب سيرفر أول مراكز بيانات لها على الإطلاق في دولة الإمارات العام الماضي. في حين دخلت أرامكو السعودية في شراكة مع جوجل كلاود لتعزيز الخدمات السحابية الإقليمية، ومن المتوقع أن تواصل الشركات الكبرى توسعها في المنطقة خلال عام 2023 مدعومةً بشراكات محلية.

5| سعي الحكومات لتعزيز قدراتها والاستفادة من البيانات المركزية للمواطنين

تمثل القدرة الكبيرة على جمع البيانات وإدارتها بشكل جيد في مختلف الوظائف عاملاً مهماً في الاستفادة من إمكانات تقنيات الذكاء الاصطناعي في إحداث تحول كبير، ما يشكل تحدياً خاصاً بالنسبة لمؤسسات القطاع العام. وتمتلك الحكومات إجمالاً مجموعة كبيرة من البيانات عن مواطنيها، ولكن هذه البيانات ما تزال مخزنة في معزل عن بعضها ومتفاوتة الجودة بشكل كبير في كثير من الأحيان. وتعمل الحكومات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي على معالجة هذه المشكلة من خلال إنشاء استراتيجيات حكومية شاملة، ومنصات وجهات تنظيمية للبيانات في جميع مفاصل القطاع العام. وتؤكد استراتيجية التحول الرقمي الوطنية في البحرين، والتي أُطلقت العام الماضي على توحيد البيانات الوطنية لتعزيز التوقعات وصنع القرارات. وستتواصل الجهود هذا العام لتعزيز معايير إدارة البيانات الحكومية الشاملة، وبالتالي التشريعات المرتبطة بها والبنية التنظيمية وبناء القدرات.

6| الأهمية المتزايدة لإحكام أطر العمل الأخلاقية

تعاني الجهات التنظيمية على مستوى العالم من التحديات التي يفرضها التقدم التكنولوجي السريع. واتخذت دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات في هذا المجال، حيث نلاحظ قيام دولة الإمارات بوضع المعايير الأخلاقية في استراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي، ونلاحظ في إمارة قطر الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، كما طرحت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) في العام الماضي المبادئ الأخلاقية المقترحة للذكاء الاصطناعي أمام الرأي العام للتشاور.

7| الطموحات ومخاطر الجهات الخارجية على الأمن الإلكتروني

يمثل الأمن الإلكتروني عاملاً مهماً في كسب ثقة الجمهور. وتزداد ثقة مؤسسات دول مجلس التعاون الخليجي بقدراتها الإلكترونية، إلا أن كثيراً منها لا يدرك المخاطر التي تنطوي عليها الاستعانة بجهات خارجية على الأمن الإلكتروني، لا سيما أن معالجة حوادث الأمن الإلكتروني التي تسببها تلك الجهات هي الأكثر صعوبة والأعلى تكلفة.

دمج الذكاء الاصطناعي وتقنية «بلوك تشين»..

ثورة في مستقبل المال والأعمال

يؤكد الخبراء أن دمج تقنية «بلوك تشين» والذكاء الاصطناعي من الممكن أن يحدث ثورة في قطاع الخدمات المالية، نظراً لقدرتهما على تقديم رؤى متطورة، وزيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف. وفي تقرير نشره موقع «فاكت ست» (fact set) تحدث الكاتب شارون يانغ عن مدى قدرة الذكاء الاصطناعي وتقنية «بلوك تشين» على تغيير الخدمات المالية، وما قد يحمله مستقبل استخدامها في التمويل.

بحسب الكاتب، تعد «بلوك تشين» والذكاء الاصطناعي من أكثر التقنيات ثورية في عصرنا، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي إنشاء أنظمة حاسوب قادرة على التعرف على الأنماط، واكتساب المعرفة من الخبرة، واتخاذ القرارات، وهي مهام عادة ما تتطلب ذكاء بشرياً. في حين تمكن تقنية «بلوك تشين» -التي تمثل تقنية لامركزية وآمنة وشفافة- من إجراء معاملات آمنة ومفتوحة دون استخدام الوسطاء.

وأفاد الكاتب بأن هذا التكامل بين الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» لديه القدرة على إحداث ثورة في مختلف الصناعات، وتغيير الطريقة التي نعيش ونعمل بها. فعلى سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وزيادة الأمان، وتقديم رؤى فورية وتوصيات مخصصة للعملاء في صناعة الخدمات المالية.

1. فوائد الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» بالخدمات المالية

ذكر الكاتب عددا من فوائد المشاركة بين الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» تعود على الخدمات المالية منها ما يلي:

• تحسين الأمان

اعتبر الكاتب أن الأمن يعد أحد أصعب التحديات في صناعة الخدمات المالية، ولكن بفضل دفتر الحسابات اللامركزي وغير القابل للتغيير، توفر تقنية «بلوك تشين» منصة آمنة وشفافة للمعاملات المالية. ويمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي أيضاً في تحسين الأمان من خلال اكتشاف الاحتيال، وتنبيه المستخدمين إلى نشاط مشبوه في وقت وجيز. وتعد «بلوك تشين» والذكاء الاصطناعي من أكثر التقنيات ثورية بالعصر الحديث.

• زيادة الكفاءة

الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» لديهما القدرة على تحسين كفاءة الخدمات المالية بشكل كبير، حيث يمكن للأول تحويل العمليات اليدوية واتخاذ قرارات حاسمة وفورية، في حين يمكن للثاني التقليل من تصفية المعاملات ووقت التسوية والتكلفة. فهذا المزيج لديه القدرة على تحسين سرعة وكفاءة الخدمات المالية بشكل كبير.

• تجربة عملاء محسنة

يمكن للذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» أيضا تحسين تجربة العملاء من خلال توفير رؤى فورية وتوصيات مخصصة. فعلى سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات العملاء لتقديم توصيات استثمارية مخصصة، بينما يمكن أن توفر تقنية «بلوك تشين» وصولاً سريعاً إلى معلومات الحسابات وتقليل وقت معالجة المعاملات.

2. التحديات والمشكلات التي تحد من استخدام هذه التقنية

وعلى الرغم من التفاؤل الكبير من دمج الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» وتأثيره الإيجابي على التمويل وريادة الأعمال، إلا أن هناك العديد من التحديات والمشكلات التي تحد من استخدام هذه التقنية في الوقت الحالي. وفي مقال نشره موقع «أنالتيكس إنسايت» (analytics in-sight) تحدثت الكاتبة تشيجوري بريثي عن أهم تحديات دمج الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» في الخدمات المالية، وذكرت منها ما يلي:

• اللوائح التنظيمية

نظرا لأن صناعة الخدمات المالية منظمة للغاية، رأت الكاتبة أن الامتثال التنظيمي هو أحد أصعب التحديات في دمج الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» في الخدمات المالية، الأمر الذي يتطلب تغييرات في اللوائح الحالية.

• تبني هذه التقنية

يتمثل التحدي الآخر في جعل المؤسسات المالية والعملاء يستخدمون الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين». فرغم أن مزايا هذه التقنيات واضحة،

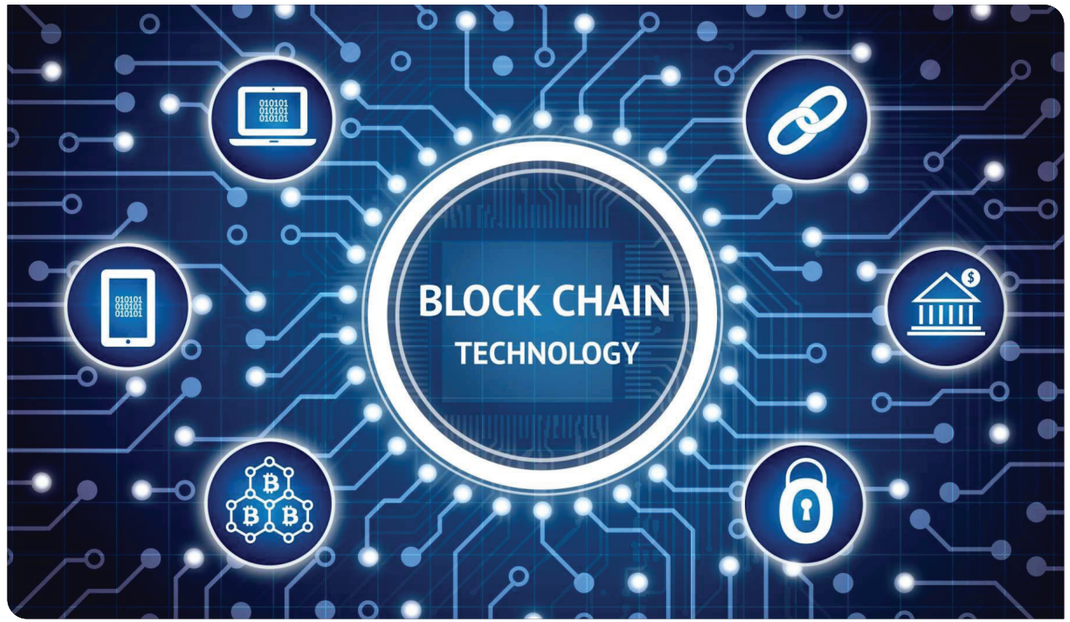

إلا أن هناك مخاوف بشأن الأمان والخصوصية وتكاليف التنفيذ.

• قابلية التشغيل

تعد إمكانية التشغيل بين الأنظمة والمنصات أمرا ضروريا لتكامل الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين». وهو ما يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والهياكل الأساسية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع التكاليف للمؤسسات المالية.

3. مستقبل الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» بالخدمات المالية

في حين لا يزال دمج الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» في الخدمات المالية بمراحله الأولى، إلا أن المستقبل يبدو مشرقاً. ومع تقدم التكنولوجيا وتغير اللوائح، يمكننا أن نتوقع عددا متزايدا من المؤسسات المالية التي تطبق الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» لتحسين كفاءة وأمن خدماتها. وفي المستقبل، يمكننا أيضا أن نتوقع رؤية تطوير خدمات مالية جديدة ومبتكرة تستفيد من قوة الذكاء الاصطناعي وتقنية «بلوك تشين».

وختمت الكاتبة تقريرها مشيرة إلى التأثير الكبير لدمج الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» على الخدمات المالية، حيث يمكننا توقع استمرار النمو والابتكار بهذا المجال، لافتة إلى أنه رغم وجود التحديات، فإن الفوائد المحتملة لهذه التقنيات تجعلها عرضا مقنعا لكل من المؤسسات المالية والعملاء. وبسبب تكامل كل من الذكاء الاصطناعي و«بلوك تشين» سيكون مستقبل الخدمات المالية أكثر أماناً وكفاءة وتركيزاً على العملاء.

بتراجع نسبته 3%

54 مليار دولار تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية في عام 2022

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن تراجع طفيف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 3% لتبلغ نحو 54 مليار دولار عام 2022. وأشارت المؤسسة إلى أن التراجع في حصة الدول العربية، تزامن مع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في العالم بنسبة 12.4% إلى 1.3 تريليون دولار تأثراً باستمرار الحرب الروسية في أوكرانيا وتداعياتها على الاقتصاد العالمي في تزايد الضغوط التضخمية وتشديد الأوضاع المالية في غالبية دول العالم.

ويشهد الاقتصاد العالمي موجة عنيفة من الصدمات في الوقت الحالي، التي بدأت في الظهور منذ جائحة كورونا في نهاية 2019، وتبعتها الحرب الروسية في أوكرانيا وما تبع ذلك من دخول الاقتصاد العالمي في حالة من عدم اليقين، والتي تفاقمت مع بلوغ معدلات التضخم مستويات قياسية تسببت في اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، وتسبب ذلك في موجة كبيرة من هرب المستثمرين من جميع القطاعات إلى الاستثمار في الدولار والذهب.

ISSUE (173) 2023 www.almasaref.online

حصة الدول العربية تتجاوز 4% من إجمالي التدفقات العالمية

كشفت «ضمان» في رصدها السنوي، أن حصة الدول العربية مثلت نحو 4.2% من مجمل التدفقات العالمية و6% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية خلال عام 2022، وذلك مع استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة للمنطقة العربية، بعد أن استحوذت الدول الثلاث الأولى على نحو 78% من مجمل تلك التدفقات.

وتمكنت دولة الإمارات الدول العربية من استقطاب تدفقات أجنبية بقيمة 22.7 مليار دولار تمثل 42.3% من إجمالي التدفقات الواردة لدول المنطقة العربية، تلتها مصر التي تمكنت من الاستحواذ على نحو 11.4 مليار دولار بحصة بلغت نحو 21.2%، كما تمكنت السعودية من استقطاب تدفقات بنحو 8 مليارات دولار بحصة بلغت نسبتها 14.7% من مجمل التدفقات.

وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.7 مليار دولار وبحصة تبلغ نسبتها 6.9 في المئة، فيما حلت المغرب في المركز الخامس بعد أن تمكنت من استقطاب تدفقات بقيمة 2.1 مليار دولار بحصة تبلغ نسبتها 4%.

تلتها في المركز السادس البحرين باستثمارات أجنبية بلغت قيمتها 1.95 مليار دولار وبحصة تبلغ نسبتها 3.6 في المئة، وجاءت موريتانيا في المركز السابع بعد أن تمكنت من استقطاب استثمارات أجنبية بقيمة 1.1 مليار دولار وبحصة بلغت نسبتها 2.1%.

54% تراجع في تدفقات الاستثمار إلى الخارج

في المقابل تراجعت بشكل حاد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية نحو مختلف دول العالم بمعدل 54% إلى 23.3 مليار دولار خلال عام 2022، كنتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية وتسجيلها لقيم سالبة في ثلاث دول عربية أهمها الكويت التي شهدت وفق تقرير «أونكتاد» تصفية استثمارات خارجية بقيمة 25.6 مليار دولار.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 10.7% إلى 590 مليار دولار بنهاية عام 2022، أسهمت فيها خمس دول خليجية هي: الإمارات والسعودية وقطر والكويت والبحرين بنحو 89% من مجمل الأرصدة الصادرة عن المنطقة العربية وبحصص بلغت 40.7% في الإمارات، و28.4% في السعودية، و8.5% في قطر، و7.9% في الكويت، و3.6% في البحرين.

36 مليار دولار صفقات الاندماج والاستحواذ

وفيما يتعلق بصفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2022، فقد بلغت قيمة صفقات البيع في تسع دول عربية نحو 36 مليار دولار وبحصة بلغت نسبتها 5.1% من الإجمالي العالمي البالغ أكثر من 706 مليارات دولار، وتركزت تلك الصفقات بنسبة 43.4% في السعودية و23.7% في البحرين، و19.2% في الإمارات و9.3% في مصر.

وفي المقابل بلغت قيمة صفقات الشراء في ثماني دول عربية أكثر من 28 مليار دولار أسهمت فيها كل من: الكويت والإمارات والسعودية ولبنان بأكثر من 96% من القيمة الإجمالية، وبقيم بلغت نحو 9.3 مليار دولار في الكويت، و6.8 مليار دولار في الإمارات، و6.1 مليار دولار في السعودية، وخمسة مليارات دولار في لبنان.

ووفقاً للبيانات، فقد ارتفعت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنهاية عام 2022 بمعدل 4.4% مقارنة بعام 2021 لتتجاوز التريليون دولار وفقاً لبيانات «أونكتاد»، إذ استحوذت السعودية ومصر والإمارات على أكثر من 57% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة إلى المنطقة العربية.

وتصدرت السعودية المقدمة بحجم أرصدة بلغ نحو 269 مليار دولار وبحصة بلغت نسبتها 25.2% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية، تلتها الإمارات بقيمة 194.3 مليار دولار وبحصة بلغت نسبتها 18.2 في المئة، ثم مصر بنحو 149 مليار دولار وبحصة تبلغ نسبتها 13.9%.

الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي في إطار حماية حقوق عملاء الجهات الخاضعة لرقابته

في إطار تكريس جهود بنك الكويت المركزي في مجال حماية العملاء الأفراد، وبصفة خاصة عملاء القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية)، فقد تم إصدار تعميم بتاريخ 2011/1/19 إلى كافة البنوك وشركات الاستثمار العاملة بدولة الكويت بشأن إنشاء وحدة لديها للتعامل مع شكاوى العملاء ومعالجتها.

مراحل معالجة شكاوى العملاء الأفراد:

المرحلة الأولى

يقوم عملاء المؤسسات المصرفية والمالية (الأفراد) بتقديم الشكاوى إلى الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي (بنوك، شركات التمويل) وكذلك أي شكوى تقدم ضد شركات الاستثمار فيما يتعلق بمنح قروض أو تمويل على نموذج الشكوى المخصص لذلك والمتوفر بكافة الأفرع لديها، وعند استلام الجهة المشكو في حقها لتلك الشكوى يتوجب عليها عملاً بالتعليمات الصادرة في هذا الشأن، أن تقوم بالرد كتابةً على الشكوى خلال (15 يوم عمل) من تاريخ تقديمها، وإيضاح إذا ما شمل الرد تصويب ومعالجة ما ورد بالشكوى أو اطمئنان الجهة لسلامة الإجراء المتبع للواقعة محل الشكوى.

المرحلة الثانية

في حال عدم رضا العميل على رد الجهة المشكو في حقها، يمكنه التقدم بتظلم لدى بنك الكويت المركزي مرفقاً به نسخة من رد الجهة مع المستندات المطلوبة وذلك للنظر في مدى سلامة الإجراءات المتخذة من جانب هذه الجهة من عدمه.

كما يقوم بنك الكويت المركزي باستقبال الشكاوى من العملاء بشكل مباشر في الحالات التالية:

- الشكاوى المقدمة من المؤسسات أو الشركات ضد الوحدات الخاضعة.
- الشكاوى المقدمة ضد شركات الصرافة.
- الشكاوى الخاصة بعدم قيام الجهات الخاضعة بالرد على شكاوى عملائها الأفراد خلال المهلة المحددة أو تلك المتعلقة بعدم قيام الجهات الخاضعة بالسماح للعملاء الأفراد تقديم شكاوى إليها.

جهود بنك الكويت المركزي في إطار تعزيز الخدمات المقدمة لجمهور العملاء:

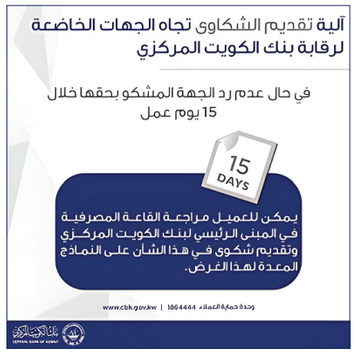

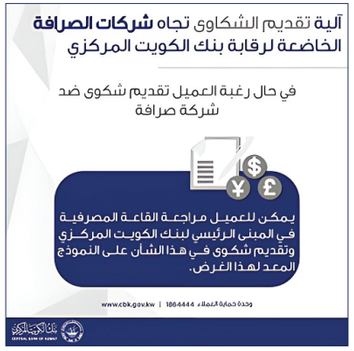

أطلق بنك الكويت المركزي نظام إلكتروني لتلقي شكاوى وتظلمات عملاء البنوك المحلية للاستعاضة عن زيارة العملاء شخصياً إلى مبنى بنك الكويت المركزي من خلال تعبئة النموذج المخصص لهذا الغرض والمتوفر على موقع بنك الكويت المركزي الإلكتروني (WWW.CBK.GOV.KW)، ويستخدم نموذج الشكوى الإلكتروني في حال عدم قيام البنك بتزويد العملاء بنموذج شكوى أو عدم قيام البنك بالرد كتابياً على الشكاوى التي تقدم بها العملاء لدى البنك خلال المدة المحددة (15 يوم عمل) من تاريخ استلام الشكاوى، أما فيما يخص نموذج التظلم الإلكتروني فإنه يستخدم في حال عدم رضا العميل على رد البنك المشكو بحقه، بحيث يتم إرفاق المستندات المطلوبة إلكترونياً وذلك للنظر في مدى سلامة الإجراءات المتخذة من جانب هذه الجهة من عدمه.

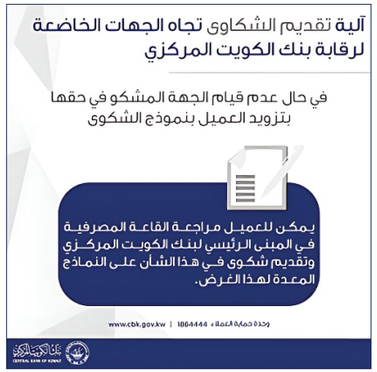

توفير خدمة هاتفية للرد على استفسارات عملاء المؤسسات المالية والمصرفيـــة بشـــأن المنتجات والخدمات التي تقدمها تلك الجهات وذلك على الرقم المخصص (1864444) بهدف إتاحة معلومات وافية لعملاء المؤسسات المصرفية والمالية (البنوك، شركات التمويل وشركات الاستثمار التي تمارس نشاط القروض أو التمويل) من الأفراد بما تقضي به التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي المنظمة للمنتجات والخدمات التي يتم تقديمها للعملاء خاصة تلك المتعلقة بالقروض الاستهلاكية وغيرها من القروض الإسكانية وبطاقات الائتمان والرسوم والعمولات، وما تتضمنه تلك التعليمات من شروط وأحكام يتعين الالتزام بها ومراعاتها لدى تعامل العملاء الأفراد مع تلك الجهات، وذلك في إطار حرص بنك الكويت المركزي على نشر الوعي لدى هؤلاء العملاء.

إطلاق عدداً من الإرشادات (إنفوجرافيك) حول آلية تقديم الشكاوى/التظلمات تجاه الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بما فيها الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي (WWW.CBK.GOV.KW)، في ضوء اهتمام بنك الكويت المركزي بعملاء المؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لرقابته، والحرص على تكثيف الوعي لدى هؤلاء العملاء.

البيانات الإحصائية للشكاوى والتظلمات الواردة من عملاء المؤسسات المصرفية والمالية ضد الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي:

تمثلت المهام التي تم إنجازها من قبل وحدة حماية العملاء لدى بنك الكويت المركزي خلال عام 2022 فيما يلي:

تلقت وحدة حماية العملاء عدد (227) شكوى منها عدد (22) شكوى تم تصويبها، عدد (113) شكوى انتهت دراستها إلى سلامة إجراءات الجهة المشكو في حقها، وعدد (92) شكوى تم استبعادها لعدم التزام العميل بآلية تقديم الشكاوى.

تلقت وحدة حماية العملاء عدد (236) تظلم، منها عدد (38) تظلم تم تصويبه، عدد (182) تظلم انتهت دراسته إلى سلامة إجراءات الجهة المتظلم ضدها، وعدد (16) تظلم تم استبعاده لعدم التزام العميل بآلية تقديم التظلمات .

بلغ إجمالي عدد الاتصالات الهاتفية الواردة إلى وحدة حماية العملاء (2915) اتصال هاتفي.

لعام 2023 من مجلة «يوروموني» العالمية

«بيتك» أفضل بنك إسلامي في الكويت والأفضل في الاستدامة عالمياً

حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك»، جائزتي «أفضل بنك إسلامي في الكويت» و«أفضل بنك إسلامي في معايير الاستدامة في العالم» لعام 2023 من مجلة يورموني العالمية الرائدة في عالم المال والأعمال، ضمن الجوائز التي تمنحها للتفوق سنوياً. وجاءت الجائزتان تقديراً لإسهامات «بيتك» ومكانته المتميزة وريادته في صناعة التمويل والصيرفة الإسلامية في الكويت والعالم، والخدمات والمنتجات الرقمية المتميزة التي طرحها البنك في الأسواق التي يعمل فيها، إضافة إلى جهوده الواضحة في تطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في كافة أعماله وأنشطته المصرفية. واستندت «يورموني» إلى مجموعة من المعايير عند اختيارها البنك الأفضل على مستوى القطاع المصرفي بالكويت، حيث استحق الصدارة بعد استعراض الأنشطة المصرفية الرئيسية، والخدمات التمويلية المتنوعة والشاملة، والملاءة المالية ومؤشرات الأداء، بالإضافة إلى الابتكار، وحجم البنك وقدرته على تحقيق النمو المستدام، والتعامل مع الظروف المتغيرة في الأسواق، وتلبية احتياجات عملائه وتطوره التكنولوجي وإنجازاته في مجال التحول الرقمي.

الرشود: أداء «بيتك» كان استثنائياً في تعزيز الحصة السوقية والتنافسية والرقمنة

وعلى هامش تسلمه الجائزتين في حفل توزيع الجوائز في دبي، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف، عبد الوهاب الرشود إن أداء «بيتك» كان استثنائياً خلال الأشهر الأخيرة بعد صفقة الاستحواذ الناجح على البنك الأهلي المتحد - البحرين، التي تعتبر بين أكبر عمليات الاستحواذ والاندماج التي أعلن عنها العام الماضي، ومكنّت البنك من أن يصبح اكبر بنك في الكويت وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم بحجم أصول تبلغ نحو 36.9 مليار دينار كويتي، وكذلك قيمة رأسمالية سوقية هي الأكبر على مستوى كافة شركات القطاع الخاص بقيمة تبلغ نحو 11 مليار دينار. وأضاف أن مجموعة «بيتك» تتميز بتنافسيتها القوية، وحصتها السوقية الكبيرة، وتنوعها الجغرافي في أسواق استراتيجية متنوعة، إضافة إلى مواصلة دورها الحيوي في تمويل المشروعات التنموية، ومواكبة الرقمنة وتطبيق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في جميع الأنشطة والأعمال. وأكد الرشود أن الجوائز المرموقة العديدة التي حصل عليها «بيتك» مؤخراً تعكس الخطوات المدروسة التي يسير وفقها البنك ومنهجيته في تعزيز المركز الريادي في الصناعة المصرفية المحلية والعالمية، ومواصلة خارطة طريق الرقمنة، والتركيز بشكل أكبر على النمو، والحفاظ على جودة الائتمان، وإدارة التكاليف، وتعزيز العلاقات مع العملاء والاستثمار في موظفي البنك.

من جانبه، أشار المدير التنفيذي للحوكمة والاستدامة في «بيتك»، محمد العربيد، إلى أن الاستدامة تمثل أولوية لـ «بيتك»، ففي يناير 2023، وطّد البنك شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع

العربيد: الاستدامة تمثل أولوية لـ «بيتك»

معايير أوضح لأهداف التنمية المستدامة للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخاصة في مجال التمويل الأخضر. وأضاف: أن «بيتك» أطلق برنامج (Keep it green) ليكون بمثابة مظلة تنضوي تحتها جميع مبادرات «بيتك» في الاستدامة. وفي مؤشر على نجاح مبادراته ومشروعاته الصديقة للبيئة، فاز معرض (KFH Auto) بشهادة تقييم الاستدامة GSAS المستوى الذهبي، وهي الأولى من نوعها في الكويت». وأكد العربيد أن مذكرة تفاهم التي وقعها «بيتك» مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تعزز انسجام أعمال البنك مع أهداف التنمية المستدامة، حيث يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني لتسهيل الاستثمارات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال أدوات رئيسية كأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ومعايير تأثيرها، وإطار عمل التمويل الخضراء.

تجدر الإشارة إلى أن «يوروموني» تمنح هذه الجوائز إلى المؤسسات المتميزة بناءً على تقييم يقوم به فريق مكون من محررين وصحافيين وباحثين، ويتم تحليل هذا التقييم بالمقارنة مع أبحاث يوروموني والبيانات المتوافرة لديهم عن السوق، قبل أن تتخذ لجنة خاصة قرارها بخصوص البنوك الفائزة بالجوائز.

ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2023

بنك الكويت الوطني أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية في الشرق الأوسط

توج بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية في الشرق الأوسط للعام 2023 من مجلة يوروموني العالمية، وذلك لجهود البنك البارزة في مجالات الخدمة المجتمعية ونشر الثقافة المالية إضافة إلى مساعيه الرامية إلى دعم تمكين الشباب والمرأة. وتم اختيار الوطني استنادا إلى عدد من المعايير من بينها الجهود المبذولة في مجال الخدمة المجتمعية ونشر الثقافة المالية ومبادرات تمكين الشباب وكذلك الخطوات التي اتخذها البنك في سبيل تمكين المرأة وبرامج استراتيجية أو شراكات مؤثرة في المجتمع في مجالات التعليم والثقافة والتمكين المرأة وتعزيز مستوى رفاهية الأفراد في المجتمع وبيئة العمل على حد سواء وتدريب وتطوير الكوادر العاملة، وتضمين ممارسات مسؤولية الشركات كجزء لا يتجزأ من توجهات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

مساهمات البنك المجتمعية تعكس التزامه بتقديم نموذج يحتذى في دعم أسس التنمية المستدامة

وجرى حفل التكريم لجوائز يوروموني للتميز في دبي، حيث تسلمت الجائزة رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني منال المطر، إذ جاء ترشيح بنك الكويت الوطني عقب الخطوات المتسارعة التي قطعها البنك لدمج ومواءمة معايير الاستدامة والمبادرات الإيجابية والمؤثرة في البيئة والتنمية الاجتماعية والثقافية والصحية.

كما تؤكد هذه الجائزة التقدم الكبير الذي أحرزه البنك، في تحقيق أهدافه في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك عبر طرح العديد من البرامج الهادفة التي دعمت الحفاظ على ريادة البنك كمؤسسة مالية وصرح مساهم بفاعلية في تحقيق سبل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

ويشكل التزام البنك بتمكين الشباب والنساء حجر الزاوية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير الإرشاد، والفرص التعليمية، والوصول إلى الموارد المالية، والمساهمة في خلق مجتمع أكثر شمولاً.

كما أطلق الوطني خلال السنوات الماضية العديد من المبادرات الهامة منها NBK RISE وبرنامج «تمكن» ومؤخراً برنامج She's Next بالتعاون مع فيزا للمرة الأولى في الكويت لتمكين رائدات الأعمال.

أيضاً اتخذ خطوات هامة لتعزيز الثقافة المالية بين الشباب من خلال مبادرات عديدة أخرها Bankee، وذلك من منطلق إيمان البنك الراسخ بأن تمكين الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم

الالتزام بتمكين الشباب والنساء يشكل حجر الزاوية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية

المالية بشكل فعال يؤدي إلى نمو اقتصادي طويل الأجل وازدهار للجميع.

وتستمر جهود البنك في دعم المبادرات التي تعالج القضايا الاجتماعية الملحة، مثل التعليم والرعاية الصحية والحفاظ على البيئة للعمل على ضمان رفاهية المجتمع والمساهمة في تنميته المستدامة، بالإضافة إلى التزامه بمواصلة رسالته الممتدة لأكثر من 7 عقود في رد الجميل للمجتمع والمساهمة في خلق مستقبل أفضل، وترك إرث دائم من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وإحداث تغيير إيجابي يدعم بناء غد أكثر إشراقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن عام 2022 شكل عام المسؤولية المجتمعية بامتياز، حيث شهد زخماً وزيادة ملحوظة في عدد المبادرات وطبيعتها والمجالات التي تغطيها، ما لحقه بالتبعية زيادة قيمة الاستثمارات والمبادرات والتبرعات الخيرية التي أنفقها البنك على مدار العام، التي بلغت 23 مليون دينار كويتي بزيادة تفوق 45% على أساس سنوي مقارنة بحجم الإنفاق المجتمعي في العام قبل الماضي.

بنك الكويت المركزي يصدر تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال

تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، والذي أسند للبنك كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، بالإضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن، وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة التقدم في مجال الدفع الإلكتروني وتوفير الأطر الرقابية والتنظيمية له، وسعيه لتمكين المؤسسات العاملة في هذا المجال عبر دعم بنك الكويت المركزي وإشرافه المباشر عليها، أصدر البنك المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال مايو 2023 بشكلها النهائي كنسخة محدثة عن تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الصادرة في عام 2018، وذلك بعد الانتهاء من دراسة جميع المرئيات والملاحظات المقدمة على مسودة التعليمات الجديدة التي طرحها بنك الكويت المركزي في بداية عام 2022.

جاء ذلك في بيان لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن هذه التعليمات حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل المؤسسات المالية القائمة والناشئة لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقاً لخمسة أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، كما تضمنت التعليمات المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها من قبل تلك المؤسسات أثناء ممارسة النشاط، وذلك في مجالات الحوكمة والإطار العام لإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت.

ومن جانب آخر، وفي سبيل مواكبة التطور المتنامي في مجال خدمات الدفع الحديثة، فإن التعليمات المذكورة تفتح المجال لتقديم خدمات الدفع الآجل Buy Now Pay Later – BNPL وذلك ضمن إطار رقابي وتنظيمي يحدد التدابير اللازمة لحماية حقوق العملاء.

واختتم البيان بالتأكيد على حرص بنك الكويت المركزي على تطوير تعليماته على نحو شمولي يراعي جميع الأطراف المعنية ويعزز من تطوير بيئة نظم المدفوعات وتقدمها، في سبيل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وتوفير الخدمات في إطار سياسة الشمول المالي التي يطبقها البنك.

KFH Capital

عبدالعزيز ناصر المرزوق
الرئيس التنفيذي لشركة بيتك كابيتال

حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة ولاية سان خوسيه San Jose State University بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال في التمويل من كلية لندن للأعمال London Business School.

ويمتلك عبدالعزيز ناصر المرزوق خبرة عميقة تزيد عن 25 عاماً، اكتسبها من خلال تدرجه في مساره المهني من خلال توليه لمختلف المناصب والعضويات في عدة مؤسسات تتمتع بسمعة مرموقة.

ويشغل عبدالعزيز ناصر المرزوق منصب الرئيس 2004. وقد انضم إلى شركة بيتك كابيتال في عام 2004 (المعروفة سابقاً باسم شركة المثنى للاستثمار). وارتقى إلى عدد من المناصب القيادية المختلفة وصولا إلى منصب الرئيس التنفيذي، علاوةً على عضويات مجالس إدارات في شركات أخرى، محلية وإقليمية، في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بنك وربة

عالم وربة

عالم من المفاجآت

"عالم وربة" هو واقع مُعَزَّز على شبكة الإنترنت (WebAR)
تم تصميمه من قبل بنك وربة لخلق تجربة فريدة من
نوعها للعملاء وغير العملاء في التثقيف المالي.

ARKuwait.com

نتميز بالحلول

182 55 55 | warbabank.com

عالمنا في انتظارك!